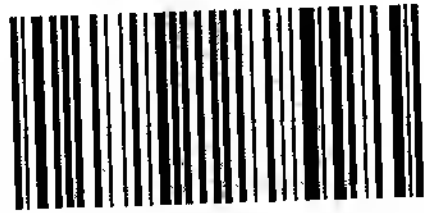


~~میں نے~~  
میں نے

۱۰۰



3. 1. 2. . . . . 888

جامعة أم القري  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الفقه والأصول  
شعبة الفقه

کتاب الفوائد

# الحاوي الكبير

للإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية  
لنيل درجة الدكتوراه في الفقه

## تحقيق ودراسة

حضرت بیاضی رحمہ اللہ

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد حیدر الدائم حلی



١٤.٣ / ١٤.٤

5 1912 / 1913

### الباب الرابع

(١)

(( باب القصاص بالسيف وغيره ))

قال الشافعي : قال الله تعالى : ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا

(٢)

لوليّه سلطانا ) قال فاذا خلى الحاكم الولي وقتل القاتل فينبغي

(٣)

له أن يأمر من ينظر الى سيفه فان كان صارما والا أمره بصارم لثقل

يخذ به ثم يده وضرب عنقه ،

ما أوجب القصاص من الجنايات ضربان طرف ونفس . فأما الطرف فلا

يمكن مستحق القصاص من استيفائه بنفسه لما يخاف من تعديه اليه .

(٤)

ما لا يمكن استدراكه . وأما النفس فيجوز للولي أن يتولى استيفاء

القول منها بنفسه اذا قدر على مباشرته للآية ولقول النبي صلى الله

عليه وسلم فأهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وكما يستوفى جميع حقوقه

(١) هكذا في الأصل وورد في المختصر : ( باب القصاص بالسيف ) بدون

وغيره وكذلك ترجم ابن الصباغ في كتابه الشامل : ( باب القصاص

بالسيف ) بدون غيره وهو الصحيح لأن المؤلف سيمقد بابا آخر

للقصاص بخير سيف كما سيأتى في لوحة من الجزء ١١٠ / ١٦ .

أنظر المختصر ٢٤١ / ٨ والشامل ١٨ / ٦

(٢) سورة الاسراء آية رقم ٣٣

(٣) صارما : أى سيفاً قاطعاً وسريعاً .

(٤) هذه الرواية الراجحة وفيه رواية يتمكن به . أنظر قليوبي ١٢٣ / ٤

- (١) بنفسه ولأن القود موضوع للتشفي فكانت المباشرة فيه أشفى وإذا كان كذلك فاستيفاءه للقود معتبر بستة شروط أحدها أن يحكم بسبه
- (٢) الحاكم ليميز العمد المحصن من عمد الخطأ وليتضمن بالحكم ما اختلف فيه الفقهاء ولذا يتسرع الناس إلى استباحة الدماء .
- والشرط الثاني : أن يكون مستوفيه رجلاً فان كانت امرأة منعت لما فيه
- (٤) من بذلتها وظهور عورتها .
- والشرط الثالث : أن يكون ثابت النفس عند مباشرة القتل فان ضعفت
- (٥) همته منع .
- والشرط الرابع أن يعرف القود ويحسن أصابة المفصل فان لم يحسن
- منع .
- والشرط الخامس : أن يكون قوى اليد نافذ الضربة فان ضعفت يده
- لشلل أو مرض منع .

- (١) ~~يعنى كأنه مريض ويبريد شفاؤه من مرضه وشفاؤه هو أن يقتض لنفسه .~~
- (٢) هي خمسة وليست ستة شروط كما سيذكرها المؤلف في الصفحة القادمة عند قوله : فإذا تكاملت فيه هذه الشروط الخمسة . . الخ . .
- (٣) المراد به اختلافهم في القتل بالمثل فأبو حنيفة يقول بأنه شبه عمد .
- والشافعية والحنابلة يقولون بأن القتل بالمثل عمد محض .
- (٤) بكسر الباء أى امتهانها .
- (٥) هكذا في الأصل والصواب غمته من الهمة وهي المزيمة .

فإذا تكاملت فيه هذه الشروط الخمسة وصار فيها من أهل الاستيفاء  
لم يخل حال الولي أن يكون واحدا أو عددا فان كان واحدا قسام  
باستيفائه وان كانوا عددا خرج منهم من لم يتكامل فيه شروط الاستيفاء  
ولم يجز أن يشترك الباقيون فيه حتى يتولاه أحد هم فان سلموه لأحد هم  
كان أحقهم به وان تنازعوا فيه أقرع بينهم فمن قرع<sup>(١)</sup> كان أحقهم  
باستيفائه فإذا تعين الاستيفاء لواحد منهم اعتبر في استيفائه عشرة  
أشياء .

أحدها : حضور الحاكم الذي حكم له بالقود أو نايب عنه ليكون  
حضره تنفيذ الحكم .

والثاني : أن يحضره شاهدان ليكونا بينته في استيفاء الحق أو في  
التحدي بظلم .

والثالث : أن يحضر معه من الأعوان من ان احتاج اليهم أعانوا  
فربما حدث ما يحتاج الى كف وردع .

والرابع : أن يؤمر المقتص منه بما تعين عليه من صلاة يومه ليحفظ  
حقوق الله تعالى من الإضاعة .

<sup>(٢)</sup>  
والخامس : أن يؤمر بالوصية فيما له وعليه من الحقوق ليحفظ بهما  
حقوق الآدميين .

---

(١) أي خرجت القرعة له وصار صاحب القرعة .

(٢) في الأصل نقصت ما أي وما عليه .



والسادس :

أن يؤمر بالتوبة من ذنوبه ليزول عنه ما من بمعاصي .

والسابع :

( ١ )

أن يساق الى موضع القصاص سوقا رقيقا ولا يكلم بخنا ولا شتم .

والثامن :

أن يستر عورته بشداد حتى لا تبرز للأبصار .

والتاسع :

أن تشد عينه بمصابة حتى لا يرى القتل ويترك حدود العنق حتى

لا يمدل السيف عن عنقه .

والعاشر :

أن يكون سيف القصاص صارما ليس بكال ولا مسموم لأن الكال والمسموم

( ٢ )

يفسد لحمه ويمنع من غسله . فيراعى سيف الولي فان كلن على

الصفة المطلوبة والا التمس سيفا على صفته أو أعطى من بيت المال

( ٣ )

ان كان موجودا فيه وانما اعتبرنا هذه الشروط والأوصاف احسانا في

الاستيفاء ومنعنا من التعذيب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

---

( ١ ) الخنا الكلام الفاحش .

( ٢ ) الأولي فيراعى بالألف المأوية .

( ٣ ) السابق ذكرها وهي خمسة شروط في الولي .

والأوصاف المشرة .

أنه قال ان الله تعالى كتب عليكم الاحسان فاذا قتلتم فأحسنوا

(١)

القتلة . وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تعذيب

(٢)

البهائم " فكان النهى عن تعذيب الآدميين أحق . (٣)

.....

---

(١) رواه ابن ماجه ١٠٥٨/٢٠ عن شداد بن أوس .

(٢) ابن ماجه ١٠٦٣/٢ عن أنس بن مالك بلفظ نهى عن

جر البهائم .

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - قليوب ١٢٣/٤

٢ - الشامل ١٨/٦

٢ / ( مسئلة )

~~~~~

قال الشافعي : ثم يدعه وضرب عنقه فان ضربه بما لا يغطي مثله من قطع رجل أو وسط عزر وان كان مما يلي العنق من رأسه أو كتفه فلا عقوبة عليه ويجزره ويجبره الحاكم على أن يأمر من يحسن ضرب العنق ليوحيه .

وأما محل القصاص من النفس فهو العنق يضرب بالسيف من  
( ١ ) ( ٢ )  
جهة القفا لأنه أمكن والسيف فيه أمضى حتى يقطع المرى والودجين

ولا يراعى قطع الحلقوم اذا لم ينته السيف اليه لأن في قطع المرى

والودجين / توحية . وان قطع الحلقوم معه أوحى ولا يجوز أن

يعدل به الى الذبح المعتبر في مذكية البهائم لا فتراقهما فسي

( ٣ )  
الحرمة واختلفا في الحكم فان وصل بالضربة الواحدة الى محل

التوحية اقتصر عليها ولم يزد وان لم يصل الى محل التوحية ضربه

ثانية فان لم تصل الثانية لم يخل من أحد أمرين اما أن يكون من

كلال سيفه فيحطى غيره من السيوف المارمة واما أن يكون من ضعف

يده فيعدل الى غيره من ذوى القوة .

---

( ١ ) المرى هو عرق مملوء بالدم اذا قطع من الودجين لا تبقى معه الحياة .

( ٢ ) الودج جمع أوداج عرق في العنق ينشخ عند الغضب اذا قطعه

الذابح لا تبقى معه الحياة . أنظر المسجد ص ٨٩٣ و ٧٥٨  
( ٣ ) لأن في القود يقتل قصاصا وفي البهائم للاكل .

أ/٢ ( فصل )

فإن ضربه فوق السيف في غير عنقه فعلى ضربين أحدهما أن يقع  
في موضع لا يجوز الخلط في مثله كضربه لرجله أو ظهره أو بطنه  
فيحزر لتعديده ولا تقبل دعوى الخلط فيه ولا يحلف عليه لاستحالة  
صدقه واليمين تدخل فيما احتمل الصدق ولا قود عليه فيما قطع  
أو جرح ولا غرم لأرش ولا دية لأنه قد ملك اتلاف نفسه وإن تعدى  
(١)  
بالسيف في غير محله .

والضرب الثاني : أن يقع السيف في موضع يجوز الخلط بمثله كأعلى  
الكف وأسفل الرأس سئل فإن قال عمدت عزز ومنع وإن قال أخطأت  
(٢)  
حلف على الخطأ لا مكانه ولم يحزر ولم يمنع من القصاص (٣) فإن تاب  
(٤)  
بعد عمده وأراد العود إلى القصاص فقد قال الشافعي ها هنا ما  
٨٧/ب يدل على سقوط حقه من الاستيفاء بقوله يجبره / الحاكم على أن يأمر

(١) أي ولا يمنع لأنه أهل للاستيفاء .

(٢) الأولى ولم يمنع ولعدم وجود نسخة أخرى توضح

المعنى .

(٣) رأى الأولى أن يقول وضع .

(٤) أي لعدم أهليته .

- (١)  
من يحسن ضرب العنق ليوحيه يريد به الاستتابة فيه ( وقال فسي  
كتاب الأم يمكنه الحاكم من الاستتابة فاختلف أصحابنا في اختلاف  
(٢)  
هذين النصين فخرجه البصريون على اختلاف قولين وخرجه أبو حامد  
الاسفرايني على اختلاف حالين فالمنع محمول على أنه بان للحاكم  
(٣)  
أنه لا يحسن القصص والتعكين محمول على أنه يحسن القصص .

.....

- 
- (١) ما بين القوسين من قوله ( فان تاب بعد عده . . الى قوله :  
يريد الاستتابة فيه ) غير واضح ولا محل له هنا فان العاصم  
لا يحزل لأهليته وقول الشافعي الذي ساقه هنا محله في الخطأ  
فلا يدل على ما معناه لأنه في العمد .
- (٢) تقدمت ترجمته ص
- (٣) كلام الشافعي في الأم وها هنا لا تناقض بينهما فكلامه في الأم  
في العاصم وليس فيه ما يفيد عزله وكلامه هنا في المخطئ ، وان  
الحاكم يجبره على أن يستتيب من يحسن استتابة القصص لعدم  
أهليته بخطائه فلا يؤمن أن يتكرر منه الخطأ .  
والله أعلم .

٢/ب ( فصل )

ولو كان الجاني قد قطع يد المجنى عليه وقتله فأراد الولي  
أن يقتص من القطع والقتل جاز أن يتولى القتل بنفسه ولم يجز على  
أن يستوفى القطع بنفسه وإذا منع من القطع والقتل كان له أن يستتيب  
فيه من يشاء من غير اعتراض إذا اجتمع فيه أمران الأمانة وشروط  
الاستيفاء . فلو بادر الولي وقد عدم شروط الاستيفاء فاقترض بنفسه من  
( ١ )  
النفس والأطراف لم يضمن قودا ولا دية لأنه استوفى ما استحق ويحزره  
( ٢ )  
الحاكم لاقتيائه . ولو كان الولي من أهل الاستيفاء فامتنع من  
استيفائه بنفسه لم يجبر عليه وجاز أن يستتيب فيه فان استتاب والا  
اختار له الحاكم من ينوب عنه في مباشرة الاستيفاء فان لم يستوفسه  
النايب الا بأجرة أعطى أجرته من بيت المال لأنه من المصالح العامة  
وان لم يكن في بيت المال / ما يعطاه كانت أجرته في مال المقتص منه  
٨٨/أ  
دون المقتص له وقال أبو حنيفة تكون الأجرة في مال المقتص له دون  
( ٣ )  
( ٤ )  
المقتص منه وسيأتي الكلام معه .  
( ٥ )

.....

- ( ١ ) هكذا في الأصل بالألف المدودة والصواب بالألف المطوية استوفى .
- ( ٢ ) الاقتيآت هو تجاوز حق الامام والاقتدار عليه .
- ( ٣ ) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه في :
- ( ٤ ) سيأتي في جزء ب ١/ل ب ٦/ب
- ( ٥ ) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية :  
- قليوبي ١٢٣/٤ - شامل ٦/٦

( مسألة ) / ٣

~~~~~

قال الشافعي : ولو أذن له فتحس به فمعا عنه الولي وقتله قبل  
أن يحلم فقيمها قولان أحدهما أنه ليس على القاتل شيء<sup>(١)</sup> إلا أن  
يحلف بالله ما علمه عفا ولا شيء على العافي . والثاني أنه ليس على  
القاتل قود لأنه قتله على أنه مباح وعليه الدية والكفارة ولا يرجع بهما  
على الولي لأنه متطوع وهذا أشبه بهما قال المزني والأشبه أولى به<sup>(٢)</sup> ،  
أما التوكيل في القصاص فضريان أحدهما توكيل في اثباته والثاني  
توكيل في استيفائه وقد ذكرنا كلي الضربين في كتاب الوكالة ونحسن<sup>(٣)</sup>  
نشير إليهما في هذا الموضع . أما الضرب الأول وهو التوكيل فسي  
اثبات القصاص فهو جائز عند جمهور الفقهاء إلا أبا يوسف وحده<sup>(٤)</sup> فإنه  
منع منه لأنه حد يد رأ بالشبهة وهذا فاسد لأن الشبهة ما اختصت<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) أي لا قود ولا دية ولا كفارة .  
(٢) لأنه أي الولي فهو محسن وفيه قول أنها على الولي لأنه نشأ عنه .  
(٣) أي القول الثاني أشبه بمعنى يرجع على الأول .  
(٤) أنظر المختصر ٢٤٠ / ٨  
(٥) هكذا في الأصل والقاعدة الاملائية تكتب هكذا كلا .  
(٦) تقدمت ترجمته ص ١٠٤ وأنظر مذهبه في : فتح القدير ١٠٥ / ٦  
(٧) لأن الحد لا تصح فيه الوكالة يختص به من هو له .

بالفعل أو بالفاعل فلم تتعد إلى الوكيل والموكل ولأن التوكيل فسي  
الاثبات مختص باقامة البينة واشبات الحجة وهذا يجوز أن يفعله  
الموكل وتصح فيه النيابة .

فإذا ثبت جواز التوكيل في اثبات القصاص لم يكن الوكيل أن يستوفيه  
ب/٨٨ بعد ثبوته إلا بأذن موكله / وهو قول جمهور الفقهاء (١) إلا ابن أبي ليلى

وحداه فإنه يجوز له استيفاء القصاص وحده بعد اثباته لأنه مقصود  
الاثبات فاشبه الوكيل في البيع يجوز له قبض الثمن من غير إذن لأنه  
مقصود البيع وهذا فاسد لأن فعل الموكل مقصور على ما تضمنه التوكيل  
فلم يجز أن يتعداه ولأن اثبات القصاص يقف موجه على خيار الموكل  
دون الوكيل ولأن في استيفائه للقصاص اتلاف ما لا يستدرك وخالف  
قبض الثمن في البيع من وجهين أحدهما أن المقصود في البيع قبض  
الثمن والمقصود في القصاص مختلف . والثاني أن رد الثمن مستدرك  
(٢)  
ورد القصاص غير مستدرك فحلى هذا لو اقتصر الوكيل كان عليه  
القود وينتقل حق الموكل إلى الدية لفوات القصاص .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٢

(٢) أي لو اقتصر الوكيل من غير إذن في الاستيفاء .



أ/٣ (فصل)

وأما الضرب الثاني وهو التوكيل في استيفاء القصاص فعلى ضربين  
أحدهما أن يستوفيه بمشهد الموكل فيصح التوكيل لأنها استنابة  
في مباشرة الاستيفاء والموكل هو المتوفى .

والضرب الثاني أن يوكله في استيفائه مع فيثته عنه فظاهر ما قاله  
هنا صحة الوكالة وظاهر ما قاله في كتاب الوكالة فسادها (١)  
فخرجه أكثر أصحابنا على قولين أحدهما وهو قول أبي حنيفة فسادها (٢)  
والثاني : وهو أصح جوازها وقد مضى توجيه القولين . (٣)

ومن عدل بهما من أصحابنا إلى اختلاف تأويليين وعلى كل القولين (٤)  
من صحة الوكالة وفسادها إذا استوفى الوكيل كان مستوفيا لحق  
موكله لتصرفه فيه عن إذنه ولا ضمان عليه من قود ولا دية . (٥)

.....

- 
- (١) أنظر :  
(٢) أنظر مذهبه في فتح القدير ١٠٤/٦ ، ١٠٥  
(٣) لم أتمكن على معرفته هناك لكونه لا يوجد عندى (الآ) تصوير ما يخص  
البنائيات .  
(٤) أى ومضى من عدل بهما أى سبق الكلام عليه هناك .  
(٥) أنظر هذه المسألة في قليبى : ١٢٩/٤  
والمضى ٥٢/٤

٣/ب ( فصل )

~~~~~

فاذا تقرر ما وصفنا فصورة سئلتنا أن يوكله في القصاص ثم يعفو عنه  
ويستوفيه الوكيل منه فهذا على ضربين أحدهما أن يعفو بعد اقتصاص  
الوكيل فيكون عفوه باطلا لأن عفوه بعد الاستيفاء كعفوه عن ديسن  
قد استوفاه وكيله يكون عفوه بعد القبض باطلا .

والضرب الثاني : أن يعفو قبل أن يقتض الوكيل فهذا على ضربين  
أحدهما أن تكون مسافة الوكيل أبعد من زمان العفو مثل أن يكون  
الوكيل على مسافة عشرة أيام ويعفو الموكل قبل القصاص بخمسة أيام  
فيكون عفوه باطلا لا حكم له كما لو رمى سلاحه على المقتص منه ثم  
عفا عنه قبل وصول السلاح اليه كان عفوه هدرًا لأنه عفو عما لا يمكن  
استدراكه .

والضرب الثاني : أن تكون مسافة الوكيل أقصر من زمان العفو مثل  
أن يكون الوكيل على مسافة خمسة أيام ويعفو الموكل قبل اقتصاص  
الوكيل بعشرة أيام فهذا على ضربين أحدهما أن يعلم الوكيل بعفو  
موكله قبل القصاص فيبطل حكم الاذن ويصير قاتلا بغير حق فيجسب  
عليه / القود ويكون الموكل على حقه من الدية ان لم يعف عنها على

٩/ب

ما قد مناه من شرح القولين .

والضرب الثاني أن لا يعلم الوكيل بعفو الموكل حتى يقتص فلا قود عليه

لأنه مستصحب حالة ابلا حته فكانت أقوى شبهة في سقوط القسمين  
وفي وجوب الدية عليه قولان أحدهما لا دية عليه استصحابا لجمال  
الاباحة كالقود .

والقول الثاني عليه الدية لأنه صادف الحظر بعد الاباحة فصار  
بعد الخطأ أشبه وكالحربى إذا أسلم وقتله من لم يعلم باسلامه  
(١)  
ضمنه بالدية دون القود قد أسلم اليمان أبو حذيفة بن اليمان  
فقتله قوم من المسلمين لم يعلموا باسلامه فقتلهم رسول الله  
(٢)  
صلى الله عليه وسلم بديته .

ومن هذين القولين خرج أصحابنا ببيع الوكيل بعد عزله وقبل علمه  
على وجهين أحدهما أن بيعه باطل لمصادفته حال العزل وان لم  
يعلم . والثاني أنه صحيح ما لم يعلم بعزله ومثله اختلاف أصحابنا  
(٣)  
في نسخ الحكم هل يلزم من لم يعلم بالنسخ أم لا يلزمه الا بعد علمه

- 
- (١) اسمه حسيل بالتصغير بن جابر بن ربيعة بن فروه بن عيسى  
المعروف باليمان الحبسى والد حذيفة استشهد في حياة النبي  
صلى الله عليه وسلم يوم أحد قتله أحد المسلمين ظنه كافرا فوداه  
الرسول صلى الله عليه وسلم . الاصابة ٣٣١/١
- (٢) أنظر المسند ٤٢٩/٥
- (٣) المراد به فيما إذا لم يمكن العلم أما من أمكنه ولم يعلم فمقصر ويلزمه  
اتفاقا .

نسخه على وجهين أحدهما لا يلزم الا بعد انتشاره والعلم به لأن  
أهل قبا استداروا في صلاتهم الى الكعبة حين بلغهم تحويل القبلة.<sup>(١)</sup>  
اليها .<sup>(٢)</sup>

والوجه الثاني أن فرض النسخ لازم للكافة مع البلاغ وان لم ينتشر  
في جميعهم ولا علمه / أكثرهم لأن حكم الله تعالى على الجماعة<sup>(٣)</sup>  
واحد .<sup>(٤)</sup>

.....

- 
- (١) بضم القاف
- (٢) أى تحولوا من جهة بيت المقدس الى جهة الكعبة .
- (٣) أى حكم الله على الجميع .
- (٤) أنظر تفاصيل هذه المسألة الأصولية :
- في كتاب غاية الأصول شرح لب الأصول ،
- مختصر جمع الجوامع فهو مرجح أنه لا يثبت . ص ٩٠

ج/٣ ( فصل )

٩٠/أ فاذا تقرر ما ذكرنا من القولين فان قيل بالأول أنه لا ضمان على الوكيل

من قود ولا عقل فقتل الوكيل للجاني يكون قودا ويكون عفوالموكيل باطلا . واختلف أصحابنا على هذا القول في الوكيل هل تلزمه الكفارة أم لا على وجهين أحدهما لا كفارة عليه لأنه قد أجرى على قتله حكم استيفائه قودا .

والوجه الثاني عليه الكفارة كمن رمى دار الحرب فقتل مسلما ضمنه وكفر عنه . واقيل بالقول الثاني أن الوكيل ضامن للدية فعفسو (١) الموكل صحيح وحقه في الدية اذا استوجبها على ما مضى من التفصيل (٢) مستحق على الجاني قاتل أبيه (٣) يرجع بها في ماله ولا يرجع بها على وكيله ويرجع أولياء القاتل المقتول بدية على الوكيل وهل تكون حاله في مال الوكيل أو مؤجله على عاقلته على وجهين :

---

(١) أي ان قتله لم يقع عن القصاص الذي كان يستحقه الموكل لأنه عفا عنه .

(٢) في اقتصاص الوكيل بعد عفو الموكل .

(٣) المراد به على سبيل المثال أي مثلا .

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق <sup>(١)</sup> يكون حاله في ماله مع الكفارة لأنه  
عائد في فعله وإنما سقط القود فيه لشبهته .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> تكون مؤجله على  
عاقبته والكفارة في ماله لأنه قتله معتقدا لاستباحة قتله فصادف الحظر  
فصار غاطيا فإذا أغرم الوكيل الدية ففي رجوعه بها على موكله قولان  
٩٠/ب كالزوج المضروب إذا أغرم مهر المثل بالضرر هل يرجع / به على  
النار أم لا على قولين لأن الموكل قد صار بعفوه غارا للوكيل حين  
لم يعلمه بعفوه وسواء كان هذا الوكيل مستصلا <sup>(٣)</sup> أو متطوعا وهكذا  
الحكم في الأطراف إذا اقتض منها الوكيل بعد العفو <sup>(٤)</sup> .

.....

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠  
(٢) تقدمت ترجمته ص ١٩٠  
(٣) مستصلا أي مؤجرا يعني أعطى أجرا .  
(٤) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية : -  
١ - الشامل :  
٢ - قليوب :  
٣ - مغني المحتاج : ٥٢/٤

٤ / ( مسئلة )

~~~~~

قال الشافعي ولا تقتل الحامل حتى تضع فان لم يكن لولدها مريض

فأحب اليّ لو تركت بطيها بنفس الولي حتى يوجد له مريض فان لم

يفعل قتلت . قال المزني اذا لم يوجد للمولود ما يحيا به لم يحل

عندي قتل أمه الفصل . ( ١ )

( ٢ )

اذا وجب القصاص على حامل أو وجب عليها وهي حائل فحملت لم

يجز أن يقتل منها حاملا حتى تضع لقول الله تعالى ( فقد حملنا

( ٣ )

لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل ) وفي قتل الحامل سرف للتعدي

بقتل الحمل معها .

( ٤ )

ولأن العامرية أقرت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالزنا وهي

حامل وقالت طهرني يا رسول الله فقال لها اذهبي حتى تضعي

---

( ١ ) تكلمة الفصل : ( حتى يوجد ما يحيا به فتقتل ) أنظر المختصر ٨ / ٢٤٠

( ٢ ) هي المرأة التي لا تحمل ثم حملت . أنظر المنجد ص ١٦٣ وكذلك

المرأة التي ترضع ولدا له سنة .

( ٣ ) الأولى أن يكتبها اسراف .

( ٤ ) هكذا في الأصل والصواب الغامدية بالفين المعجمة وبالذال بعد الميم .

وقد بحثت في بعض الكتب التي أمكنني الاطلاع عليها فلم أجد لها

ترجمة . ويكفي أنها ثابت توبة لو وزعت على سبعين من أهل المدينة

لو سحتهم كما ورد ذلك في صحيح مسلم وغيره .

حملك . (١) وأمر عمر بترجم امرأة أقرت بالزنا وهي حامل فردها على (٢)

وقال لعمر رضي الله عنهما أنه لا سبيل لك على ما في بطنها فقتل

عمر لولا على لهلك عمر وقيل بل كان القاتل ذلك معاذ بن جبل (٤)

فقال له عمر كاد النساء يعجزن أن يلدن مثلك والأول أشهر . (٥) (٦)

ولأنه قد تقابل في الحامل / حقان أحدهما يوجب تعجيل قتلها ١/٩١

وهو القصاص . والثاني استبقا حياتها وهو الحمل فقدم حق الحمل

في الاستبقا على حق القصاص في التعجيل لأن في تعجيل قتلها

اسقاط أحد الحقين وفي أنظارها استبقا الحقين فكان الأنظار

أولى من التعجيل . وسواء كانت في أول الحمل أو في آخره علم ذلك

(٧)

بحركة الحمل أو لم يعلم إلا بقولها ليسترا صحة دعواها .

(١) الحديث أخرجه مسلم . أنظر ١٣٢٣/٣

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩١

(٣) تقدمت ترجمته ص ٨١

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٠١

(٥) هذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات عن فتح الباري ١٢/١٤٦

(٦) أي أن القاتل له هو على بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٧) هذه الكلمة لم نستطع فهمها ولعلها ليتبين ولعدم وجود نسخة

أخرى لهذا تعذر فهمها .



(١)

وقال أبو سعيد الاصطخري لا تقبل دعواها للحمل حتى يشهد

به أربع نسوة عدول ويمجل قتلها ان لم يشهدن لها وهذا خطأ

لقول الله تعالى ( ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن

(٢) (٣)

ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر ) فكان هذا الوعيد على ما وجب

من قبول قولها فيه وتحلف عليه ان اتهمت فاذا وضعت حملها

(٤)

أمهلت حتى ترضع ولدها اللب الذي لا يحيا المولود الا به ويتعذر

وجوده من غيرها في الأغلب فاذا أرضعته مالا يحيا الا به لم يغسل

حاله في رضاعه من أربعة أقسام أحدها أن لا يوجد له مرضع سواها

فالواجب الصبر عليها حتى تستكمل رضاعه حولين كاملين لأنه لما

أخزناها لحفظ حياته حملا فأولى أن نؤخرها لحفظ حياته مولودا .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للغاطية حين عادت اليه بعد

وضع حملها ان هبي حتى ترضعيه حولين كاملين .

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٢) البقرة آية رقم ٢٢٨

(٣) لعل هنا سقط اكماله هكذا فكان هذا الوعيد دليلا على ما وجب

والله أعلم .

(٤) حولين الولادة .

٩١/ب والقسم الثاني : أن يوجد له مريض قد تعينت وسلم اليها / ملازمة

لرضاعه فيقتصر منها في الحال وان كانت في بقية نفاسها لأنه لم يبق  
للولد عليها حق ولا لحياته بها تعلق .

والقسم الثالث : أن يوجد له من لا يترتب للرضاعه من النساء على

الدوام أو يوجد له بهيمة ذات لبن يكتفى بلبنها ولا يوجد لرضاعه  
أحد من النساء فيقال لولي القصاص الأولى بك أن تصبر عليها لتقوم  
برضاعه لئلا يختلف عليه لبن النساء اذا لم يترتب له احداهن أو

يعدل به الى لبن بهيمة ولبن النساء أوفق له ولا يلزمك الصبر لأن  
(١)

فيما يوجد من لبن البهيمة ومن لا يترتب له من النساء حفظ لحياته  
فان صبر مختارا أخر قتلها وان امتنع وطلب التعجيل قتلت ولم

تؤخر وهو معنى قول الشافعي فان لم يكن لولدها مريض فأحسب

التي لو تركت بطيب نفس الولي حتى يوجد له مريض فان لم يفعل

قتلت . وليس كما توهمه المزني أنه أراد اذا لم يوجد له مريض

أبدا . والقسم الرابع أن يعلم أنه سيوجد له مريض يترتب لرضاعه

ولكن لم يتحين في الحال ولا تسلمته ففي تعجيل قتلها قبل تعيسين

مرضعه وتسلمه وجهان أحدهما وهو أظهرهما تعجيل قتلها الا أن

---

(١) هكذا في الأصل ولعله : حفظا بالنصب .

يرضى الولي بأنظاوها الى تعيين الموضع وتسلمه ( لأنها لا تأمن على  
(١)  
المولود من تلف النفس ) .

والوجه الثانى : يجب تأخير قتلها حتى يتعين الموضع وتتسلمه رضى  
به الولي أو لم يرض لأنه ربما تأخر تعيين الموضع / وتسلمه اليها زمانا  
١/٩٢  
(٢)  
لا يهبر المولود فيه على فقد الرضاع فيتلف .

.....

---

(١) هكذا فى الأصل ولعل اللام زائدة وسلامة العبارة هكذا لأنها تأمن  
على المولود من تلف النفس ( لأن المعنى هو أن فيه مرضعة لكن لم  
تتعين فليس هناك خطر على حياته .

(٢) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

- ١ - قليوبى ١٢٤/٤
- ٢ - المغنى ٤٣/٤
- ٣ - المذهب ١٨٥/٢

٥ / ( مسئلة )

~~~~~

٩٢ / أ

قال الشافعي : ولو عجل الامام فاقتص منها فان ألفت جنينا ميتا

ضمنه الامام على عاقبته دون المقتص . قال المزني بل على الولي لأنه

( ١ )

اقتص لنفسه مختارا الفصل ، اذا عجل قتل العامل قودا ولم

يسهل حتى مضى لم يخل حالها بعد القتل من أن تلقى ولدا أولا

تلقيه فان لم تلق ولدا فلا ضمان في الحمل لأنه موهوم وينظر حالها

فان كانت امارات الحمل ظاهرة عليها كان قاتلها آثما اذا علم بالامارات

لأنه عجل بقتل وجب تأخير .

وان لم تظهر اماراته فلا مأم فيه لأن الظاهر خلوها من الحمل .

وان ألفت ولدا فعلى ضربين أحدهما أن يكون حيا يبقى بمسند

قاتلها فلا ضمان فيه لبقاء حياته فان مات بعد ها روى أمره فيما بين

( ٢ ) ( ٣ )

وضعه وموته فان لم يزل فيه ضمنا يحدث به ضعف بعد ضعف الظاهر

من موته أنه كان يقتل أمه فيكون مضمونا بالدية وان كان فيما بين وضعه

وموته سلبا يزداد قوة بعد قوة ثم مات فالظاهر من حال موته أنه عن

---

( ١ ) تكملة الفصل : فجنى على من لا قصاص له عليه فهو بغرم ما أ تلف أولى

من امام حكم له بحقه فأخذه وما ليس له .

( ٢ ) فيه أى في هذا الوقت .

( ٣ ) أى ملازما للمرضى ومهزولا .

سبب حادث بعد ولادته فلا يضمن ديته . والضرب الثاني : أن  
تضحه جنينا لا يبقا له حياة فيكون مضمونا لأن الظاهر من القائه أنه  
٩٢/ب كان بقتل أمه لأمرين أحدهما أن حياته كانت متصلة بحياتها .  
فالثاني أنه فقد غذاءه منها وإذا كان مضمونا بطرفيه فان وضعته  
ميتا وجب فيه غرة عبد أو أمة فيمتها خمسون دينارا هي عشر دية  
أمة ونصف عشر دية أبيه ولا فرق بين أن يكون الجنين ذكرا أو أنثى  
وان استهل الجنين صارخا ضمن بكامل ديته فان كان ذكرا ضمن  
بدية رجل وان كان أنثى ضمن بدية امرأة .

.....

---

(١) هكذا في الأصل بألف مدوده والصواب بألف مطوية .

(٢) ضمانه بدية جنين غرة عبد أو أمة .

(٣) الطرفين هما :

أ - فقد غذائه .

ب - وكون حياته متصلة بعياة أمه .

٥/أ ( فصل )

فإذا ثبت أن الجنين مضمون بالفرة ان لم يستهل وبالدية ان استهل

(١)  
كان لزومها مقصورا على الامام لحكمة بالقصاص وعلى الولي لاستيفائه

القصاص ولا يخلو حالهما في الحمل من أربعة أقسام :

أحدها : أن يعلم الولي بالحمل ولا يعلم به الامام فالضمان على

الولي دون الامام لمباشرة لقتل علم حظره .

والقسم الثاني : أن يعلم الامام بالحمل ولا يعلم به الولي فالضمان

على الامام لحكمه بقتل علم حظره كالشهود بالقتل اذا استوفاه الحاكم

(٢)

بشهادتهم ثم رجعوا ضمنوه دون الحاكم . وقال المزنى في هذا

(٣)

القسم يكون ضمانه على الولي دون الامام لمباشرة وهو فاسد بما ذكرناه

والقسم الثالث : أن يعلم الامام والولي بالحمل فالضمان على الامام

دون الولي وقال المزنى على الولي دون الامام وهذا فاسد لأن الولي

---

(١) لزومها : هي الفرة أو الدية .

(٢) أنظر باب الدعاوى والبيئات .

(٣) فيه رد من المؤلف على المزنى فيعتبر من ترجيحاته .

مطالب بحقه والامام هو الممكن منه والحاكم به فكان بالتزام الضمان  
أحق .

٩٣/أ والقسم الرابع : أن لا يعلم الامام ولا الولي بالحمل ففي ملتزم الضمان  
(١)

ثلاثة أوجه أحدها وهو قول أبي اسحاق انه مضمون على الولي لمباشرته  
(٢)  
له والوجه الثاني وهو قول أبي علي بن أبي هريرة أنه مضمون على  
الولي

الامام دون/بتسليطه عليه . والوجه الثالث وهو قول البصريين أنسه  
مضمون على الامام وعلى الولي نصفين لوجود التسليط من الامام ووجود  
المباشرة من الولي فصارا فيه شريكين .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

٥/ب ( فصل )

~~~~~

فإذا استقر تعيين من وجب عليه الضمان على ما ذكرناه من التقسيم  
كان ما ضمنه الولي من دية أو غرامة على عاقلته لأنه من خطايه السدى  
تتحمله العاقلة عنه وكانت الكفارة في ماله لأن العاقلة تتحمل العقل  
دون الكفارة . فأما ما ضمنه الامام من الدية أو الغرة ففيه قولان :  
(١)  
أحدهما : أنه مضمون على عاقلته يتحملونه عنه لأن عمر رضى الله عنه  
حين ضمن الجنين المرأة التي أربها فألفقته ميتا قال لعلى عليه السلام  
(٢) (٣)  
عزمت عليك لا تبرح حتى تضربها على قومك يعنى من قريش لأنهم عاقلة  
(٤)  
عمر وكما يتحملون عنه العقل لو لم يكن اما . فعلى هذا تكون الكفارة  
في ماله كغير الامام .

والقول الثانى تكون الدية أو الغرة مضمونة في بيت المال لأنه يكثر من  
(٥)  
٩٣/ب الامام لما يتولاه من أمور المسلمين التى لا يجد من مباشرتها والاجتهاد

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٩١

(٢) تقدمت ترجمته ص ٨١

(٣) تقدم الكلام عليها ص ٨١

(٤) هذا الأثر رواه عبد الرزاق في مصنفه ٤٥٩/٩

(٥) أى يكثر الخطأ .



فيها بدا فلو تحملت عاقلته ما لزمه من خطأ اجتهد به عجزوا عنه ولم يطيقوه فوجب أن يكون في مال من ينوب عنهم ويقوم بمصالحهم من المسلمين فلذلك كان في بيت مالهم . فان قيل ليس هذا من مصالحهم فيكون في بيت مالهم قيل لما كان سببه القصاص الذي فيه حفظ حياتهم وصالح أنفسهم كان موجب الخطأ فيه من جملة مصالحهم فعلى هذا يكون في بيت المال ما ضمنه من الدية أو الغرة على تأجيل الخطأ (١) وفي الكفارة وجهان أحدهما في بيت المال كالدية لاتفاقهما فسي (٢) معنى الوجوب .

والوجه الثاني : أنها تكون في مال الامام دون بيت المال لأن بيت المال عاقلته والعاقله تتحمل الدية دون الكفارة . (٣)

.....

- 
- (١) أي تأجيلها ثلاث سنوات مقسطة عليها .  
(٢) أي وجبت بسبب الخطأ في مصالح المسلمين .  
(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - قليوبي : ١٢٤/٤

٢ - الشامل ل ٢٠/٦

٣ - البيان ٢٧/٨

( ٦ / مسئلة )

~~~~~

( ١ )

قال الشافعي ولو قتل نفرا قتل بالأول وكانت الديات لمن بقي فسي  
ماله وان خفي الأول منهم أقرع بينهم أيهم قتل أولا فقتل به وأعطى  
الباقون الديات من ماله . اذا قتل الواحد جماعة اما في حال  
واحدة بأن ألقى عليهم حائطا أو ألقاهم في نار أو غرقهم في سفينة  
أو قتلهم في أوقات شتى واحدا بعد واحد وجب أن يقتل بأحد هم  
وتؤخذ من ماله ديات الباقيين وقال مالك ( ٢ ) وأبو حنيفة يقتل بجماعتهم  
وقد استوفوا به حقوقهم ولا دية لهم في ماله فان بادر واحد منهم فقتله  
كان مستوفيا لحقه وحقوقهم وبنا أبو حنيفة ذلك على أصلين لـ ( ٤ )  
أحدهما أنه في قتل العمد أنه لا يوجب غير القود وأن الديانة  
لا تستحق الا عن مرضاه .

والثاني : أن القاتل اذا فات الاقتصاص منه بالموت لم يجب في ماله

---

( ١ ) النفر جمع لا مفرد له وهم جماعة الرجال من ثلاثة الى عشرة .

( ٢ ) تقدمت ترجمته ص وأنظر مذهبه :

( ٣ ) تقدمت ترجمته ص وأنظر مذهبه في :

( ٤ ) هكذا في الأصل بألف ممد يده والصواب بألف مطوية

( بنى ) .

د بية وقد مضى الكلام معه في الأصل الأول ويأتى الكلام معه في الأصل  
(١) (٢)  
الثانى . واستدل في هذه المسألة بأن الجماعة ان كانوا كفؤا للواحد  
(٣)  
اذا قتلوه قتلوا به وجب أن يكون الواحد كفؤا للجماعة اذا قتلهم قتل  
(٤)  
بهم ، ولأن القصاص اذا ترادف على نفس واحدة تدخل بعضه  
في بعض كالعبد اذا قتل جماعة وكالمحارب اذا قتل في الحراصة  
جماعة . ولأن القصاص حد فوجب أن يتدخل بعضه في بعض كحد  
الزنا والقطع في السرقة ولأنهم اشتركوا في عين ضاقت عن حقوق  
جميعهم فوجب أن يكونوا فيها أسوة كفرماء المفلس . ودلينا قول  
الله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ) فمن جمل نفسا  
بأنفس خالف الظاهر وقال تعالى ( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) ومن قتله بجماعتهم أبطل سلطان كل واحد منهم .  
ولأنها جنایات لا يتدخل خطأها فوجب أن لا يتدخل

---

(١) مضى ص

(٢) يأتى في ص ل ١٠٧ ب في مسألة اذا فات محل القصاص .

(٣) أكفاء .

(٤) بيقين الأصل الذى هو قتل الجماعة بالواحد . على الفرع الذى هو

قتل الواحد بالجماعة ، وينتج عنه حكم هو : الاكتفاء بقتله .

- (١)  
عمدها كالأطراف لأن واحدا لو قطع أيدي جماعة قطع عندنا بأحد هم
- (٢)  
وأخذ منه ديات الباقيين وعند أبي حنيفة يقطع يده بجماعتهم ثم يؤخذ
- (٣)  
٩٤/ب من ماله ان كانوا عشرة تسع ديات تقسم بين جماعتهم فصار هذا
- الاختلاف اجماعا على أن لا تتداخل الأطراف ولأنها جنائيات
- (٤)  
لا تتداخل في الأطراف فوجب أن لا تتداخل في النفوس كالخطأ
- ولأن جنائيات العمد أغلظ من الخطأ فلم يجز أن يكون أضعف
- من موجب الخطأ . ولأن حقوق الآدميين اذا أمكن استيفاؤها لم
- تتداخل كالديون . ولأن القصاص موضوع لحياء النفوس كما قال
- (٥)  
تعالى ( ولكم في القصاص حياة ) فلو قتل الواحد بالجماعة لكان فيه
- اغراء بقتل الجماعة لأنه لا يلتزم بعد قتل الأول شيئا في جميع من
- قتل وليتسارع الناس بعد ابتدائهم بالقتل الى قتل النفوس ولم يكفوا
- (٦) (٧)  
ولم يصر القصاص حياة . وهذا استدلال وانفصال عن جمعه بين

- 
- (١) هنا يقيس العمد على الخطأ بعدم التداخل في النفوس بجامع عدم  
التداخل في النفوس بجامع عدم التداخل في الأطراف .
- (٢) معناه أن قصاص الطرف لهم كلهم أي كل واحد له عشر قصاص .
- (٣) معناه ان التسع ديات توزع على العشرة كلهم .
- (٤) هنا يقيس القود في النفس على القود في الأطراف في عدم التداخل  
في العمد بجامع عدم التداخل في الخطأ .
- (٥) البقرة آية رقم ١٧٩
- (٦) أي استدلال لدعوانا .
- (٧) وانفصال عن دعوى الخصم .

قتل الجماعة بالواحد وقتل الواحد بالجماعة . وأما الجواب عن قياسهم

على قتل العبد والمحارب فإن جعل الأصل فيه العبد فالجواب عنه

(١)

أنه لما تدخلت جنایات خطائه تدخلت جنایات عمده وإن جعل

الأصل قتل المحارب فقد اختلف أصحابنا في تدخل جنایاته فذهب

ابن سريج<sup>(٢)</sup> إلى أنها لا تدخل وينحتم قتله بالأول ويؤخذ من مساله

ديات الباقيين وذهب جمهورهم إلى تدخلها لأنها صارت بانحتمام

قتله من حقوق الله تعالى وحقوقه تدخل واذا قتل في غير الحرابة

لم ينحتم قتله فكان من حقوق الآدميين وحقوقهم لا تدخل وكذا

الجواب عن قياسهم على الحدود وقياسهم على غرماء المفلس فالجواب

عنه أنه لم يبق لغرماء المفلس عين يستوفون حقوقهم منها فاستهموا

في الموجود منها ولو كان القاتل مفلسا لكان الأوليا معه بمشابتهم

واذا فارق المفلس يساره وجد الأوليا سبيلا إلى استيفاء حقوقهم

فافترق الجمعان .

.....

---

(١) لأنه في الخطأ تتعلق دياتهم برقبته يباع ففي العمد تدخل جنایات

عمده فيقتل بهم .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

١/٦ ( فصل )

~~~~~

فإذا ثبت أن قاتل الجماعة يقتل بأحد هم لم يخل حال قتله لجماعتهم

من ثلاثة أقسام أحدها أن يقتلهم واحدا بعد واحد والثاني أن

يقتلهم في دفعة واحدة . والثالث أن يشكل حال قتلهم لهم ومن

يقدم قتله منهم . فأما القسم الأول وهو أن يقتلهم واحدا بعد

واحد فأحقهم بالاقتصاص منه ولي الأول فلا يخاطب أوليا الباقين

الا بعد عرض القصاص على الأول فان طلبه اقتص منه للأول وكان فسي

ماله ديات الباقين فان اتسع ماله لجميع دياتهم استوفوها وان ضاق  
( ١ )

عنها استهموا فيها بالحصص وصار المتقدمون والمتأخرون فيها أسوة

وانما تقدم الأسبق في القصاص ولم يتقدم في الدية لأن محل الدية

في الذمة وهي تتسع لجميعها فشارك المتأخر الأسبق لاشتراكهما

في الذمة ومحل القود الرقبة وهي تضيق عن اقتصاص الجماعة ولا

٩٥/ب تتسع الا لواحد فيقدم الأسبق بها على المتأخر فان عفى الأول عن

القصاص الى الدية عرض القصاص على الثاني فان استوفاه رجع الأول

( ٢ )

ومن بعد الثاني بدياتهم في مال القاتل وان عفى الثاني عن القصاص

الى الدية عرض القصاص على الثالث ثم على هذا القياس في واحد

---

( ١ ) هكذا في الأصل ولعلها ساء فيها يتضح المعنى

( ٢ ) هكذا بألف مطوية والصواب بألف مدودة لأنها منقلبه عن واو .

بعد واحد الى آخرهم فلو عمد الامام فقتله للأخير فقد أساء وأثم  
ان علم بتقدم غيره ولا يأثم ان لم يعلم ولا ضمان عليه في الحالين  
وهكذا لو باد رولى الأخير فقتله قصاصا لم يضمنه وعزر عليه ورجع  
الباقون بدياتهم في مال القاتل . ولو كان ولى الأول صغيرا أو  
مجنونا أو غائبا وقف الاقتصاص من القاتل على افاقة المجنون وبلوغ  
الصبي وقدوم الغائب ثم عرض الامام عليهم القصاص على ما مضى (١) فان  
لم ينتظر به الامام بلوغ الصبي وافاقة المجنون وقدوم الغائب وعجّل  
قتله قصاصا لم يخل من أحد أمرين اما أن يقتله لهم أو يقتله لأوليا  
من بعدهم فان قتله لهم لم يكن ذلك قصاصا في حقهم ولا حق غيرهم  
لأن لهم العدول عن القصاص الى الدية فلم يجز أن يفوت عليهم حقهم  
منها ويصير الامام ضامنا لدية المقتص منه لأن قتله لم يكن قصاصا وهل  
تكون الدية على عاقلته أو في بيت المال على ما مضى من القولين . (٢)  
وان قتله لمن حضر أولياؤه عن أمرهم جاز وقد أساء بتقدمهم على من  
تقدمهم وان قتله بخير أمرهم كان على ما مضى من قتله في حق الصغير  
والمجنون والغائب . وأما القسم الثانى وهو أن يكون قد قتل الجماعة

أ/٩٦

---

(١) مضى في ص لوحة أ/٨١

(٢) مضى لوحة : أ/٩٣

في حالة واحدة فان سلموا القود لأحد هم كان أحقهم به ورجع الباقي  
الباقيون بالديات في تركته وان تشاهوا فيه وطلب كل واحد أن يقاد  
بقتيله أقرع بينهم واختص بقتله من قرع منهم ورجع الباقيون بدياتهم  
في تركتهم فان بادر أحد هم فاقص منه بقتيله من غير قرعة فان كان  
بأمر الامام فقد أساء الامام ولم يعزز المقتص وان كان لغير أميره  
عزز وقد استوفى بالاقتصاص حقه ورجع الباقيون بدياتهم في تركته  
فان ضاقت اقتسموها بينهم بالحصص من غير قرعة في التقدم وان كان  
للمقتص منه فرما ضربوا بديونهم مع أوليا المقتولين بدياتهم فسي  
التركة ليتوزعوها بينهم على قدر حقوقهم.

وأما القسم الثالث وهو أن يشكك حال قتله لهم هل ترتبوا أو اشتركوا  
فهذا على ضربين أحدهما : أن يعترف أوليا جميعهم بالأشكال فيقال  
لهم ان سلمتم القصاص لأحدكم كان أحقكم به وان تشاحتم أقرع  
بينكم واقتص منه من قرع منكم والضرب الثاني أن يختلفوا ويدعي كل  
واحد منهم أنه الأول فان كانت لأحدكم بينة عمل عليها وان عد موها  
رجع الى الجاني القاتل فان اعترف بالتقدم لأحد هم كان أحقهم  
بالقصاص وان لم يعترف أقرع بينهم لتكافئهم واختص بالقصاص من  
قرع منهم . فلو شهد اثنان منهم التقدم لأحد هم قبلت شهادتهما  
لأنهما غير متهمين فيها فان ردت شهادتهما بجرح سقط حقهما



من القصاص بالاعتراف به لغيرهما والاعتبار في التقدم أن يراعى وقت  
الموت لا وقت الجناية فلو قطع يد زيد ثم قطع يد عمرو فمات عمرو ثم  
مات زيد استحق زيد القصاص في اليد دون عمرو لأن قطع يده  
أسبق واستحق عمرو القصاص في النفس دون زيد لأن موته أسبق .  
والله أعلم . ( ١ )

.....

( ١ ) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١- البيان ٧ / ٨

٢- الشامل ٢٠ / ٦

٣- المذهب

٤- قليوبي ١١٠ / ٤

٧ / ( مسئلة )

~~~~~

قال الشافعى ولو قطع يد رجل وقتل آخر قطعت يده باليد وقتل  
بالنفس وهذا كما قال . اذا قطع الجاني يد رجل ثم قتل آخر  
قطعت يده للأول وقتل للثاني . وقال مالك يقتل بالثاني ويد غسل  
( ١ )  
فيه القطع لأن القتل أعم فاستوعب الحقيق ولأن الغرض اماته نفسه  
والزيادة عليه نكال ومثله ولأنه لو وجب عليه القطع فى السرقة والقتل  
فى الردة قتل بالردة ودخل فيه قطع السرقة كذلك فى الجنابة على  
اليدين وعلى النفس يجب أن يدخل قطع اليدين فى قتل النفس وهذا  
( ٢ )  
خطأ لقول الله تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) ، وقال تعالى :  
( ٣ )  
( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فوجب

٩٧ / أن يجازى بالأمرين ويستوفى منه الحقان ولأن القطع والقتل حقان  
لشخصين فلم يجز أن يتداخلا كالدون وسائر الحقوق ولأنه لما امتنع  
تداخلهما فى الدية امتنع تداخلهما فى القود ولأن الخطأ أخف  
من العمد وهما لا يتداخلا فى الخطأ فكان أولى أن لا يتداخلا  
فى العمد فبطل به الاستدلال الأول ولا يكون نكالا ومثله لأنسه

---

( ١ ) تقدمت ترجمته وأنظر مذ هبه :

( ٢ ) سورة الشورى آية ٤٢

( ٣ ) سورة البقرة آية ١٩٤

جزا . فاما اجماع قطع السرقة وقتل الردة فقد اختلف أصحابنا فسي

تدخلهما على وجهين :

أحدهما : لا يتدخلان ويستوفيان فيقطع بالسرقة ويقتل بالردة .

والوجه الثاني : يتدخلان لأنهما من حقوق الله تعالى فجاز تدخلهما

وحقوق آدميين لا تدخل وهكذا اختلف أصحابنا فيمن زنا بكسرا

ثم زنا ثيبا هل يدخل الجلد في الرجم مع اختلافهم في الحكم

واتفاقهما في الموجب على وجهين :

.....

٧/أ ( فصل )

ولو ابتدأ الجاني فقتل رجلا ثم قطع يد آخر اقتص من يده بالقطع

(١)

ثم من نفسه بالقتل ويقدم القطع وان تأخر عن القتل ( وان تقدم )

بخلاف القتلين في تقديم الأسبق فالأسبق لأنه لا يمكن استيفاء

القود في القتلين فقدم أسبقهما ويمكن استيفاء القود في اليد والنفس

فرتبا على الوجه الذي يمكن استيفاءهما ولو قدم القتل سقط القطع

وانذا قدم القطع لم يسقط القتل فلذلك قدم القطع وان تأخر

القتل ( وان تقدم ) (٢) ولكن مثال القتلين من الأطراف ان يقطع طرفين

متماثلين من اثنين مثل أن يقطع من رجل يعني يده ومن آخر يعني

يده فلا يمكن استيفاء القصاص من اليد الواحدة فيقدم الاقتصاص

منها لا سبقهما كالقتلين لتحذر القصاص فان عفا الأول اقتص منها

الثاني فان قتل فالمقتول كان كامل الأطراف فوجب أن يقتص له من

نفس كاملة الأطراف قيل كمال النفوس لا يعتبر بكمال الأطراف لأن

القاتل لو كان كامل الأطراف والمقتول ناقص الأطراف قتل به مع كمال

أطرافه ولو كان القاتل ناقص الأطراف والمقتول كامل الأطراف قتل به

ولا شيء له في زيادة أطرافه لأن دية النفس وان نقصت أطرافها كدية

النفس وان كملت أطرافها .

(١) ما بين القوسين زائد ومكرر لا معنى له .

(٢) ما بين القوسين مكرر لا معنى له .

٧/ب ( فصل )

واذا ابتداء الجاني فقطع أصبع رجل من يده اليمنى وقطع من آخر  
يده اليمنى قدم القصاص في الأصبع لتقدم استحقاقه فان اقتص صاحب  
الأصبع منها اقتص بعده لصاحب اليد وقد اقتص من يد نقصت أصبعها  
بيده الكاملة فيرجع بعد القصاص على الجاني يديه أصبع وهي ~~عشرة~~  
الدية وهذا بخلاف ما قد ناه من القصاص في النفس اذا نقصت  
أطرافها لأن الكمال معتبر في تكافؤ الأطراف وغير معتبر في تكافؤ  
النفوس لأن دية اليد الناقصة الأصابع أقل من دية اليد الكاملة  
الأصابع ودية النفس الناقصة الأطراف مساوية لدية النفس الكاملة  
الأطراف فلو عفا صاحب الأصبع عن القصاص كان له ديتها وقطع لصاحب  
اليد ولا شيء له سواء لأنه قد استوفى القصاص في يد كاملة بيسده  
الكاملة ولو ترتب القطعان بالضد فبدأ الجاني فقطع من رجل يسده  
اليمنى قدم القصاص لصاحب اليد على القصاص لصاحب الأصبع  
لتقدم قطع اليد على قطع الأصبع اعتبارا بالأسبق .  
فان قيل فهلا قدمتم القصاص في الأصبع وان تأخرت على القصاص

٩٨/أ

(١) هكذا في الأصل والصواب تكافؤ بالواو .

(٢) هكذا في الأصل بالألف المدودة والصواب بالألف المطوية .

في اليد ليستوفى به الحقان كما قدمتم القصاص في اليد وان تأخير  
على القصاص في النفس لا ستيفاء الحقين قيل لما قدمناه من اعتبار  
الكمال في تكافؤ الأطراف وسقوط اعتباره في تكافؤ النفوس وقد  
استحق صاحب اليد بكمال يده الاقتصاص من يد كاملة فلم يجسر  
أن يقتص له من يد ناقصة مع امكان الاقتصاص منها وهي كاملة  
واذا كان كذلك واقتص صاحب اليد سقط القصاص لصاحب الأصبع  
ورجع بديتها وان عفا صاحب اليد عن القصاص رجع بديتها واقتص  
لصاحب الاصبع وهكذا قطع الانملة من رجل وقطع تلك الأصبع من  
آخر يكون على قياس الاصبع مع الكف . (١)

.....

---

(١) أنظر تفاصيل هذه المسألة :

في باب اجتماع عقوبات قليوبى ٢٠١/٤

وأنظر قليوبى ١٢٤/٤

٨ / ( مسألة )

~~~~~

قال المزنى فان مات المقطوعة يده الأولى بعد ان اقتص من اليد

٩٨ / ب فقياس قول الشافعى عندى أن لوليه أن يرجع بنصف الدية فى مال

قاطعه لأن المقطوع قد استوفى قبل موته ما فيه نصف الدية باقتصاصه

يد قاطعه وهذه مسألة فرعها المزنى على قياس قول الشافعى .

وصورتها فى رجل قطع يد رجل وقتل آخر فقطعت يده قصاصا للأول

وقتل قودا للثانى ثم مات الأول من سراجه يده صار القطع قتلا وقد

فات القود فى النفس بالقود الثانى فوجب للمقطوع دية نفسه

بسراية القطع اليها وقد أخذ بالاقتصاص من يده ما يقابل نصف دية

نفسه فوجب أن يرجع وليه فى تركه الجانى بنصفها ليصير مستوفيا

بالقطع والأخذ ما يقابل جميع دية النفس ولو كان الجانى قطع من

الأول احدى أصابعه وقتل آخر فاقتص للأول من أصبعه وقتل للثانى

ثم مات الأول من سراية اصبعه كان لوليه أن يرجع فى تركه الجانى

بتسعة اعشار ديته لأنه قد استوفى بقطع الاصبع عشرها فصار مستوفيا

لجميع الدية . ولو كان الجانى قطع يدى رجل ثم قتل آخر

( ١ )

فقطعت يده للأول وقتل للثانى ثم سرت يد المقطوع

---

( ١ ) هكذا فى الأصل بدون ألف التثنية والصواب ثم سرت  
يدا المقطوع .

الى نفسه فمات فلا شئ \* لوليه لأنه قد استوفى بقطيع  
(١).  
اليد كمال الدية لأن في اليدين جميع الدية . (٢)

.....

---

(١) هكذا في الأصل والصواب يقطع اليدين بالتثنية لأن الدية

لا تصير كاملة الا في الثنتين .

(٢) أنظر قليوبى ١٢٥/٤



أ/٨ ( فصل )

.....

وإذا قطع إحدى يدي رجل فاقتص منها ثم سرت إلى نفسه فمات

أ/٩٩ كان لوليه أن يقتص من نفس القاطع لأن القطع صار قتلا فان عفا

عن الموقود في النفس إلى الدية كان له الرجوع بنصف الدية لأنفسه

قد استوفى بقطع اليد ما يقابل نصف الدية فصار مستوفيا لجميع الدية

ولو كان المقطوع يده أخذ الدية يده ولم يقتص ثم سرى القطع إلى

نفسه فمات سقط القود في النفس لأن عدوله إلى دية القطع عفو عن

القود في النفس ولو قطع إحدى رجل فاقتص منها ثم سرى القطع إلى

نفسه فمات كان لوليه القصاص في النفس فان عفا إلى الدية لم يستحقها

لأنه بقطع اليد قد استوفاه وهذا موضع يجب فيه القود ولا تجب

(١)

فيه الدية وهو نادر ولو كان المقطوع أخذ دية يده ثم سرت إلى نفسه

لم يكن لوليه قود ولا دية لسقوط القود بدية القطع واستيفاء دية

(٢)

النفس بدية اليد .

.....

---

(١) هذه المسألة من نواذر المسائل .

(٢) أنظر قليوبي ١٢٥/٤

٨/ب ( فصل )

~~~~~

ولو قطع احدى يدي رجل فأخذ المقطوع يدها نصف الدية ثم عسار  
الجاني اليه فقتله قبل ان دمال يده ففيما يلزمه لقتله ثلاثة أوجه حكاهما  
ابن أبي هريرة <sup>(١)</sup> أحدها وهو ظاهر مذهب الشافعي أنه لا قود عليه  
في النفس لأخذه نصف الدية في قطع اليد ويرجع عليه بنصف الدية  
وهو الباقي من دية النفس . والوجه الثاني وهو قول ابن سريج <sup>(٢)</sup> عليه  
٩٩/ب القود في النفس فان عفا عنه فعليه جميع دية النفس وجعل جناية الواحد  
كجناية الاثنين .

والوجه الثالث : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة عليه القود في النفس  
ولا يلزمه ان عفا عن القود الا نصف الدية لأن النفس لا تكون تبعا  
للأعضاء فلم يوجب سقوط القود في اليد سقوطه في النفس ولم يستحق  
<sup>(٣)</sup>  
الا نصف الدية لأنه قد أخذ ما فيه نصفها .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٣) المراد بالوجه الثالث : هو : الجمع بين الوجهين .

ج/٨ ( فصل )

إذا قطع نصراني يد مسلم فاقتصر المسلم من النصراني ثم مات المسلم من سرايته القطع كان لوليه أن يقتص من نفس النصراني لأن القطع قد صار بالسراية نفسا فان عفا عن القصاص في النفس كان فيما يرجع به على النصراني وجهان أحدهما يرجع عليه بغمسة أسداس الدينة لأن دية المسلم اثنا عشر ألف درهم ودية النصراني ثلثها أربعمئة آلاف درهم وقد اقتص من إحدى يديه بنصفها وهو ألفا درهم وقد رهما سدس دية المسلم فصار الباقي له غمسة أسداسها والوجه الثاني (١) وهو أشبه أنه يرجع على النصراني بنصف الدية لأنه لما رضى المسلم أن يأخذ يد النصراني بيده ودية اليد نصف دية النفس صار الباقي له نصف الدية ألا تراه لو ابتدأ النصراني بقتل المسلم فرضى وليه أن يقتص منه كانت نفسه بنفس المسلم ولم يرجع وليه بفاضل ديته كذلك في (٢) اليد ولو كان النصراني قطع يدي المسلم فاقتصر المسلم منهما ثم مات المسلم كان لوليه القصاص في النفس فان عفا عنه إلى الدية كان على

(١) أي عشرة آلاف درهم

(٢) أي دية المسلم.

(٣) لأن الأولى التمسك بأقل ما قيل أنظر الإجماع من كتاب : غايصة

الأصول شرح لب الأصول ١٠٨/١

(١)

الوجهين أيضا أحدهما : يرجع عليه بثلاثي الدية لأنه قد أخذ منها باليد دين دية نصراني قدرها أربعة آلاف درهم وكذلك ثلاث دية المسلم فبقى له ثلاثاها . والوجه الثاني أنه لا شيء عليه لأن في يــــــدي النصراني دية نفسه فصار في الاقتصاص منها كالمقتص من نفسه وعلى هذين الوجهين لو قطعت امرأة يد رجل فاقتص منها ثم مات الرجل كان لوليه أن يقتص من نفس المرأة فان عفا عنها الى الدية رجع عليها في الوجه الأول بثلاثة أرباع الدية لأن دية المرأة نصف دية الرجل وقد أخذ بيدها نصف ديتها وهي ربع دية الرجل فبقى له ثلاثة أرباعها . وعلى الوجه الثاني يرجع عليها بنصف الدية لأنه

(٢)

قد أخذ باليد نصف الدية والديطان مع تفاضلها يتماثلان فــــــى القصاص . ولو قطعت المرأة يدي الرجل فاقتص منها ثم مات فعلى الوجه الأول يرجع وليه عليها ان لم يقتص من نفسها بنصف الدية ولا يرجع عليها في الوجه الثاني بشيء لاقتصاصه من يدين يجب فيهما دية النفس .

.....

---

(١) منها أى من الدية .

(٢) أى دية الرجل .

٨/٥ ( فصل )

~~~~~

سراية الجناية مضمونه على الجاني وسراية القصاص غير مضمونة على

١٠٠/ب المقتص فإذا قطع رجل يد رجل فاقتص المجنى عليه من الجاني ثم مات

مضمونة على الجاني ولو مات الجاني من القصاص كانت نفسه هدرا

(١)

لا يضمنها المقتص وقال أبو حنيفة سراية القصاص مضمونة على المقتص

كما أن سراية الجناية مضمونة على الجاني فإذا مات الجاني من سراية

القصاص ضمن المقتص جميع دية نفسه على عاقلة استدلالا بأن ما حدث

عن المباشرة كان مضمونا على المباشر كالجاني ولأن القصاص مباح وليس

بلازم لتخيير وليه بين فعله وتركه كضرب الرجل لزوجته والأب لولده

ثم ثبت أن ما حدث من التلف عن ضرب الزوج والأب مضمون عليهما

كذلك ما حدث عن القصاص يجب أن يكون مضمونا على المقتص .

ودليلنا قول الله تعالى ( ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من

(١) (٢) (٣) (٤)

سبيل ) وروى عن عمر وعلى رضي الله عنهما أنهما قالا من مات من

(٥)

حد أو قصاص فلا دية له الحق قتله .

---

(١) أنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٣٣/٦

(٢) سورة الشورى آية ٤١

(٣) تقدمت ترجمته ص ٩١

(٤) تقدمت ترجمته ص ٨١

(٥) المصنف ٤٥٢/٩

وليس لهما مخالف فصار اجماعا ولأن ما استحق قطعه بالنص لم يضمن  
سرايته كالسرقة ولأن السراية معتبرة بأصلها فان كان مضمونا لخطره  
ضمنت سرايته وان كان هدرًا لا باحته لم يضمن سرايته اعتبارا بالمستقر  
(١)

في أصول الشرع بأن من أوقد نارا في ملكه فتعدت الى جاره أو  
أجرى الماء في أرضه فجرى الى أرض غيره لم يضمنه ولو أوقد النار في  
أ/١٠١ غير ملكه وأجرى الماء في غير أرضه ضمن بتعديهما . ولو حفر بئرًا في  
ملكه لم يضمن ما سقط فيها ولو حفرها في غير ملكه ضمن ما سقط  
فيها كذلك سراية القصاص عن مباح فلم يضمن وسراية الجنابة عن  
محظور فضمنت وهذا دليل وانفصال عن الجسم بين السرايتين .  
وما ذكره من ضرب الزوج والأب فالفرق بينهما وبين القصاص تقد يسر  
القصاص بالشرع نصا فلم يضمن والضرب عن اجتهاد فضمن كما لا يضمن  
ما حدث عن جلد الزاني ويضمن ضرب التعزير .

.....

---

(١) المستقر في أصول الشرع هو : ان ما كان مضمونا بأصله يضمن

ما نتج عنه .

٨/هـ ( فصل )

~~~~~

إذا قطع رجل يد رجل فاقتص المجنى عليه من يد الجاني ثم سرى  
القطعان الى النفس فمات المجنى عليه ومات الجاني فهذا على ضربين  
أحدهما أن يتقدم موت المجنى عليه على موت الجاني فيجوز قطع  
القصاص وسرايته عن قطع الجاني وسرايته لأنه لما قامت السراية ففسى  
الجنائية مقام المباشرة وجب أن تقوم السراية فى القصاص مقام المباشرة  
ولأن المستحق على الجاني أخذ نفسه وقد أخذها ولي المجنى عليه  
بسراية قوده . هذا ما قاله أصحابنا وعندى فيه نظر لأن سراية  
المجنى عليه غير مضمونة فلم يجز أن يستوفى بهما سراية الجاني وهى  
مضمونة . والضرب الثانى أن يكون موت الجاني قبل موت المجنى عليه  
١٠١/ب ففيه وجهان أحدهما لا يجزى ما تقدم من سراية القصاص فى القود  
عما حدث بعده من سراية الجنائية لأن تقديم القصاص من قبل استحقاقه  
لا يجزى بعده استحقاقه لأنه يصير سلفا والسلف فى القصاص لا يجوز  
فعلى هذا يؤخذ من تركة الجاني نصف الدية . والوجه الثانى أنه  
يجزى سراية القصاص وان تقدمت عما وجب بالسراية عن الجنائية وان  
تأخرت لأن كل واحد ه من السرايتين تابعة لأصلها وقطع القصاص متأخر  
( ١ )  
فجوز على ما تقدم من سرايته حكم المتأخر والله أعلم .

( ٩ / مسئلة )

~~~~~

قال الشافعي ولو قتل عدا ومعه صبي أو معتوه أو كان حر وعبد قتلا  
عبدا أو مسلم نصراني قتلا نصرانيا أو قتل الأب ابنه ومعه أجنبي فعلى  
الذى عليه القصاص القود وعلى الآخر نصف الدية فى ماله وعقوبة ان  
( ١ )  
كان الضرب عدا . قال المزني الفصل الى آخر كلامه .

( ١ ) تكملة الفصل : قال المزني رحمه الله وشبه الشافعي أخذ القود من  
البالغ دون الصبي بالقاتلين عدا يعفو الولي عن أحدهما ان لسه  
قتل الآخر فان قيل وجب عليهما القود فزال عن أحدهما بزالة الولي  
قيل فاذا أزاله الولي عنه أزاله عن الآخر فان قال لا قيل فعليهما  
واحد فقد حكمت لكل واحد منها بحكم نفسه لا بحكم غيره .  
قال فان شركه قاتل خطأ فعلى العامد نصف الدية فى ماله وجناية  
المخطئ\* على عاقلته واحتج على محمد بن الحسن فى منع القود من  
العامد اذا شاركه صبي أو مجنون فقال ان كنت رفعت عنه القود لأن  
القلم عنهما مرفوع وان عدا هما خطأ على عاقلتهما فهلا أقرت مسن  
الأجنبي اذا عدا مع الأب لأن القلم عن الأب ليس بمرفوع وههنا  
ترك أصلا .

قال المزني : رحمه الله : قد شرك الشافعي رحمه الله محمد بن  
الحسن فيما أنكر عليه فى هذه المسألة لأن رفع القصاص عن الخاطئ\*  
والمجنون والصبي واحد فكذلك حكم من شاركهم بالعمد واحد .



إذا اشترك اثنان في قتل نفس لم يخل حالهما من ثلاثة أقسام أحدها أن يكون كل واحد منهما لو انفرد بقتله قتل به كحريين قتلا حرا أو عبد ين قتلا عبدا أو كافرين قتلا كافرا فعليهما إذا اشتركا فسوى قتله القود لأن كل واحد منهما لو انفرد بقتله وجب عليه القود .

والقسم الثاني : أن يكون كل واحد منهما لو انفرد بقتله لم يجب عليه

١٠٢/أ القود كحريين قتلا عبدا أو مسلمين قتلا كافرا فلا قود عليهما إذا

اشتركا لسقوط القود عن كل واحد منهما إذا انفرد والقسم الثالث

أن يجب القود على أحدهما لو انفرد ولا يجب على الآخر إذا انفرد

فهذا على ضربين أحدهما أن يكون سقوط القود عنه لو انفرد

لمعنى في نفسه كالأب إذا شارك أجنبيا في قتل ولده وكالحر إذا

شارك عبدا في قتل عبد وكالمسلم إذا شارك كافرا في قتل كافر فيسقط

القود عنه لمعنى في نفسه لا في فعله . والضرب الثاني أن يكسبون  
(١)

سقوط القود عنه لو انفرد لمعنى في فعله كالخاطي إذا شارك عامدا

في القتل أو كعمد الخطاء إذا شارك عمدا مخصا فيسقط القود عنه

لمعنى في فعله لا في نفسه فاختلف الفقهاء في شريك من سسقط

عنه القود بأحد هذين الضربين هل توجب الشركة سقوط القود

---

(١) معناه ان الشبهة في الفعل تدفع القصاص عن الآخر ولا يقتل .

وأما الشبهة في الفاعل فانه يقتل .

عنه بسقوطه عن شريكه أم لا على ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذ هب  
(١) (١)

مالك أنه لا يسقط القود عنه بسقوطه عن شريكه سواء كان سقوط القود

عنه لمعنى فى نفسه كالأب اذا شارك أجنبيا أو لمعنى فى فعله

كالخاطى اذا شارك عامدا .

والثانى : وهو مذ هب أبى حنيفة (٢) أنه يسقط القود عنه لسقوطه عن

شريكه سواء سقط القود عنه لمعنى فى نفسه كالأب اذا شارك أجنبيا

أو لمعنى فى فعله كالخاطى اذا شارك عامدا .

والثالث : وهو مذ هب الشافعى أنه اذا شارك من سقط القود عنه

لمعنى فى نفسه كالأب اذا شارك أجنبيا لم يسقط القود عن الأجنبى وان

شارك من سقط عنه القود لمعنى فى فعله كالخاطى اذا شارك عامدا

---

(١) تقدمت ترجمته ص ٨٨ وأنظر مذ هبه فى : الشرح الصغير ٣٤٧/٤  
والمؤلف ذكر عن مالك أن مذ هبه ان شريك الأب والمخطى \* يقتل  
والموجود فى كتبهم عكس هذا فهو مع أبى حنيفة فى سقوط القود  
وتلزمه نصف الدية قال فى المتن ( ولا يقتل شريك مخطى \* ولا شريك  
مجنون بل عليه نصف الدية فى مساله اهـ

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٠

وأنظر مذ هبه فى :

تبين الحقائق ١٠٩/٦

لم يجب القود على العائد فصار الخلاف مع مالك في شريك الخاطي  
عنده يقتل وعند الشافعي لا يقتل ومع أبي حنيفة في شريك الأب عند  
أبي حنيفة لا يقتل وعند الشافعي يقتل . فأما مالك فاستدل على  
أن شريك الخاطي يقتل بأن كل من وجب عليه القود إذا انفرد وجب  
عليه القود إذا شارك من ليس عليه قود كـشريك الأب ولأنه لو جاز  
أن يتعمد حكم الخاطي إلى العائد في سقوط القود لجاز أن  
يتعمد حكم العائد إلى الخاطي في وجوب القود ولأنه لما لم  
يتغير حكم الدية بمشاركة الخاطي لم يتغير بها حكم القود .  
والدليل على أن شريك الخاطي لا يقتل قول النبي صلى الله عليه  
وسلم إلا أن في قتل العمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من  
الابل منلظة<sup>(١)</sup> وهذا القتل قد اجتمع فيه عمد وخطأ فوجب أن  
يستحق فيه الدية دون القود ولأنها نفس خرجت بعمد وخطأ فوجب  
أن يسقط فيها القود كما لو جرحه الواحد عمدا وجرحه خطأ . ولأنه  
إذا اجتمع في النفس موجب ومسقط يغلب حكم المسقط على حكم الموجب  
أ/١٠٣ كالحرقتل من نصفه مملوك ونصفه حر . ولأن سقوط القود في الخطأ  
يجري في حق القاتل مجرى عفو بعض الأولياء وسقوطه عن الأب يجري  
مجري العفو عن أحد القاتلين وعفو بعض الأولياء يوجب سقوط القود

فى حق من بقى من الأولياء\* والمفوع عن أحد القتلة لا يوجب سقوط  
القود عن بقى من القتلة وهذا دليل وانفصال عن جمعه بين الأمرين  
وقوله لو تعدى الخطأ الى الممد لتعدى الممد الى الخطأ فهو  
خطأ بما ذكرناه وأن اجتماع الايجاب والاسقاط يقتضى تغليب حكم  
الاسقاط على الايجاب وقوله لما لم يتغير حكم الدية لم يتغير حكم  
القود ليس بصحيح لأن الدية تتبعض والقود لا يتبعض . فاذا ثبت  
سقوط القود عن العائد لسقوطه عن الخاطى فعلى العائد نصف  
الدية مغلظة حالة فى ماله وعلى عاقلة الخاطى نصف الدية محففة  
الى أجلها .

.....

---

(١) المراد به قياس القود على الدية . فالدية فى حق العائد والخطى\*

واحد فكذلك القود .

١/٩ ( فصل )

وأما أهو حنيفة فاستدل على أن شريك الأب لا يقتل بأنه شارك من  
لم يجب عليه القود فوجب أن يسقط عنه القود كشريك الخاطيء ولأن  
( ١ )  
مشاركة الأب كمشاركة المقتول ثم ثبت أن المقتول لو شارك قاتله

لسقط عنه القود كذلك الأب إذا شارك الأجنبي وجب أن يسقط

١٠٣ ب عنه القود . والدليل على أن شريك الأب يقتل عموم قوله تعالى :

( ٢ )  
( ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) ولأنها نفس مضمونه

خرجت بمحمد محض فلم يكن سقوط القود عن أحد القاتلين موجبا  
( ٣ )

لسقوطه عن الآخر كالحفوع عن أحدهما لا يوجب سقوط القود عنهما

ولأنه لما لم يتغير حكم الأب بمشاركة الأجنبي في وجوب القود عليه

( ٤ )

لم يتغير حكم الأجنبي بمشاركة الأب في سقوط القود عنه .

---

( ١ ) معناه لأنه بعضه .

( ٢ ) سورة الاسراء آية رقم ٣٣

( ٣ ) هكذا في الأصل والصواب : لا يوجب سقوط القود عن الآخر .

( ٤ ) لو قال بالعكس لكان أوضح . ويمكن أن يفهم كلامه على أن فسي

الموضحين سببه ويكون المعنى ( لما لم يتغير حكم الأب بمشاركة

الأجنبي لسبب وجود القود عليه لم يتغير حكم الأجنبي بمشاركة

الأب بسبب سقوط القود عنه .

والله أعلم .

فأما الجواب عن قياسه على الخاطي\* فهو أن سقوطه عن الخاطي\*  
(١)  
لمعنى في فعله وقد امتزج الفعلان في السراية فلم يتميز أو سقوطه  
(٢)  
عن الأب لمعنى في نفسه وقد يميز القاتلان فلم يستويا وجمعه بين  
شركة الأب وشركة المقتول ففيه قولان أحدهما أن شريك المقتول يقتل  
فعلى هذا يسقط الاستدلال .  
(٣)  
والقول الثاني : وهو الأصح لا يقتل وان قتل شريك الأب لأن  
شركة المقتول ابراء وليست شركة الأب ابراء .

.....

---

(١) هكذا في الأصل بألف بعد الزاى والصواب حذفها ويبقى الكلام

هكذا فلم يتميز وسقوطه .. الخ

(٢) أى وأما الجواب عن جمعه .. الخ لأن الكلام على الرد على

اعتراضاتهم .

(٣) الماوردي حكى عدم القتل على أنه الأصح وحكاه النووي على أن

الأظهر أنه يقتل . أنظر المصنف ٢٠/٤

فائدة : إذا قال في الأظهر فهو خلاف من قولى الشافعى وإذا

قال في الأصح فهو للأصحاب .

٩/ب ( فصل )

~~~~~

فأما البالغ العاقل اذا شارك في القتل صغيراً أو مجنوناً فان كان قتل الصبي والمجنون على صفة الخطاء فلا قود على شريكه لأنه لسو كان الخطأ من بالغ عاقل سقط به القود عن العائد فكان أولى أن يسقط به عن الصغير والمجنون وان كان قتل الصغير والمجنون على صفة العمد فقد اختلف قول الشافعي في عمد هما هل يكون عمداً أو خطأ على قولين أحدهما وهو قول أبي حنيفة (١) أن عمد هما خطأ

لقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حستي (٢) ولأنه لو كان عمداً لتعلق به القود والمأثم وسقوطهما عنه يحتلماً (٣) ويجرى عليه حكم الخطأ فعلى هذا لا قود في العمد على البالغ (٤) العاقل اذا شاركهما وعليه نصف الدية حالة في ماله وعليهما نصف دية الخطاء محففة على عواقلها . والقول ان عمد هما عمد لأنهما قد يميزان مضارهما من منافعهما ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قد

---

(١) أنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٣٩/٦

(٢) رواه ابن ماجه ١/٦٥٨ - ٦٨٩ عن علي وعائشة رضي الله عنهما

(٣) أي القود والاثم .

(٤) أي الصغير والمجنون .

جعل للصبي تمييزاً في اختيار الأيوبيين وقدّمه للصلاة <sup>(١)</sup> . ولأنه <sup>(٢)</sup>  
لما كان عمده للأكل في الصيام عمداً وعمده للكلام في الصلاة عمداً  
وجب أن يكون عمده للقتل عمداً ولو جعل عمد الصبي عمداً وعمد  
المجنون خطأً <sup>(٣)</sup> لكان الفرق بينهما أشبه لأن العبادات تصح من الصبي  
ولا تصح من المجنون لكن القول في الجمع بينهما مطلق فأطلقاه مع  
الفرق الذي أراه فعلى هذا يجب على العائد إذا شاركهما فسي  
القتل القود لخروج النفس بعمد محض ولا قود عليهما لأن ما تعلق  
بالأبدان ساقط عنهما وعليهما نصف الدية مغلظة حالة في أموالهما  
لأن ما تعلق بالأموال واجب عليهما فصار سقوط القود عنهما على  
القول الأول لمعنى في فعلهما فلذلك سقط القود عن شاركهما  
وسقوطه عنهما على القول الثاني لمعنى في أنفسهما فلذلك وجب  
القود على من شاركهما .

.....

---

(١) المراد به في الحضانه فانه يخشاه أباه .

(٢) إشارة الى :

(٣) هذه من اختيارات المؤلف .



ج/٩ ( فصل )

~~~~~

١٠٤/ب فأما الحامد اذا شارك في القتل سبعا أو ذيبا أو نمرا لم يغسل  
حال الرجل الحامد ومن شاركه من سبع أو ذيب من أربعة أقسام  
أحدها أن يكون الرجل موحيا والسبع جارحا فعلى الرجل القود  
فان عفا عنه الى الدية فعليه جميعها .

والقسم الثاني : أن يكون الرجل جارحا والسبع موحيا فينظر فسان  
تقدمت توحية السبع فلا ضمان على الرجل من قود ولا ارش . وان  
تقدمت جراحه الرجل ضمن الجراحة وحدها بمقودها أو ارشها .  
والقسم الثالث أن يكونا موحيين فينظر فان تقدمت توحية السبع فلا  
شئ على الرجل من قود ولا عقل وان تقدمت توحية الرجل فعليه  
القود أو جميع الدية .

والقسم الرابع : أن يكونا جارحين يجوز أن يموت من كل واحد منهما  
ويجوز أن يعيش ففي وجوب القود على الرجل قولان أحدهما وهو  
أظهرهما عليه القود لخروج النفس بالعمد .

والقول الثاني لا قود عليه لأنه لا تمييز للسبع فصار كاشتراك العمد  
والخطأ وهكذا لمشاركته للحية اذا نهشت يكون في وجوب القود عليه  
قولان أحدهما يجب والثاني لا يجب وعليه نصف الدية حاله في ماله .

.....

٩/د ( فصل )

.....

وإذا اشترك في قتل العبد سيده وعبد آخر فلا ضمان على السيد  
من قود ولا قيمه وفي وجوب القود على العبد المشارك له قولان بناءً  
أ/١٠٥ على شريك السبع لأن فعل السيد غير مضمون كما كان فعل السبع  
غير مضمون أحدهما يجب عليه القود لخروج النفس بعبد محبوس ،  
والقول الثاني لا قود عليه لمشاركة من لا ضمان عليه وهكذا لو أن  
مسلماً جرح مرتداً ثم أسلم فجرحه مسلم آخر ومات قود على الأول  
لأن جرحه في الرده غير مضمون وفي وجوب القود على الثاني قولان  
لأنه شارك من لم يضمن أحدهما يقاد منه والثاني لا قود عليه وعليه  
نصف الدية . وعلى هذا لو أن رجلاً قطعت يده قوداً وقطع آخر  
يده الأخرى ظلماً ومات المقطوع فقد خرجت النفس عن قصاص مباح  
وظلم محظور ففي وجوب القصاص على ظالمه بالقطع قولان أحدهما  
يقتص من نفسه .

والثاني : لا يقتص من نفسه وعليه نصف الدية فإن أراد أن يقتص  
من اليد وجب له على القولين معا .

.....

٩/هـ (فصل في)

فأما كلام المزنى فيشمل على فصلين أحدهما ما حكاه عن الشافعي  
 في مناظرته لمحمد بن الحسن في شريك الصبي لم أسقط عنه القود  
 (١) فقال محمد بن الحسن لأن القلم عنه مرفوع فأجابه الشافعي بأن  
 (٢) شريك الأب لا قود عليه عندك وليس القلم مرفوعاً عن الأب فأبطل  
 عليه تعليله بارتفاع القلم قال أصحاب أبي حنيفة لا يلزم محمد بن  
 (٣) الحسن هذه المناقضة لأنها نقيض المكس دون الطرد والنقيض  
 (٤) ١٠٥/ب إنما يلزم في الطرد بأن يوجد العلة ولا حكم ولا يلزم في المكس  
 (٥) بأن يوجد الحكم ولا علة فعنه جوابان أحدهما أن من مذ هبهم  
 نقص العلة بطرد ها وعكسها . فالزمهم الشافعي على مذ هبهم .

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١١٢ وأنظر مذ هبهم في :  
 (٢) ~~يعني وإنما لم يرفع القلم عنه اشترك في القود~~ .  
 (٣) هذه مسألة أصولية : معناها ان جواب المستدل اذا كان بجواب  
 مسلم عنده وان كان غير مسلم عند الخصم فهو مقبول .  
 (٤) فائدة : معنى المناقضة : ادعاء السائل بطلان دليل الممثل ،  
 كما أن المنع هو مطالبة الخصم بالدليل .  
 (٥) فائدة أخرى : الطرد معناه كل عند يتعلق به الخطاب لا يقاد من  
 شريكه وعكسها كل من يتعلق به الخطاب يقاد من شريكه .  
 (٦) الحكم هنا عدم القود والعلة عدم تعلق الخطاب .

والجواب الثاني : أن التعليل إذا كان لمعين النقص بايجساد  
العلة ولا حكم ولا ينتقض بايجاد الحكم ولا علة وإذا كان التعليل  
لجنس انتقض بايجاد العلة ولا حكم وبايجاد الحكم ولا علة وتعليل  
محمد بن الحسن قد كان للجنس دون العين فصح انتقاضه بكلام  
الأمرين .

وللفصل الثاني من كلام المزني أن اعترض به على الشافعي فقال قد  
شارك محمد بن الحسن فيما أنكر عليه لأنه رفع القصاص عن الخاطيء  
حتى أسقط به القود عن العائد ورفع القصاص عن الصبي ولم يسقط به  
القود عن البالغ وهذا الاعتراض وهم<sup>(١)</sup> من المزني لأن الشافعي حمل  
ذلك على اختلاف قوليه في عمد الصبي هل يكون عمداً أو خطأ  
فجعل في أحد قوليه عمداً فلم يسقط به القود عن البالغ إذا  
شاركه لوجود الشبهة في الفاعل دون الفعل بخلاف الخاطيء وان  
جعل عمده في القول الثاني خطأ سقط به القود عن البالغ لوجود  
الشبهة في القتل دون الفاعل كالخاطيء فكان اعتراضه زللاً . والله  
(٢)  
أعلم بالصواب.

.....

---

(١) بفتح الواو والهاء أى غلط .  
(٢) أنظر هذه المسئلة في الكتب الآتية :

( ١٠ / مسألة )

~~~~~

١٠٦/أ قال الشافعي ولو قتل أحد الوليين القاتل بغير أمر صاحبه ففيهما

( ١ )

قولان إلى آخر كلام المزي قد ذكرنا أن القود لا يستحقه الأولياء

إلا باجتماعهم عليه وأن ليس لأحد هم أن ينفرد به فإن بادر أحد

الوليين فقتل القاتل انقسمت حاله فيه ثلاثة أقسام :

( ١ ) تكملة الفصل ( ففيهما قولان : أحدهما : أن لا قصاص بحال للشبهة

قال الله تعالى ( فقد جعلنا لوليه سلطانا ) يحتل أي ولي قتل

قتل كان أحق بالقتل وهو مذنب أكثر أهل المدينة ينزلونه منزلة

الحد لهم عن أبيهم ان عفوا إلا واحدا كان له أن يحد . قال

الشافعي رحمه الله ، وإن كان من لا يجهل عزز وقيل للولاية معه

لكم حصصكم

والقول من أين يأخذونها واحد من قولين :

أحدهما : أنها لهم من مال القاتل يرجع بها ورثة القاتل في مال

قاتله ومن قال هذا قال : فإن عفوا عن القاتل الدية رجوع ورثة

قاتل المقتول على قاتل صاحبهم بحصة الورثة معه في الدية .

والقول الثاني : في حصصهم أنها لهم في مال أخيهم القاتل قاتل

أبيهم لأن الدية إنما كانت تلزمه ، ولو كان لم يقتله ولي فإذا قتله

ولي فلا يجتمع عليه ( القتل والفرم ، والقول الثاني : أن على من

قتل من الأولياء قاتل أبيه القصاص حتى يجتمعوا على القتل ، قال

المزي رحمه الله : وأصل قوله أن القاتل لو مات كانت الدية في ماله .

قال المزي رحمه الله وليس تعدى أخيه بمبطل حقه ولا بمزيله عن هو

عليه ولا قود للشبهة .

أحدها أن يكون عن اذن أخيه وشريكه فيه فلا يكون يقتله متحداً به  
وقد استوفى القود في حقهما .

والقسم الثاني : أن يكون بعد عفو أخيه وعلمه بعفوه فهو متمسك  
بهذا القتل والصحيح أن عليه القود لسقوطه في حقهما بعفو أحدهما .  
والقسم الثالث أن لا يكون من أخيه اذن ولا عفو فهذا على ثلاثة  
أقسام أحدها أن يحكم له الحاكم بالقود فالصحيح أن لا قود  
عليه لنفوذ حكمه بمختلف فيه .

والقسم الثاني أن يحكم عليه الحاكم بالمنع من القود فالصحيح أن  
عليه القود لنفوذ حكمه برفع الشبهة فيه .

والقسم الثالث : أن لا يكون من الحاكم فيه حكم بتمكين ولا منع ففي  
وجوب القود عليه قولان منصوصان أحدهما لا يجب عليه القود وهو  
مذهب أبي حنيفة لأمرين <sup>(١)</sup> أحدهما أنه شريك في استحقاق النفس  
التي قتلها فوجب أن تكون الشركة شبهة في سقوط القود عنه كالأمة  
بين شريكين إذا وطئها أحدهما سقط الحد عنه لشبهة الشركة .

والثاني : أنه لما قتل نفساً استحق بعضها لم يجز أن يقاد من  
١٠٦/ب نفسه التي لم يستحق بعضها لعدم التكافؤ كما لا يقاد الحر بمن

---

(١) أنظر مذهب في تبين الحائق ١٠٩/٦

نصفه عبد ونصفه حر .

والقول الثاني : يجب عليه القود وان كان شريكا لأمرين أحدهما :

أن القود يجب في قتل بعض النفس كما يجب في قتل جميعها لأن  
الشريكين في القتل يقاد كل واحد منهما وهو متلف لبعض النفس كما  
يقاد به اذا انفرد بقتله كذلك هذا الشريك قد صار قاتلا لبعض  
النفس بعد استحقاق بعضها فوجب عليه القود .

والثاني : أن استحقاقه لبعض النفس كاستحقاقه للقود من بعد الجسد

ثم ثبت أنه لو استحق القود من بعض الجسد فقتله وجب عليه القود  
كذلك اذا استحق بعض نفسه فقتله وجب عليه القود . وقد خرج من  
هذين القولين قول فيما ذكرنا صحة حكمه (١)  
من الأقسام المتقدمة  
ايجابا واسقاطا .

.....

١٠/أ (فصيل )

فإذا تقرر توجيه القولين تفرع الحكم عليهما فإذا قيل بالقول الأول أنه لا قود على الولي القاتل وهو اختيار العزنى فعليه الدية وقد سقط عنه نصفها وهو ما استحقه من دية أبيه إذا جمل الدين المتأشسل قصاصا وبقي عليه نصف دية قاتل أبيه وبقي لأخيه نصف دية أبيه ونفس انتقال حقه من هذا النصف عن قاتل أبيه إلى أخيه القاتل قولان

منصوصان أحدهما وهو اختيار العزنى أنها لا تنتقل ويرجع الأخ بحقه

١٠٧/أ من نصف الدية في تركة قاتل أبيه ويرجع ورثة قاتل الأب بنصف الدية

على الأخ القاتل وإنما لم ينتقل حق الأخ الذي ليس بقاتل إلى الأخ

القاتل لأن حقه على قاتل أبيه فلم تنتقل إلى قاتله كما لو قتله غيره

أخيه فعلى هذا لو أبرأ ورثة قاتل الأب للأخ القاتل برى ولو أبرأه

أخوه لم يبرأ لأن ما عليه من الدية مستحق لورثة قاتل أبيه دون أخيه

ولو أبرأ الأخ ورثة قاتل أبيه بسروا لأن حقه على قاتل أبيه دون أخيه.

والقول الثاني أنه قد انتقل حق الأخ من نصف الدية عن قاتل أبيه إلى

أخيه القاتل لأنه قد صار بالقتل مستوفيا لحقهما من قتل أبيهما كما



لو كانت لهما ود يمة فأخذها أحدهما من المودع كان قابضا لحقهما  
ولالأخ مطالبته بحقه منها دون المودع فعلى هذا قد يرى\* ورثة قاتل  
الأب من جميع الدية وصاروا على القاتل من نصف الدية لأخيه دونه  
فلو أبرأه أخوه يرى\* ولو أبرأه ورثة قاتل أبيه لم يبرأ . وإذا قيسل  
بالقول الثاني أن القود على ولي القاتل واجب فلورثة القاتل لأبيه  
الخيار بين أن يقتصوا أو يعفوا عن القصاص الى الدية أو يعقرو  
عن القصاص والدية فان اقتصوا فقد استوفوا حقهم قودا وعليهم في  
تركة أبيهم دية قتيله يكون نصفها لوليه الباقي ونصفها لورثة وليس له  
المقتول قودا . وان عفوا عن القصاص الى الدية وجبت لهم دية  
أبيهم على قاتله ووجب عليهم في تركة أبيهم دية مقتوله فيبرأ من  
١٠٢/ب نصفها وهو حق القاتل ويبقى لهم نصف الدية وفي انتقال ما عليهم  
من نصفها للولي الذي ليس بقاتل الى من لهم عليه نصفها وهو الولي  
القاتل قولان على ما مضى لو قيل بسقوط القود حكما وتفريقا فان عفوا  
عن القصاص والدية جميعا سقط في قتل أبيهم ووجب في تركته دية  
قتيله لوليه يستوى فيها القاتل وغير القاتل ويجوز قتل أبيهم بحمد  
عفوه مجرى موته ولو مات القاتل وجبت الدية في تركته وان سقط القود  
بموته . وقال أبو حنيفة اذا مات القاتل سقطت عنه الدية وكذلك

لو قتله أجنبي سقطت عنه دية قتيله ووجب له القصاص على قاتله  
بناءً على أصله في وجوب الدية بالرضا عند النزول عن القصاص الممكن  
والموت قد منع إمكان القصاص فمنع من وجوب الدية استدلالاً بعسده  
بأمرين أحدهما أن سقوط القصاص بتلف المقتص منه يوجب سقوط  
الدية كالعبد الجاني إذا مات قبل القصاص والثاني أنه لو انتقل  
القصاص من نفسه إلى الدية عند تلفه لصارت نفسه مضمونة عليه  
وما أحد يضمن نفسه وإنما يضمنها غيره .

ودليلنا مع بنائه على أصلنا في أن الدية تجب على القاتل من غير  
مراعاة قول النبي صلى الله عليه وسلم فمن قتل بعدة قتيلاً فأهلسته  
بين خيرتين إن أحببوا قتلوا وإن أحببوا أخذوا الحقل ومن خير بين  
حقيين إذا فاته أحدهما تعين حقه في الآخر ولأن سقوط القصاص  
بعد استحقاقه بخير اختيار مستحقه يوجب الانتقال إلى الدية كما لو  
عفا بعض الورثة انتقل حق من لم يعف إلى الدية ولأن الدية لما وبيحت  
في أخف القتلين من الخطأ كان وجوبها في أغلظهما من العمد أولى .  
ولأن القصاص مماثله لجنس متلف فوجب إذا تعذر استيفا المثل أن  
يستحق الانتقال إلى بدله من المال كمن استهلك ذاً مثل من الطعام  
فأعوز انتقل إلى قيمته . فأما قياسه على موت العبد الجاني فلم  
تسقط الدية بموته ولكن لتعذر وجودها بحدم ملكه وقسف استحقاقها

بعد موته وكذلك لو مات الحرّ محسراً وقوله ان نفسه غير مضمونة  
عليه فمعه جوابان أحدهما أنه لما جاز أن يضمنها حيا ببذل الدية  
جاز أن يضمنها ميتا بوجوب الدية .

والثاني : أنه يضمن الدية بدلا من نفس قتيله لا من نفسه . (١)

.....

---

(١) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية : -

( ١١ ) مسئلة

~~~~~

قال الشافعى ولو قطع يده من مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها  
آخر من المرفق ثم مات فطليهما القود يقطع قاطع الكف من الكسوع  
ويد الآخر من المرفق ثم يقتلان لأن ألم القطع الأول واصل السى  
الجسد كله وهذا كما قال . اذا توالى جنايتان فأزالت الثانية  
منهما محل الأولى مثل أن يقطع أحدهما يده من مفصل الكوع  
١٠٨/ب ويقطع الثانى بقيتها من الكتف أو المرفق أو يقطع أحدهما أصبعه  
ويقطع الثانى بقية كفه أو يكون مثل ذلك فى قطع القدم والساق ثم  
يموت المقطوع ودمه سائل فمذهب الشافعى (٢) أنهما قاتلان وعليهما  
القصاص فى الطرف وفى النفس .

(٣)  
وقال أبو حنيفة الأول قاطع يجب عليه القصاص فى اليد دون النفس .  
والثانى يجب عليه القصاص فى النفس دون اليد احتجاجا بأن السراية  
تحدث عن محل الجناية فاذا زال محلها زالت سرايتها لانقطاع  
مادتها ألا ترى أن سراية الالكة تزول بقطع محلها فصار انقطاعها

---

(١) المفصل بفتح الميم وكسر الصاد هو العضد والمفصل بكسر الميم وفتح

الصاد هو اللسان . أنظر المنجد ص ٥٨٥

(٢) أنظر قليوبى ١٠٣/٤

(٣) أنظر مذاهبه فى تبين الحقائق ١١٥/٦

كالأندمال وصار الثاني كالمنفرد أو الموحى فوجب أن يكون هو  
القاتل دون الأول . ودليلنا هو أن الموت بالسراية حادث عن ألمها  
والم القطع الأول قد سرى في الحال إلى الجسد كله قبل القطع  
الثاني فانتقل محله إلى القلب الذي هو مادة الحياة . فإذا حدث

القطع الثاني أحدث ألما ثانيا زاد على الألم الأول فصار الموت  
(١)

حادثا عنهما لا عن الثاني منهما كمن سجر تنورا بنار حصى بها ثم  
أخرج سجاره وسجوره بأخرى تكامل حماه بهما لم يكن تكامل الحمى  
منسوبا إلى السجار الثاني وإن زال السجار الأول بل كان منسوبا  
اليهما كذلك تكامل الألم في القلب لم يكن بالقطع الثاني دون الأول  
بل كان بالثاني والأول . فان قيل فزيادة الألم الأول منقطعة

١٠٩/أ فزيادة الألم الثاني مستديمة فيجب أن يكون الموت منسوبا إلى الألم

الثاني لاتصال مادته دون الألم الأول لانقطاع مادته فعنه جوابان :

أحدهما : أن هذا يقتضى زيادة الألم الثاني وقلة الأول وليس

اغتلافهما في القلة والكثرة مانعا من تساويهما في القتل كما لو جرحاه

فكانت جراحة أحدهما أكثر ألما كانا سواء في قتله . والثاني أن انقطاع

أسباب الألم لا يمنع من مساواة ما بقيت أسبابه في إضافة القتل اليهما

---

(١) السجر من معانيه ج ملا التنور وقودا وحماه .

كما لو ضربه أحد هما بخشبة وجرحه الآخر بسيف كانا شريكين في قتله  
وان كان أثر الخشبة مرتفعاً وأثر السيف باقياً .

وفى هذين الجوابين دليل في المسئلة وانفصال عن الاعتراض وصا  
ذكروه من قطع الأكله لانقطاع سرايتها فالمقصود به قطع الزيادة  
دون الازالة وأن لا يسرى الى ما جاوزه . وأما الاندمال فلا يكون  
الا بعد زوال الألم والقطع لا يزيل الألم وانما يقطع زيادته فافتراقه .  
وأما التوجيه فلا بقاء للنفس معها فارفع بها حكم السراية . وناظرني  
في هذه المسئلة القاضي أبو بكر الأشعري وقد استدلت فيها بما  
تقدم فاعترض على بأن الألم عرض لا يبقى زمانين فاستحال أن يبقى  
مع انقطاع مادته فأجبت عنه بأن الألم لما وصل الى القلب صار محلاً  
له فتوالت منه مواد ه كما يتوالى من محل القطع .

.....

(١) هكذا في الأصل أبو بكر الأشعري ولكن الصحيح أبو بكر النسوي أقضى  
القضاء ولد سنة ٣٣٨ هـ وكان يحرف بالقاضي الرئيس واسمه :  
محمد بن عبد الرحمن بن احمد بن علي أبو عمرو وأبو بكر صنف في  
كتبه الفقه والتفسير توفي سنة ٤٧٨ هـ أي بعد الماوردي ب ٢٨  
سنة فهو معاصر له . وترجمته كبيره من أرادها فليرجع لها أنظر  
طبقات الشافعية ٢٤/٣

( ١١ / أ ) فصل

~~~~~

١٠٩ / ب فإذا ثبت أنهما قاتلان فلولي أن يقتص من الأول فيقطع يده  
بالجناية ويقتله بالسراية . فأما الثاني فإن كان أقطع الكف فلولي  
أن يقطع ذراعه من المرفق بالجناية ويقتله بالسراية وإن كانت كفه  
باقية على ذراعه جاز له أن يقتله وفي جواز قطع ذراعه قبل قتله  
قولان أحدهما وهو المنصوص عليه هاهنا يجوز لأن المقصود بسسه  
أفاته نفسه فلم تعتبر زيادته .

والقول الثاني : لا يجوز أن يقطع لأنه إيجاب قصاص<sup>(١)</sup> فيما ليس  
فيه قصاص . وهكذا كل جرح إذا انفرد لم يقتص منه كالجائفة<sup>(٢)</sup>  
والمأمومة إذا صارتا نفسا ففي جواز القصاص منه عند إرادة قتله قولان .

.....

---

(١) أي لأنه لم يقطع كف المجنى عليه .

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتبات الآتية :

١٢ / ( مسألة )

قال الشافعي وإذا تشاح الولاية قيل لهم لا يقتله الا واحدا منكم  
فان سلمتم لواحد أو لأجنبى خلى وقتله وان تشاحكمم أقرعنا بينكم  
فأيكم خرجت قرعته خليفاه وقتله بأصرم سيف وأشد ضرب . (١) قد مضت  
(٢)  
هذه المسئلة وهي تشتمل على فصلين أحدهما صفة القصاص وقسده  
استوفيناه وذكرنا انه ان كان في طرف استوفاه الامام وان كان في نفس  
(٣)  
استوفاه الأولياء .

والفصل الثاني في مستحقه من الأولياء وهو معتبر بأحوالهم وهم ثلاثة  
أصناف أحدها أن لا يكونوا من أهل القصاص وقد بيناهم .

والثاني أن يكونوا من أهل القصاص وقد بيناهم .

١١٠ / والثالث : أن يكون بعضهم من أهله وبعضهم من غير أهله فان كانوا  
(٤)

جميعا من غير أهله كانوا اذا جاز أمرهم بالخيار بين أن يوكلوا من

يختارونه من أهل القصاص وبين أن يفوضوه الى الامام ليستتيب لهم

من يختاره وان كان بعضهم من أهله وبعضهم من غير أهله خرج منهم

(١) أنظر قليوبي ١٢٢/٤

(٢) أنظر لوحة ٨٠

(٣) أنظر لوحة ٨٥

(٤) المراد به اذا كانوا جائزى . لتصرف أى أنهم مكلفون .



(١)

من كان من غير أهله وبقي أهله هم المباشرون له ويكون الفاع فيه مقصورا عليهم . فإن قال من ليس من أهله أنا أدخل في التنازع لأستتيب من يباشره احتل وجهين أحدهما له ذلك لمشاركته لهم في الاستحقاق . والثاني ليس له ذلك لأنه موضوع للتشفي فكسان مباشرة المستحق له أولى من مباشرة النائب عن مستحقه وإن كانوا جميعا من أهله لم يجز أن يشتركا في استيفائه لأنه قتل واحد فلم يقتض منه الا واحد وتولاه أحد هم . فإن فوضوه الى واحد منهم كان أحقهم باستيفائه والأولى أن يختاروا أنفسهم وأقواهم وأدبهم . فإن عدلوا عنه الى أدونهم جاز . وإن تنازعوا فيه وتشاحوا عليه أقرع بينهم فإذا خرجت القرعة لأحد هم صار أحقهم باستيفائه لكن لا يجوز أن يستوفى القصاص بعد خروج قرعته الا عن إذن من جميعهم لأن الاقراع بينهم لا يكون إذا منهم في الاستيفاء وإنما يتعين به

(٢)

مباشرة الاستيفاء ويكون الاستيفاء موقفا على اتفاقهم . والله أعلم .

.....

---

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب القارع أى من خرجت قرعته .

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

الباب الخامس

(١)

(( باب القصاص بغير سيف )) ب ١١٠ :

~~~~~

مسألة رقم (١)

(٤)

(٢) (٣)

قال الشافعي وان طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت ،

قد مضى الكلام في وجوب القصاص في القتل بجميع ما يقتل مثله من

حديد وغير حديد وذكرنا خلاف أبي حنيفة في أن لا قصاص الا في القتل

بالحديد والنار ولا قود في القتل بالمشكلات وغيرها الا بمثل الحديد

وحده .

(١) من هذا الباب يبدأ في النسخة الأخرى الناقصة والمخرومة من أول

الجنايات الى هنا كما أن خط النسخة الثانية يعتبر بخط النسخ .

وابتدأه ببسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم .

(٢) في ب - رضي الله عنه .

(٣) في ب - ولو طرحه .

(٤) في ب - ( ولو طرحه يموت طرح في نار حتى يموت ) وما في الأصل

هو الصواب .

(٥) في ب - وقد .

(٦) تقدم ذكره في ص

لوحة ٢٦ / ب .

فأما استيفاء القصاص فمعتبر بحال القتل فان كان بالحديد لم يجز

أن يستوفى القصاص الا بمثله وان كان بغير الحديد كان الولي مخيرا

(١) (٢) (٣)

في استيفائه بمثله أو بالحديد ، وقال أبو حنيفة اذا قتل بمثقل

(٤)

الحديد أو بالنار لم يجز . أن يستوفى القصاص منه الا بمحدد الحديد

(٥)

دون مثله ودون النار . استدلالا بما رواه سعيد بن المسيب عن

(٦)

(٧)

أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا قود الا بالسيف .

(٨) (٩) (١٠) (١١)

روى (عاصم بن ضمرة) عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : لا قود الا بالحديد (١٢) (١٣)

(١) في ب- وبالحديد . وكذلك مالك مثل الشافعية أنظر الكافي ١٠٩٦/٢

وأحمد أنظر المغني ٢٦١/٨

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩ وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٠٠/٦

(٣) في ب- اذا قتل

(٤) في ب- منسه

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٣٥

(٦) تقدمت ترجمته ص ٦٧

(٧) ابن ماجه ٨٨٩/٢

(٨) في ب- ما بين القوسين ساقط

(٩) تقدمت ترجمته ص ١٦٣

(١٠) تقدمت ترجمته ص ٨١

(١١) في ب- كرم الله وجهه

(١٢) في ب- بالحديد

(١٣) رواه الدارقطني ٣٣٤/٢ ونسب الراية في ٣٤٣/٤ وهو ضعيف لأن

فيه معلى بن هلال متروك وهو يعارض حديث الصحيحين .

(١)

وروى أن علي بن أبي طالب (رضوان الله عليه) حرق قوما بالنار

(٢) (٣)

ادعوه إليها فقال له ابن عباس لو كنت أنا لم أقتلهم إلا بالسيف

فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعذب بالنار الا

(٤)

رب النار . ولأن استحقاق القتل يمنع من استيفائه بغير السيف

كالمرتد وكالقاتل بالسيف .

ولأن تفويت النفوس المباحة لا يجوز الا بالمحدد كالذباح مع أن

(٥)

نفوس الآدميين أغلظ حرمة من نفوس البهائم . ودليلنا قوله تعالى

(٦)

( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقال تعالى :

(٧)

( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) .

(٨)

وروى البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من حرق

(١) ما بين القوسين ساقط من ب -

(٢) تقدمت ترجمته ص ٦٦

(٣) في ب - رضی الله عنه .

(٤) أبو داود ٣٦٨/٤ باب قتل الذر في كتاب الأدب

(٥) في ب - ( حرمة ليست من نفوس البهائم ) وهو ناقص المعنى - وما

في الأصل هو الصواب .

(٦) سورة البقرة آية رقم ١٩٤

(٧) سورة الشورى آية رقم ٤٠

(٨) هو الصحابي الجليل البراء بن عازب بن الحارث بن عدي بن عمر والأوس

الأنصاري أبو عماره روى أنه يث عن الرسول وروى عنه أبو اسحاق توفي

سنة ٧٢ هـ أنظر الاصابة ١٤٢/١

- (١) حرقناه ومن غرق غرقناه \* وروى أنس أن رجلا من اليهود شذخ رأس  
(٢)  
(٣) جارية من الأنصار بحجر فقتلها وأخذ حليها فأمر به رسول الله صلى  
(٤)  
(٥) الله عليه وسلم فشدخ رأسه بحجر حتى قتل \*  
(٦)  
ولأن كل آلة قتل بمثلها جاز استيفاء القصاص بمثلها كالسيف ، ولأن  
القصاص موضوع للماتله وهي معتبرة في النفس فكان أولى أن تعتبر  
(٧)  
في آلة القتل . ولأن القتل مستحق لله تعالى تارة وللأدمين تارة فلما  
تنوع في حق الله تعالى نوعين بالحد يد تارة وبالمثقل في رجم الزانسي  
(٨)  
المحصن وجب أن يتنوع في حقوق الأدمين نوعين بمثقل وغير مثقل ،  
(٩)  
(١٠) وتحريره ( أنه ) أحد القتلين فوجب أن يتنوع استيفاؤه نوعين  
كالقتل في حقوق الله تعالى .

- 
- (١) البخارى مع الفتح ١٤٩/٦ الجهاد  
(٢) تقدمت ترجمته ص ٧٦  
(٣) ما بين القوسين ساقطه من أ وأثبتناها من ب  
(٤) البخارى مع الفتح ٢٠٠/١٢ ومسلم ١٢٩٩/٣  
(٥) فوب - مثلها . ولعلها أولى .  
(٦) فوب - فيه اختلاف هكذا ( بمثقل وغير مثقل وتحريره قياسا أنه أحد  
القتلين فوجب أن يتنوع استيفاؤه نوعين كالمثقل في حقوق الله تعالى  
وما في الأصل هو الصواب فمعناه أوضح ولفظه أسهل .  
(٧) وقطع يد السارق والمرتد .  
(٨) لأن الزانى المحصن يجب قتله برمييه بالحجارة حتى الموت .  
(٩) ما بين القوسين أثبتناها من اب  
(١٠) القتلين هما : حق الله ، وحق الآدمي =

فأما الجواب عن قوله لا قود الا بالسيف وقوله الا بحد يده فمحمول

على القتل اذا كان بسيف أو حد يده ، ورواية ابن عباس أن لا يعذب

(١)

بالنار الا رب النار فوارد في غير القصاص لأن القصاص مماثله ليس بعذاب

(٢)

وانما هو استيفاء حق ، وكذلك الجواب عن قياسهم على قتل المرتد ،

(٣)

وأما قياسه على الذبائح مع فسادها برجم الزاني المحصن فالمعنى فيه

أن المماثلة غير معتبرة فيه وان محل الذبح معين فجاز أن تكون الآلة

(٤)

معينه . ولما اعتبرت المماثلة بمحل الجناية اعتبرت بمثل آلتها .

.....

---

الأصل حق الله يتنوع نوعين بالمعنى تارة كما في الردة والسرقة ،

وبالمثقل كما في الزاني المحصن . والفرع حق آدمي يتنوع كذلك

نوعين بمعنى أو بمثقل حسبما قتل به .

(١) في : ب - ليس مماثله

(٢)

(٣)

(٤)

أ/١ (( فصل ))

(١) فإذا ثبت اعتبار المماثلة في القصاص بكلمة يقتل بمثلها فهو على العموم

بكل ما قتل الا بثلاثة أشياء : -

أ - أن يقتل بالسحر ب - أو باللواط ج - أو يسقى الخمر .

(٢) فلا يقتل بالسحر وان قتل به ، ولا يقتل باللواط وان قتل به ، ولا (٣)

يقتل بسقى الخمر وان سقاه ويعدل الى قتله بالسيف ، وحكي عن

أبي اسحاق المروزي أنه يقتل في قتل اللواط بإيلاج خشبه وفي سقى (٤)

الخمر بسقى الخل وهذا فاسد لأنه لما تعذرت المماثلة لخطرهما على

الفاعل والمفعول به ولم يكن في العدول عنها مماثلة كان السيف أحق . (٥)

فأما اذا قتل بالسم المهرى (٦) . . . . . (٧) احتل القصاص بمثلها

وجهمين :

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | في ب - قتل  |
| (٢) | في ب - فلا  |
| (٣) | في ب - وان لا ط به .  |
| (٤) | تقدمت ترجمته ص : ١٦٠  |
| (٥) | في ب - القاتل والمقتول به ولعلمها الصواب لشمولها المعنى       |
| (٦) | في ب واذا   |
| (٧) | المراد به نوع من السم القاتل . ومعنى المهرى الذي يفتت الجسم . |

أحدهما : <sup>(١)</sup> جوازه اعتبارا بامكانه .

والثاني : لا يجوز لأمرين : -

أحدهما : أنه لا يمكن غسله كذلك وهو أي غسله حق لله تعالى علينا .

والثاني : أنه ربما تعدى ذلك إلى من باشر غسله وتكفينه .  
<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>

.....

---

(١) في ب جواز اعتبار المماثلة مكانه وهو الصواب لشموله على المعنى .

أما عبارة الأصل ففيها ركاكة

(٢) في ب من التزم غسله .

(٣) في ب- زيادة كلمة سنه وهي لا معنى لها ويجب حذفها .



ب / ١ ( فصل )

نبدأ بما بدأ به المزنس من حرقه بالنار ( فيكون الولي بالخيار بين

أ/١١٢ أن يعدل عن حرقه بالنار ) الى قتله بالسيف فله ذلك لأنه أوحى (١)

(٢) (٣)

وأسهل فيضرب عنقه ولا يعدل عنه فان عدل عن العنق الى غير  
من جسده أساء وعزر وقد استوفى قصاصه (٤) وان  
أراد أن يقتل منه باحراقه بالنار كان له وروى ما فعله الجاني من

احراقه فانه على ضربين : أحدهما : أن يكون قد ألقى عليه نارا (٦)

(٧)

( فيكون الولي بالخيار بين أن يلقي عليه النار ) حتى يموت وبين

القائه في النار لأنه أوحى .

(١) في ب - ما بين القوسين ساقط وما في الأصل أولى .

(٢) في ب - أولى . وعبارة الأصل أولى لأن المراد الاسراع بموته .

(٣) في ب - يضرب به ون فاء .

(٤) في ب - وان

(٥) في ب - كان له ذلك .

(٦) ما بين القوسين ساقط في ب - وما في الأصل أولى لأن بها تمام

المعنى .

(٧) بعد أن تكلم على الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة في : هل يتم

السيف لاستيفاء القصاص أولا ابتداء يتكلم على المتن .

والضرب الثاني : أن يكون قد ألقاه في النار فلوليه أن يلقيه فسي

(١)

النار وليس له أن يلقى عليه النار لأنه أغلظ عذابا ، وإذا ألقاه فسي

(٢)

النار كان له أن يلقيه في مثلها وما هو أكثر منها وليس له أن يلقيه فيما

(٣)

هو أقل منها لأنه أغلظ عذابا كما لو قتله بسيف كان له أن يقتله بمثله

(٤)

وما هو أمضى ، وليس له أن يقتله بما هو أكل ، ويخرج من النار إذا

(٥)

مات قبل أن يشوى جلده لممكن غسله وتكفينه ، ولا يماثل بالمحسرق

(٦)

(٧)

ان أكلته النار لما علينا من استبقا\* جسده في حقوق الله تعالى .

(١) في ب- وإذا كان القاه ...

(٢) في ب- زيادة لأنه أوهى ، والأولى اضافتها في الأصل .

(٣) في ب- ساقطة عذابا .

(٤) في ب- منه .

(٥) في ب- ساقطة كلمة المحرق . ومعنى يماثل أى ما تزود النار عليه .

محافظة عليه .

(٦) في ب- لما أكلته .

(٧) في ب- زيادة والله أعلم .

(٨) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - معنى المحتاج ٨/٤

٢ - المذهب ١٢٦/٢

٣ - الشامل ٧/٦

٤ - البيان ١٠/٨٠

٥ - تنبيه الألبانه ١٩/٩

٦ - قليوبى ٩٩/٤ وما بعده .

٢- (مسألة)

قال الشافعي : (١) ولو ضربه بحجر فلم يقلع عنه حتى مات أعطى وليه  
(٢)  
(٣)  
حجرا مثله يقتله به .

إذا قتله بحجر يقتل مثله في الغالب على ما قدمناه وجب عليه القود  
بمثله وكان لوليه الخيار أن شاء عدل إلى الاقتصاص منه بالسيف لأنه أوحى ،  
وإن شاء رماه بحجر مثله في مثل الموضع .

١١٢/ب الذي رماه من بدن المقتول إن كفى في الرأس رماه على رأسه ( وإن كان  
(٤)  
في الظهر رماه على ظهره ) وإن في البطن رماه على بطنه ولا يعدل  
عن موضع الرمي إلى غيره ، فإن رماه بمثل ما رمى فمات فقد استوفى حقه  
وإن لم يمت ففيه قولان :

أحدهما : يوالى رميه بالحجر ويكرره حتى يموت أو ينتهي إلى حالة  
(٥)  
يعلم قطعا أنه يموت منها ولا تطول حياته بعد ها فيمسك عنه كما يمسك

- 
- (١) ب- رضى الله عنه .  
(٢) ب- يقع وما في الأصل هو الصواب لأن المعنى استمرار الضرب بالحجر حتى يموت .  
(٣) ب- مثله ساقط .  
(٤) ب- ما بين القوسين ساقط .  
(٥) ب- جنايته وهو خطأ والصواب ما أثبتناه .

(١) (٢)  
عن المضروب العنق اذا بقيت فيه حياة . ولو قتله برميته حتى يموت  
(٣)  
كان له وجه كالزاني.

والقول الثاني : أنه يعدل الى قتله بالسيف اذا لم يموت من رميته  
بمثل ما رمى لأن السيف أوحى وهكذا لو كان قد ضربه بعصى حتى  
مات ضرب بعثلمها وبمثل عدد ما فان ضربه ذلك العدد فلم يموت كان  
على قولين : أحدهما : يوالى عليه الضرب حتى يموت .

والثاني : يعدل الى قتله بالسيف ولو ألقاه من جبل حتى تردى فمات  
أو من جدار أو سطح دار وأراد الولي قتله ففعل ، وإن أراد ألقاه  
من ذلك الموضع ففعل فان لم يموت فعلى قولين :  
أحدهما يلقي حتى يموت ، والثاني يعدل به الى قتله بالسيف .

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | الواو ساقطه والمقام يقتضى اثباتها .                                    |
| (٢) | ب - قتل  |
| (٣) | أنظر كتاب : قليوبى وعميرة ١٨٣/٤  |
| (٤) | فى الأصل هكذا بالألف المطوية والصواب بالألف المدودة كما فى نسخه<br>ب . |
| (٥) | والصواب بالألف المطويه .   |
| (٦) | ب - مثلها ومثل .   |
| (٧) | ب - ساقطه كلمة فمات  |
| (٨) | ب - أن يلقيه .   |

فلو ألقاه من جدار فتلقيه رجل من الأرض بسيفه فقد ه نصفين وهو مدى (١)

العلوفان كان ما يجوز أن يعيش من ألقى منه (٢) فالمستقبل له بسيفه

هو القاتل .

أ/١١٣ وان كان ذلك المدى بعيدا لا يجوز أن يعيش من ألقى منه ( فففيه

وجهان :

أحدهما : أن الملقى هو القاتل لأنه بالقائه كالموحي .

(٣) والوجه الثاني : أن المستقبل له بالسيف هو القاتل لمباشرة التوحية .

.....

---

(١) ب - راعى وما فى الأصل هو الصواب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من : ب .

(٣) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

١ - تنمة الابانة ١٨/٩

٢ - البيان ٩/٨

٣ - الشامل ٧/٦

٣ / ( مسألة )

( ١ )  
قال الشافعي في المحبوس بلا طعام ولا شراب حتى مات أنه يحبس فان

لم يموت من تلك المدة قتل بالسيف .

( ٢ )

اما اذا اراد الولي ( أن يعدل عن حبسه الى قتله بالسيف كان له

وان اراد ) أن يحبسه بلا طعام ولا شراب جاز أن يحبسه في ذلك

المحبس وفي غيره لأنه ليس في اختلاف المحابس زيادة ثم لا يخلو حاله

اذا حبس من ثلاثة أحوال : -

أحدهما : أن يموت كأنه كان قد حبس المقتول عشرة أيام مات فيها فحبس

هو فمات في خمسة أيام فالواجب اخراجه ليوارى ويدفن ولا يترك بقيصة

( ٣ )

المدفون فيتغير لحمه (

( ٤ )

( والحال الثانية : أن يموت في مثلها فقد تساوى في المدة والتلف ) .

( ٥ )

والحال الثالثة : أن يحبس ( مثل ) تلك المدة فلا يموت فيها ففيه قولان :

أحدهما : يستدام حبسه حتى يموت . والثاني : يقتل بالسيف بحد

( ٦ )

انقضاء المدة .

( ١ ) ب - رضي الله عنه .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ب

( ٣ ) ب . ما بين القوسين ساقط .

( ٤ ) ب - ما بين القوسين ساقط وهو الحالة الثانية .

( ٥ ) ما بين القوسين ساقط من ب

( ٦ ) ب - والله أعلم .

أ/٣ ( فصل )

~~~~~

فان حبسه في بيت مفعي فنهشته أفعي فمات نظر فان كانت أفاعيه  
( ١ )

ب/١١٣ تغيب عنه وتعود اليه فلا ضمان عليه ، وان كانت مقيمة ( فيه ) نظر

( ٢ )

حال البيت فان كان واسعا يزيد على طول الحية ومنتهى نفخها فلا

ضمان عليه لتمكنه من البعد عنها اذا قربت ، وان كان ضيقا ينقص عن

( ٣ )

طولها ومدى نفخها روى البيت فان كان فيه كوى وثقاب تتسرب فيه

( ٤ )

الأفاعى فلا ضمان عليه لأن من عادة الأفعى أن تغيب عن مشاهد

( ٥ )

الانسان ، وان ملسا لا كوة فيه ولا ثقب فعليه ضمان ديمته ولا قود عليه

في نفسه لأنه كعمد الخطأ الا أن ينهشه الأفعى بيده وهى مسن

الأفعى القاتله فيجب عليه القود .

واختلف أصحابنا فيما يقاد به على وجهين : -

---

( ١ ) م - ما بين القوسين ساقط

( ٢ ) ب - منتها بالألف المدودة وما فى الأصل أصح

( ٣ ) هى الفتحة فى الدار أو فى الجدار وهى الطاقة والنافذة أنظر المنجد

ص ٢٠٤

( ٤ ) ب - الأفعى بالألف المدودة .

( ٥ ) أى مقللا من كل جهة لا نافذة ولا ثقب .

أحدهما : يقاد بالسيف لأن الأفعى غير متعائلة ولا نهشاتها متساوية .

( ١ )

والوجه الثانى : أن يقاد بانهاش الأفعى له ( فان كانت تلك الأفعى

موجودة ) لم يعدل الى غيرها ، وان فقدت التمس مثلها . فان نهشته

فمات استوفى ، وان لم يميت فعلى قولين :

أحدهما : يعاد عليه نهشتها حتى يموت ،

والثانى : يقتل بالسيف . فأما اذا حبسه فى بيت مع سبع حتى افترسه

( ٣ )

فهذا قاتل لأن ضراوة السبع طبع لا تزول فى الأغلب ، وفى القود منه

( ٥ )

( ٤ )

باضراء السبع عليه وجهان : على ما ذكرناه فى نهشة الأفعى لعدم

( ٦ )

التعاضل فى الجناية والقود ويمنع السبع من أكل لحمه بعد قتله لحرمته .

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - سبع . والمراد به مع وجود السبع أو السباع .

( ٣ ) ب - لا تحول .

( ٤ ) ب - باضراء من الضراوه ولعلها الصواب أى لشدة بطشه .

( ٥ ) ب - من

( ٦ ) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

١ - المذهب ١٧٦/٢

٢ - مغنى المحتاج ٥/٤

٣ - الروضة ١٢٦/٩



٤ / ( مسأله )

~~~~~

- ( ١ )  
 ١١٤/أ قال المزني وكذا قال يعني الشافعي لو غرقه في الماء وهو صحيح ،  
 ( ٢ )  
 فولى الفريق بالخيار بين قتل المغرق بالسيف لأنه أوحى وبين تفريقه  
 لأن المماثلة في التفريق ممكنة ، ويجوز أن يخرقه في ذلك الماء وفي  
 غيره فان غرقه في ماء ملح كان له أن يخرقه في ماء الملح وفي العذب  
 لأن العذب أسهل ، وان غرقه في العذب لم يجز أن يخرقه في الملح  
 لأنه أشق ، وان كان يحسن الصوم ربط حتى لا ينجو منه ثم يخسج  
 بعد موته حتى يصل على ويواري سواء فعل ذلك بالفريق الأول أو  
 ( ٤ )  
 لم يفعل فان كان في الماء من حيتانه ما يأكل غرقاه فان لم يأكل  
 ( ٥ )  
 الحيتان الفريق الأول لم يلحق المقتص منه الا في ماء يؤمن أن تأكله  
 ( ٦ )  
 حيتانه ، وان أكلته الحيتان ففي جواز القائه ( فيه ) لتأكله حيتانه  
 وجهان : اذا اقتصرت الحيتان على اماتة نفسه دون استهلاك جسده  
 ( ٨ )  
 فان استهلكته لم يجز لوجوب حق الله تعالى مواراة جسده .  
 ( ٩ )

- 
- ( ١ ) ب - رضی الله عنه .  
 ( ٢ ) ب - وولى الفريق .  
 ( ٣ ) ب - جاز له .  
 ( ٤ ) ب - يفعله .  
 ( ٥ ) زيادة القاءه وهي لا معنى لها .  
 ( ٦ ) ب فان .  
 ( ٧ ) ما بين القوسين زائد في الأصل .  
 ( ٨ ) ب - استهلاكه .  
 ( ٩ ) أنظر هذه المسألة في الروضه ١٣١/٩ والمغنى ٩/٤

٥ / ( مسألة )

~~~~~

( ٢ )

( ١ )

قال الشافعي : ولو قطع يديه ورجليه فمات فعمل ( به الولي مثل ما )

فعل بصاحبه فان مات والا قتل بالسيف ، وهذا صحيح . ، ولي المقطوع

يداه ورجلاه اذا سرت الى نفسه بالخيار بين ثلاثة أحوال :

أحدهما : أن يضرب عنقه فيجوز له ذلك باتفاق لأن النفس يقتص

١١٤ / ب من تلفها بالسراية كما يقتص من تلفها بالتوحية ،

والحال الثانية : أن يقتص من يديه ورجليه ويحفو عن القصاص فـ

( ٣ )

النفس فيجوز لأنه لما كان الاقتصاص مع عدم السراية كان مع السراية أولى .

فان اقتص وعفا عن النفس الى الدية لم يستحقها لأنه قد استوفى بقطع

( ٤ )

اليدين والرجلين أكثر ( من الدية )

( ٥ )

وهذا من المواضع النادرة التي يجوز أن يقتص ( فيها ) من النفس

ولا يملك ديتها .

---

( ١ ) ب - رضى الله عنه .

( ٢ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٣ ) ب - جاز ولعله الصواب لوضوح المعنى .

( ٤ ) أ - ما بين القوسين ساقط .

( ٥ ) ب - منه .

- (١) وقال : أبو حنيفة : اذا عفا عن النفس بعد الاقتصاص من الطرف لزمته
- (٢) دية الأطراف ( استدلالاً بأن الأطراف تتبع للنفس فاذا سقط بالعفو
- القصاص في النفس التي هي أصل سقط في الأطراف التابعة لها ) لأن
- القصاص لا يتبع فصار أخذها بها بغير قصاص فلزمه ديتها ولا دية عليه
- (٣) عند الشافعي للأطراف مع العفو عن النفس وبه قال أبو يوسف ومحمد ،
- (٤) (٥)
- ودليلنا هو أن ما لم يضمن في الأطراف اذا اندملت فأولى أن لا يضمن
- اذا سرت لأن القصاص في النفس يسقط بالاندمال كما يسقط بالعفو ،
- ولأنهما حقان يستوفى كل واحد منهما اذا انفرد فجاز مع العفو عن
- (٦) أحدهما أن يستوفى الآخر منهما كالأطراف المختلفين وكاليدين ،
- (٧)
- واذا جاز ( ذلك ) سقط فيه الضمان .

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه تبين الحقائق ١١٨/٦
- (٢) ب - ما بين القوسين ساقط .
- (٣) ب - رحمه الله .
- (٤) تقدمت ترجمته ص ١٠٤ وأنظر مذهبه تبين الحقائق ١١٨/٦
- (٥) " " " " " ١٢ " " " "
- (٦) ب - يستوفى . بالألف المطوية وهو الصواب .
- (٧) ب - ما بين القوسين ساقط .

١/١١٥ والجواب عن استدلاله بدخول الأطراف في النفس هو أن حكم كل واحد (١)

منهما قد ينفرد عن الآخر فلم يصير بعضا منه ولا تابعا له . (٢)

والحال الثالثة : أن يقتص من اليدين والرجلين ثم يقتله قصاصا من

نفسه فيجوز له ذلك عندنا . وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يجمع بين القود (٣)

في الأطراف والنفس ويقتص من نفسه ( دون أطرافه ) ، استدلالا بأن (٤)

للطرف بدلين القود أو الدية فلما دخلت دية الأطراف في دية (٥)

النفس ( وجب ) أن يدخل قود الأطراف في قود النفس لأنه أحد (٦)

البدلين فأشبهه الدية .

ودليلنا : هو أن كل طرف اقتص منه لو انفرد عن النفس جاز الاقتصاص

منه وإن اقتص من النفس كما لو قتل النفس بالتوسعة . كذلك إذا قتلها

بالسراية .

( ١ ) ب - ساقط منها .

( ٢ ) ب - ولا تابعا له .

( ٣ ) تقدمت تربيعته ص ٩٠ وأنظر مذهبه :

في تبين الحقائق ١١٨/٦

( ٤ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٥ ) ب - والدية .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل - أ -

فان أبا حنيفة يوافق اذا عاد اليه فذبحه بعد قطع أطرافه أنه يقتل

(١)

من نفسه وأطرافه وانما يخالف في ذهاب النفس بالسراية الى القصاص

(٢)

فيما يسقط القصاص في الأطراف وان كان أبو يوسف ( يسوى بينهما

(٣)

ويسقط القصاص من ) الأطراف فيهما . ثم يقال لأبي حنيفة اذا لم يسقط

القصاص في الأطراف بالتوحية التي لم تحدث عن الأطراف فلأن لا تسقط

بالسراية الحادثة عن الأطراف أولى . ولأن المماثلة في القصاص مستحقة

والأطراف بالأطراف أشبه بالمماثلة في النفس والأطراف ، والجواب ١١٥/ب

(٥)

عن قياسهم على الدية مع فساد ، بالقتل توحية هو أن القصاص أوسع حكما

من الدية لأن الجماعة لو قتلوا واحدا قتلوا به جميعا وان لم يجب عليه

مع العفو الادية واحدة .

- 
- |     |                                  |
|-----|----------------------------------|
| (١) | ب- أن القصاص .                   |
| (٢) | ب- ما بين القوسين ساقط           |
| (٣) | ب- أن لم يسقط .                  |
| (٤) | ب- في الأطراف ساقطة .            |
| (٥) | ب- وان القصاص وما في الأصل أصح . |

٥/أ ( فصل )

( ١ )

فإذا ثبت أنه يقتص من أطرافه ثم من نفسه فإن للولى أن يستوفى القصاص  
من النفس وفى جواز مباشرته لقطع الأطراف إذا اتصلت بالنفس وجهان :  
أحدهما : لا يجوز كما لو انفردت ويستتبع من يستوفى له القصاص فى  
الأطراف .

والوجه الثانى : يجوز لا اتصالها بالنفس أن يستوفىها وهذان الوجهان  
مخرجان من اختلاف قوليه فى الجوائف إذا صارت نفسا هل يقتص منها  
أم لا على قولين : -

فلو كان الجانى حين قطع يد المجنى عليه ورجليه جنى عليه أجنبى  
فقطع يد يه ورجليه كان للجانى أن يقتص ليد يه ورجليه أو يأخذ د يتهما  
ويسقط عنه القصاص فيهما لعدمهما ، وكان ما أخذه من د يتهما إذا  
اقتص من نفسه خالصا لورثته ، وإن كان قطع يد يه ورجليه مستحقا لأولياء  
قتيله لأنهم استحقوها قضايا لا مالا .

---

( ١ ) ب - جاز وهو الصواب لاستقامة المعنى .

( ٢ ) ب - سعى وما فى الأصل أولى .

(١) (٢) (٣)  
وهكذا لو قطع أولياء المقتول يدى الجانى ورجليه قصاصا ثم جنى عليه

أجنبى فقتله اقتصر منه فى النفس ، فان عفا عنه كان عليه ما يلزمه من دية

النفس وهو أن ينظر قطع يد يه ورجليه فى القصاص ان اندملتا كان على ١/١١٦

عاقلته جميع الدية ، وان لم تندملا كان عليه نصف الدية يختص بهما

ورشته ولا شىء فيها لأولياء قتيله لا ستيعابهم بقطع يد يه ورجليه أكثر

(٤)

من دية نفسه .

.....

---

(١) ب - الأولياء .

(٢) ب - القتل .

(٣) ب - نصى

(٤) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

١ - الروضة ٢١١/٩

٢ - المغنى ١٨٤/٤

٦ / ( مسألة )

قال الشافعي : ولو كان أجافه أو قطع ذراعه فمات كان لوليه أن يفعل  
( ١ )

ذلك به على أن يقتله فأما على أن لا يقتله فلا يترك وإياه .

( ٢ ) وقال في موضع إذ فيها قولان : الفصل إلى آخر كلام المزني .  
( ٣ )

---

( ١ ) ب - ولا يترك

( ٢ ) ب - موضع آخر .

( ٣ ) تكملة الفصل : " أحدهما هذا والآخر لا نقصه من ذلك بحال لعله

إذا فعل ذلك به أن يدع قتله فيكون قد عذبه بما ليس في مثله قصاص .

قال المزني : رحمه الله " قد أبي أن يوالى عليه بالجوائف كما والى

عليه بالنار والحجر والخنق بمثل ذلك الحبل حتى يموت ففرق بين

ذلك والقياس عندى على معناه أن يوالى عليه بالجوائف إذا والى بها

عليه حتى يموت كما يوالى عليه بالحجر والنار والخنق حتى يموت .

قال المزني : أولاها بالحق عندى فيما كان في ذلك من جراح أن

كل ما كان فيه القصاص لو برى أقصصته منه فان مات والا قتلته بالسيف

وهالا قصاص في مثله لم أقصه منه وقتلته بالسيف قياسا على ما قال في

أحد قوليه في الجائفة وقطع الذراع أنه لا يقصه منهما بحال ويقتله

بالسيف .



( ١ )

لا يخلو حال الجرح اذا صار نفسا من أحد أمرين :

( ٢ )

أما أن يكون موجبا للقصاص اذا انفرد أولا يوجب ، فان أوجب القصاص

( ٣ )

اذا انفرد كالموضحة وقطع الأطراف من مفصل فيجوز أن يقتص منها ومن

( ٥ )

( ٤ )

النفس بعدها على ما مضى وان لم يوجب القصاص اذا ( انفرد عن النفس

فهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون موجبا في الغالب كشدخ الرأس بالحجارة فيوجب

القصاص ( اذا صار نفسا ، وان لم يوجبه اذا انفرد لأنه موجى فسى

القصاص كما كان موجبا في الجنابة . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم

( ٦ )

اقتص من اليهودى الذى شدخ رأس ( الأنصارية بشدخ رأسه ) .

والضرب الثانى : ما كان غير موج كالجائفة والمأمومة وقطع الأطراف

من غير مفصل فاذا صار نفسا جاز أن يقتص من النفس .

( ١ ) ب - صارت نفسا .

( ٢ ) ب - واذا وجب القصاص .

( ٣ ) ب - فيجب

( ٤ ) مضى لوجه ٣٦

( ٥ ) ب - ما بين القوسين ساقط وما فى الأصل هو الصواب ولأن الكلام

على ضربين سقط منه الضرب الأول .

( ٦ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

(١)  
فأما الاقتصاص من الجوائف وقطع ( الأطراف ) من غير مفصل فإن  
أراد مع عفو عن القصاص في النفس لم يجوز لأنه قد صار بالعفو عن  
النفس كالمفرد عن السراية الى النفس فلم يجوز أن يقتص منه كالمفرد  
فإن أراد أن يقتص منه مع الاقتصاص من النفس ففي جوازه قولان : -  
أحدهما : وهو اختيار المزنى لا يجوز لأنه قد يعمو بعد الاقتصاص منها  
(٢)  
عن النفس ( فيصير ) مقتصا فيما لا قصاص فيه .

والقول الثاني : يجوز أن يقتص منها لدخولها في النفس فخالفت ما  
انفرد عنها وليس ما يتوهم من جواز العفو عن النفس وإنما من دخولها  
(٣)  
في حكم النفس لأنه قد يجوز لو أراد القصاص عن نفسه أن يعمو بعد  
(٤)  
حز رقبتة بالسيف جزءا لا قصاص فيه ثم يعمو بعد فعل ما لا قصاص  
فيه ولا يمنع هذا التوهم من جواز القصاص في النفس كذلك في الجوائف .  
وفي هذه انفصال عما احتج به المزنى للقول الأول .

- 
- (١) ب - ما بين القوسين ساقط .  
(٢) ب - ما بين القوسين ساقط وما في الأصل هو الصواب لأن بها يتم  
المعنى .  
(٣) ب - من نفسه .  
(٤) ب - يحفوا بزيادة ألف بعد الواو وهو غير صحيح لأن المراد به شخص  
واحد هو ولى الدم فتكتب بلا ألف .

أ/٦ ( فصل )

~~~~~

قال العزنى : قد أبى أن يوالى عليه بالجوائف كما يوالى عليه بالنار  
والحجر اذا والى بهما ، والقياس عندى على معناه أن يوالى عليه  
بالجوائف ، والكلام على الفرق بين هذا الجمع من وجهين : أحدهما :  
أن يقتض منه بالحجارة اذا صارت نفسا قولاً واحداً . وفى الاقتصاص  
من الجوائف اذا صارت نفسا قولان . والفرق بينهما أن الحجارة موحية  
أ/١١٧ فجاز الاقتصاص بها والجوائف غير موحية فعدل عنها .

والثانى : أن الحجارة يجوز أن توالى التلف فى أحد القولين . ولا  
يجوز أن توالى الجوائف الى التلف قولاً واحداً . والفرق بينهما من وجهين :  
( ١ ) أحدهما ما قد مناه وأن موالة الحجارة موح وموالة الجوائف غير موح ،  
( ٢ )  
( ٣ ) ( والثانى : أن للحجارة ) تأثيراً اذا أعيدت فى مواضعها ولا يجوز  
( ٤ ) ( ٥ )  
العدول بها الى غير مواضعها وان تأثرت ، ( وبالله التوفيق ) .

- 
- ( ١ ) ب - من موالة الحجارة
  - ( ٢ ) ب - تأثير وما فى الأصل هو الصواب .
  - ( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ب
  - ( ٤ ) ب - ما بين القوسين ساقط .
  - ( ٥ ) أنظر تفاصيل هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

١ - الأم ٦ /

٢ - قليوبيس ١٣٤ / ٤ و ٢٤٤ :

٣ - الشامل ٢٥ / ٦

### الباب السادس

(١)

باب القصاص في الشجاج والجراح والأسنان ومن به نقص أو شلل

#### مسألة رقم (١)

(٢) (٣) (٤)

قال الشافعي : والقصاص دون النفس شيئان : جرح يشق وطرف

(٥)

يقطع ، قد مضى القصاص في النفس وهو فيما دون النفس واجب كوجوه

في النفس لقول الله تعالى ( ولكم في القصاص حياة ) ولقوله تعالى :

(٦)

( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) الآية ولقوله

تعالى ( وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف

بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ) .

(٧)

فجمعت هذه الآية عموم القصاص فيما استحق من الوجوه الثلاثة وهي

القصاص في النفس ، والقصاص في الأطراف ، والقصاص من الجراح .

(٨)

ولا قصاص فيما عداها .

(١) ب - أو غير ذلك من الأحكام أنظر لوحه رقم ٥ - وكذلك مختصر المزني قال  
أو غير ذلك .

(٢) ب - رضى الله عنه .

(٣) ب - القصاص بدون الواو

(٤) ب - فيه زيادة ضربان هو وهي لا معنى لها يجب حذفها .

(٥) فيما تقدم من باب صفة القتل العمد لوحة ٢٦ ب . الخ . لوحه ١١١ / ٣

(٦) ب - سقطت هذه الآية كلية .

(٧) في أ - ب - الثلاث بالتأنيث والصواب ما اثبتناه لأن الوجه مذكر .

(٨) قليوبى ١١٢ / ٤

وهي ضربان : أحدهما : ما أوجب الارش دون القصاص اما بمقدر  
كالجائفة أو بغير مقدر كالحارصة .

والضرب الثاني : ما لا يوجب ارشا ولا قصاصا كالضرب الذي لا أثر له

في الجسد فصارت الجنايات على خمسة أقسام يجب القصاص منها في

( ١ )

ثلاثة والارش في أربع والعفو عنه في الخامس وفيه ( يحسن ) التعزير  
( ٢ )

( أدباً ) فإذا ثبتت هذه الجملة فالمكافأة في القصاص على ضربين :

أحدهما : في الأحكام ، والثاني : في الأوصاف .

( ٣ )

فأما المكافأة في الأحكام فهو ( اعتبار ) التكافؤ في الحرية والاسلام

( ٤ )

فهذا معتبر في جميع ما يجب فيه القود من الأقسام . في النفوس،

والأطراف ، والجراح .

فإذا منع السرقة والكفر من القصاص في النفس منع منه في الأطراف

( ٥ )

والجراح ( فلا يؤخذ طرف حر ولا مسلم بطرف عبد ولا كافر وكذلك

في الجراح ) .

وأما المكافأة في الأوصاف فتقسم ثلاثة أقسام :

---

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٣ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٤ ) ب - فيها زيادة كلمة الثلاثة وهي ضرورة للتوضيح .

( ٥ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

أحد ها في الصحة والمرض ، والثاني : في الزيادة والنقصان .

والثالث في الصغر والكبر فلا يعتبر واحد من هذه الأقسام الثلاثة في  
( ١ )

القصاص من النفس ) فيقتص من الصحيح بالمرضى ومن المريض بالصحيح ،

ومن الكامل بالأقطع ، ومن الأقطع بالكامل ، ومن السليم بالأشل ،

ومن الأشل بالسليم ، ومن الأعشى بالبصير ومن البصير بالأعشى ،

١١٨/ب ومن الكبير بالصغير والعاقل بالمجنون ولا يقتص من الصغير والمجنون

بالكبير ولا بالعاقل لا ارتفاع القلم عنهما بالصغير والمجنون .

( ٢ )

وأما الأطراف فيعتبر في القصاص منها ( السلامة من النقصان والزيادة

( ٣ )

ولا يعتبر ) فيها الصحة والمرض ولا الصغر والكبر فلا يجوز أن تؤخذ

( ٤ )

اليدين الكاملة الأصابع باليد الناقصة الأصابع ولا اليد الزائدة الأصابع

باليد الكاملة حتى يقع التساوي في الزيادة والنقصان ، وتؤخذ اليد الكبيرة

( ٥ )

باليد الصغيرة واليد الصغيرة ( باليد الكبير ) واليد الصحيحة باليد

---

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - ما بين القوسين ساقط

( ٣ ) ب - ولا الكبير والصغير .

( ٤ ) ب - لأن وهي لا معنى لها وما في الأصل هو الصواب .

( ٥ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

المريضة اذا سلمت من الشلل وتؤخذ اليد المريضة اذا سلمت من شلل  
باليد الصحيحة ولا تؤخذ سليمة بشلا وتؤخذ الشلا بالسليمة اذا  
رضى مستحق القصاص بها . ، وأما الجراح فيعتبر في القصاص منها  
الصفه والكبير والزيادة والنقصان فلا يؤخذ الصغير الا صغير وبالناقص الا  
ناقصا والكبير الا كبيرا على ما سذكره ،

.....

---

(١) وأما القصاص المعتبر في الجراح منها . . ولعله أولى لأن فيه

تحديد للمعنى .

( ٢ - مسألة )

~~~~~

( ١ ) ( ٢ ) ( ٣ )

قال الشافعي فإذا شجه موضحة فبرأ حلق موضعها من رأس الشاج

ثم شق بحديدة قدر عرضها وطولها .

( ٤ )

وإن قد مضى القصاص في النفس فما دونها ضربان :

طرف يقطع بطرف ، وجرح يشق بجرح . ، فأما القصاص في الأطراف

١١٨/ب فقد مضى وجوبه وسيأتى استيفاءه ، وأما الجراح فقد مضى الشافعي

فيه شجاج الرأس وهي إحدى عشرة شجه في قول الأكثرين : -

( ٥ )

١ - الحارصة ٢ - والدامية ٣ - والدامعة ٤ - والباضعة .

٥ - والمتلاحمة ٦ - والسحقاق ٧ - والموضحة ٨ - والهاشمة

٩ - والمثقلة ١٠ - والمأمومة ١١ - والدامغة .

فأما الحارصة : فهي التي تحرص جلد الرأس أي تكشطه ولا تدميه

---

( ١ ) ب - رضى الله عنه .

( ٢ ) ب - وإذا

( ٣ ) ب - بموضحة

( ٤ ) ب - فمات دونها ، وهو غلط والصواب ما جاء في الأصل .

( ٥ ) ب - الدامغة بنقطة فوق الحين يعنى كسر الدامغة التي

ستأتى .



( ١ )

( مأخوذ ) من قولهم : حرص القصار الثوب اذا شقه . ثم يليها

( ٢ )

الدامية ( وهى التى تخدش الجلد حتى يدمى ) ولا يجرى . ثم يليها

الدامعة وهى التى يجرى دميها كجريان الدموع . ثم يليها الباضعة

وهى التى تبضع اللحم أى تشقه . ثم تليها المتلاحمة . وهى التى

تخوص فى اللحم وقد يسميها أهل المدينة البازلة لأنها تنزل أى تشق

فيها اللحم . ويحتمل أن تكون البازلة بين الباضعة والمتلاحمة .

وهى التى ينزل الدم منها فتكون أقوى من الدامعة لأن دم البازلة

ما اتصل ودم الدامعة ما انقطع وهذا أشبه بالمعنى والاشتقاق فيصير

الشجاج على هذا اثنى عشرة شجة .

( ٣ )

ثم يليها السمحاق وهى التى تستوعب جميع اللحم حتى تصل إلى

سمحاق الرأس وهى جلدة رقيقة تفشى عظم الرأس مأخوذ من سماحيق

( ٤ )

( البطن وهو الشحم الرقيق وغيم سماحيق ) اذا كان رقيقا وقصد

١١٩/أ يسميها أهل المدينة الطلطة ومنهم من جعلها بين المتلاحمة والسمحاق

فيصير الشجاج ثلاث عشرة شجة .

---

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٣ ) ب - توسع

( ٤ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

ثم يليها الموضحة وهي التي توضح عظم الرأس حتى يظهر . ثم يليها الهاشمة وهي التي تزيد على الموضحة حتى تهشم العظم أى تكسره ، ومنهم من يجعل بين الموضحة والهاشمة شجة تسمى المفرشة وهي التي اذا أوضحت صدعت الرأس ولم تهشمه فتصير شجاج الرأس على هذا أربعة عشرة شجة .

( ١ )

ثم تليها (المنقلة) وهي التي تزيد على الهاشمة بنقل العظام من مكان الى مكان . ثم تليها المأمومة ، ويقال لها الآمّة وهى التي تصل الى أم الدماغ وهي جلدة رقيقة محيطية بالدماغ ( ثم تليها الدامغة وهي

( ٣ )

( ٢ )

التي خرقت غشاوة الدماغ حتى وصلت الى مخه ) .

( ٤ )

فهذه احدى عشرة شجة فى قول الأكثرين فهنا ستة قبل الموضحة

وأربعة بعدها وهي أربع عشرة شجة فى قول آخرين منها ثمانية قبل

( ٥ )

الموضحة وخمسة بعدها وليس فيما قبل الموضحة ( قصاص ) ولا أرش مقدر

( ٦ )

وفيهما حكومة على ما سذكروه ( فيما بعد ) . وليس فيما بعد الموضحة

قصاص وفيها أرش مقدر الا المفرشة على قول من زادها ففى الزيادة

على الموضحة منها حكومة غير مقدرة .

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - تحيط بالدماغ .

( ٣ ) ب - ما بين القوسين ساقط وهي الشجة الحادية عشرة بكاملها .

( ٤ ) ب - ستة منها

( ٥ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٦ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

فأما الموضحة فيجتمع فيها القصاص ان شاء والارش المقدران عدل اليه  
على ما سنذكره .

١١٩/ب فصارت الشجاج منقسمه على هذه الأقسام الثلاثة قسم لا قصاص فيه ولا  
يتقدر أرشه وهو ما قبل الموضحة ويجب فيه حكومة على ما سنذكره ( ١ )  
حكمها ( .

وقسم لا يجب فيه القصاص ويتقدر أرشه وهو ما بعد الموضحة ، فيجب  
( ٢ )

في الهاشمة عشر من الابل ، وفي المنقلة خمسة عشر بعيرا ، وفي  
المأمومة ثلث الدية ، ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث . وكذلك ( ٣ )

الدامغة ، وكتاب ابن العباس بن سريج يجعل الدامغة والمأمومة  
( ٤ ) ( ٥ )

سواء ، ويجعلها الدامغة غير معجمة وهي الثالثة التي تلي الدامغة  
ولقوله وجه لأنها لو زادت على المأمومة لزادت على أرشها .

وقسم يجب فيه القصاص ويتقدر أرشه وهو الموضحة يجب فيها خمس من  
الابل .

- 
- ( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .
  - ( ٢ ) ب - خمس عشرة بعيرا وما في الأصل أصح لأن البعير مذكور .
  - ( ٣ ) ب - ما بين القوسين ساقط .
  - ( ٤ ) ب - وقال أبو العباس . وما في الأصل أصح .
  - ( ٥ ) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

أ/٢ ( فصل )

~~~~~

( ١ ) ( ٢ )

فإذا أراد القصاص من الموضحة بدأ باعتبارها من رأس المشجوج فاعتبر

فيها ثلاثة أشياء :

أحدها : موضعها من رأسه هل هي في مقدمة أو مؤخرة أو عن يمينه

( ٣ )

أو عن يساره أو يافوخه أو في هامته .

أو فرعيه لا ستحقاق المماثلة في محلها فلا يؤخذ مقدم بمؤخر ولا مؤخر

بمقدم ولا يعنى بيسرى كما لا يؤخذ يعنى اليدين بيسراها .

والثاني : أن يقدر ما بين طرفيها طولاً لثلاً يزداد عليها أو ينقص

أ/١٢٠ منها لأن الزيادة عليها عدوان والنقص منها بخس .

( ٤ )

والثالثة : أن يقدر ما بين جانبيها ( عرضاً ) لأنه قد يوضح بالشئ

الغليظ فتعرض الموضحة ويوضح بالشئ الدقيق فيقل عرضها ، فيعتبر

من موضحة المشجوج لهذه الأمور الثلاثة .

---

( ١ ) ب - أرش وهو غير صحيح ، وما في الأصل هو الصواب .

( ٢ ) ب - المستخرج وهو لا معنى له وما في الأصل هو الصواب

( ٣ ) اليافوخ : من يفتح يفتح يفتح الولد إذا ضرب يافوخه وهو الموضع الذي

يتحرك من رأس الطفل وهو فراغ بين عظم جمجمته في مقدمتها وأعلاها

لا يلبث أن تلتقى فيه العظام . أنظر العنجد ص ٩٢٦

( ٤ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

- (١) ولا يعتبر عمقها لأن المقصود في الموضحة الوصول الى العظم فسقط اعتبار العمق لأنه قد تغلظ جلد الرأس من بعض الناس وترق من آخر فصار عمق الرأس في سقوط اعتباره جاريا مجرى مساحة الأطراف الستى لا تعتبر في القصاص ثم يعدل بعد ذلك الى الشجاج فيخلق شعر رأسه سواء كان المشجوج أشعر أو مخلوقه لأن الماثلة في استيفاء (٢) (٣) القصاص لا تتحقق الا بمعرفة موضعها من رأس المقتص ( منه ) فيعلم (٤) من رأس الشاج ما قد منا اعتباره من رأس المشجوج وهو موضعها وطولها (٥) وعرضها ويخط عليه بسواد أو جمرة وينصح القصاص بالموسى ولم يضرب بالسيف وان كان الجانى شج بالسيف لأن ضرب السيف ربما هشم ، ولا يستوفيه المشجوج بنفسه ويستتبع فيه من يؤمن تعديه فان لم يستتب (٦) ندب الامام مأمونا ينوب عنه في استيفائه . (٧)

- 
- (١) ب - والوصول وما في الأصل أصح .  
 (٢) ب - فيه زيادة كلمة شعر قبل المشجوج وهو خطأ  
 (٣) ب - أشعر زيادة الهمزة .  
 (٤) ب - ما بين القوسين ساقط . وما في الأصل أصح .  
 (٥) ب - رأس الشجاج ، وما في الأصل أصح .  
 (٦) ب - ينصح موضع القصاص .  
 (٧) ب - والله أعلم .

٢/ب ( فصل )

~~~~~

فإذا تقرر ما يعتبر في الاقتصاص فيها لم يخل حالها من أن تكون في  
بعض الرأس أو في جميعه ، فان كانت في بعضه اقتص بقدرها في محلها  
من رأس الشاج ،

١٢٠/ب وان كانت في جميعه قد أخذت طولاً ما بين الجبهة والقفا أو أخذت  
( ١ )

عرضاً ما بين الأذنين ، لم يخل رأس الشاج والمشجوج من ثلاثة  
أقسام :

( ٢ )

أحدها : أن يتماثل رأساً هما في الطول والعرض فاستيعاب القصاص  
( ٣ )  
ممكن ، فإذا كانت طولاً ما بين الجبهة والقفا اقتص من الشاج طول  
رأسه من جبهته الى قفاه .

واختلف أصحابنا في هذا الاقتصاص على وجهين :

أحدهما : أنه يبدأ به من الموضع الذي بدأ به الجاني أما من ناحية  
الجبهة أو القفا ليمثل في الابتداء كما يمثل في الاستيفاء فان أشكل  
( ٤ )  
رجع الى الجاني دون المجنى عليه .

- 
- ( ١ ) ب - ولم يخل  
( ٢ ) ب - ب - رأسها وهو خطأ فالمراد أولاً اثنان ، وثانياً العبارة قاصره .  
( ٣ ) ب - من الشجاج .  
( ٤ ) الى قول الجاني وهو أولى من عبارة الأصل ففيها وضوح .

والوجه الثانى ٥ وهو أصح وبه قال جمهور أصحابنا أن المستوفى له  
القصاص مخير فى الابتداء ٥ بأى الموضعين شاء لأن له أن يقتص من  
( ١ )  
بعضها ( فى أى الموضعين شاء ) .

والقسم الثانى : أن يكون رأس المشجوع أصغر من رأس الشاج فيستوفى  
بمقدارها ( من رأس الشاج ويترك له ( ٢ )  
بأى رأسه بعد استيفاء مقدار  
رأس المشجوع .

مثاله : أن يكون طول رأس الشاج عشرين اصبعاً وطول رأس المشجوع  
خمس عشرة اصبعاً فيقتص من رأس الشاج قدر خمسة عشر اصبعاً ويبقى  
من رأسه مقدار خمس أصابع لا قصاص عليه فيها لفضلها بعد استيفاء

القصاص ويكون محل هذا المتروك بناءً على ما قد مناه من الوجهين :

أ/١٢١ فى الابتداء بموضع القصاص ، فان قيل بالوجه الأول أنه يبدأ فى  
( ٣ )

القصاص بالموضع ( الذى ) بدأ به الجانى نظر فان بدأ بمقدم الرأس  
كان المتروك من مؤخره ، وان بدأ بمؤخره كان المتروك من مقدمه . ،

---

( ١ ) ب - ما بين القوسين ساقط .

( ٢ ) ب - العبارة فيها نقص وركاكة .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من الأصل ( أ ) وموجود فى ( ب )

(١)

وان قيل بالوجه الثانى : الذى هو أصح أن ( المتروك ) المقتص

له مخير فى الابتداء بأى الموضحين شاء كان بالخيار بين ثلاثة أحوال :

(٢)

أما أن يستوفى قصاصه من مقدم الرأس ويترك فاضله من مؤخره أو يستوفيه

(٣)

من مؤخره ويترك فاضله من مقدمه ، أو يستوفيه من ( وسطه ويترك فاضله )

من مقدمه ومؤخره ، فان أراد أن يستوفيه من طرفيه ويترك فاضله من

وسطه لم يجوز لأنه اذا فضل بينهما صارتا موضحتين ، ولا يجوز أن يقتص

(٦)

(٥)

(٤)

من موضحة بموضحتين . ويجزى على تخريج ( أبى على بن أبى هريرة )

فى دية الفاضل أن يجوز له ذلك ليجزى على كل موضع من الجناية حكم

الموضحة وليس بصحيح لما ذكرناه من التعليل .

(١) هكذا فى الأصل وهو خطأ يجب حذفها كما فى (ب)

(٢) ب - ويستوفيه . وما أثبتناه هو الصواب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٤) فى (ب) يجزى ولعله الصواب .

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) وما فى الأصل

هو الصواب .



(١)

والقسم الثالث : أن يكون رأس المشجوج أكبر من رأس الشاج ،

(٢)

(٣)

مثاله : أن يكون طول رأس المشجوج عشرين أصبعاً وطول رأس الشاج

(٤)

(٥) (٦)

خمس عشرة أصبعاً فيستوعب في الاقتصاص طول رأس الشاج وقدره ثلاثة

أرباع الموضحة فلا يستوفى الربع الباقي من الجبهة ولا من القفا ولا

(٧)

١٢١/ب يخرج في الرأس لأن كل ذلك في غير محل القصاص كما لا يجوز أن

يقتص في موضحة الوجه في الرأس ولا في موضحة الرأس من الوجه ،

ويرجع على الجاني بقسط ذلك من ارش الموضحة وهو ربع أرشها لأن

(٨)

الباقى منها ربعها ولو كان الباقي منها ثلثها رجع ثلث أرشها .

---

(١) (ب) - الشجاج

(٢) ب - مثل

(٣) ب - طول ساقطه

(٤) خمسة عشر

(٥) ب - فيستوعبه

(٦) ب - في القصاص

(٧) ب - ولا يخرج

(٨) أنظر قليوبى ١١٦/٤

(٢)

(١)

وخرج أبو علي بن أبي هريرة (احتمال وجه ثان ) أنه يرجع عن الثاني

(٣)

فيها بجميع أرش الموضحة لأن أرش الموضحة يكمل فيما قل منها وكثر

(٤)

وهذا فاسد ، والفضل في الزائد من الموضحة ) ينطلق على صغيرها

وكبيرها فاستوى الأرض في جميعها ولا ينطلق على الباقي من هذه

الموضحة اسم الموضحة ، وإنما ينطلق عليه اسم بعضها فلم يستحق فيه

الا بعض أرشها . وهكذا لو كانت موضحة المشجوج بين قرني رأسه وكان

ما بين قرني رأس الشاج أضيق لم يجز أن يعدل بعدم استيفاء

ما بين القرنين الى ما تجازهما ، وان كان من جملة الرأس لخروجه

عن محل القصاص ورجع بقسطه من ارش الموضحة .

.....

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٢) في (ب) الباقي

(٣) ب - أو كثر

(٤) ب - ما بين القوسين ساقط من ب .

ج/٢ ( فصل )

( ١ )

فإذا استوفى القصاص على ما ذكرنا لم نعتبر بعد الاقتصاص اختلاف

( ٢ )

الشجعتين قبل الاند مال . فلو اند مل جرح ( المشجوع شديدا ظاهر

العظم غير ملتحم ( الجلد ) واند مل جرح الشاج حسنا قد تغطي

لحمه والتحم جلده فلا شيء للمشجوع في زيادة الشين لأن حقه كان في

القصاص وقد استوفاه ،

١٢٢/أ وكذلك لو انعكس فكان الشين في جراحه الشاج دون المشجوع كانت

زيادة الشين هدرا كما تكون سرايتها هدرا . فلو تجاوز مستوفى

القصاص مقدار الموضحة وأخذ أكثر منها من رأس الشاج كان عليه

القصاص في الزيادة ان عمد وارش الموضحة كاملة ان أخطأ وهذا بخلاف

الباقى من موضحة المشجوع حيث رجع من أرشها بقسط الباقى منها .

والفرق بينهما أن مجاوزة القصاص الى الزيادة لما أوجب اختلاف

الحكم في المستحق والحد وان تميزا فصارت كل واحدة منهما موضحة في

( ١ ) ب - منها

( ٢ ) ب - بعد وهو الصواب

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٤ ) بد الشجه

غير الأخرى فلذلك كمل أرشها وما نقص عن الاستيفاء لم يختلف حكمه  
 في الاستحقاق والحد وان فلم يتميز وصار موضحة واحدة <sup>(١)</sup> فرجع بقسطه  
 باقيها من أرشها . فان كانت الزيادة من اضطراب المستوفى منه <sup>(٢)</sup>

عند القصاص كانت هدرًا فلو اختلفا والحال مشتبه كان القول قول  
 المستوفى لأن الأصل براءة ذمته ، ويحتمل وجبها ثانيا من المظنون <sup>(٣)</sup> <sup>(٢)</sup>

إذا قطع واختلف في وجود جناية عند القطع أن يكون القول قول  
 المستفاد منه إذا قيل في المظنون أن القول قول وليه . وان كان الفرق  
 بينهما لا نحا . <sup>(٤)</sup>

فلو كانت موضحة المشجوج قد وضع وسطها حتى برز العظم وتلاحم  
 طرفاها حتى بقي عليه اللحم وجب القصاص فيما وضع عن العظم والارش <sup>(٥)</sup>  
 دون القصاص فيما تلاحم من الطرفين لأن المتلاحمة لما سقط فيها  
 القصاص إذا انفردت سقط فيها إذا اتصلت بالموضحة وكانت حكومتها  
 أقل من قسطها وأرش الموضحة لنقصانها عن حكم الموضحة .

- 
- (١) ب - ورجع بالواو ولعله الصواب
- (٢) ب - المستوفى وهو غلط والصواب ما جاء في الأصل .
- (٣) معناه إذا كان هناك شخص مخطئ ومظنون في قماش سواء كان ميتا  
 أو حيا وجاء شخص وقطعه نصفين .
- (٤) أي واضحا .
- (٥) هكذا في الأصل بقي بالقاف ، ولعل الصواب بالنون بنى من البنيان .

٥/٢ ( فصل )

( ١ )

وانذا أوضحه موضحتين وأكثر كان المشجوع مخيرا فيها بين ثلاثة أحوال

( ٢ )

أحدها : أن يحفو عن الاقتصاص من جميعها الى الدية فيستحق في

( ٣ )

كل موضحة أرشا كاملا يستوى فيه أرش ما صغر منها وما كبر سواء تقاربت

أو تباعدت .

( ٤ )

والحال الثانية : أن يقتصر من جميعها فيقاد في يوم واحد ان شاء

أو في أيام شتى الا أن يخاف على نمش المشاج ان اقتصر من جميعها

في يوم واحد اما لمرض أو شدة حر أو برد فلا يجمع عليه بين الاقتصاص

( ٥ )

من جميعها ويقتصر من واحدة ، فاذا اندملت اقتصر من غيرها .

( ٦ )

وهكذا لو كانت موضحة واحدة قد استوعبت طول الرأس وعرضه وخيف

على نفسه أن اقتصر من جميعها في يوم واحد جاز أن يفرق الاقتصاص

منها ويستوفى في وقت بعد وقت ولو قيل يستوفى في وقت بعد وقت

واحد وان خيف منها كما تقطع اليد قصاصا وان خيف منها كان له وجه .

( ١ ) ب - منير بالرفع والصواب ما اثبتناه

( ٢ ) ب - عن . والصواب ما اثبتناه .

( ٣ ) ب - ان كان والصواب ما اثبتناه

( ٤ ) فيقاد سقطت من ( ب )

( ٥ ) ب - وانذا

( ٦ ) ب - فلو

والحال الثالثة : أن يقتص من بعضها ويمفو الى الدية عن باقيها

(١)

فيكون صغيرا في الاقتصاص من أيهما شاء من صغير وكبير شائين وغير

(٢)

(٣)

شائن ويرجع بأروش باقيها متساوية على اعدادها . والله أعلم .

أ/١٢٣

.....

---

(١) كبير سقطت من (ب)

(٢) في ب ما فيها .

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

- قليوبى ١٣٣/٤

- الأم ٧٦/٦ وما بعدها

- الشامل ٢٥/٦

٣ / ( مسألة )

~~~~~

- ( ١ ) قال الشافعي : وكذا كل جرح يقتص منه وهذا صحيح ، والجراح
- ( ٢ ) ما كان في الجسد والشجاج ما كان في الرأس ، ( وقد مضى حكم
- ( ٣ ) الشجاج في الرأس ) وأنه ينقسم ثلاثة أقسام قسم يجب فيه القصاص
- وأرش مقدر وهو الموضحة .
- ( ٤ ) وقسم لا قصاص فيه ولا يقدر وهو ما دون الموضحة .
- ( ٥ ) وقسم لا قصاص فيه ويجب فيه مقدر وهو ما فوق الموضحة
- وهذا حكم شجاج الرأس . وكذلك اذا كان في الوجه واللحيين يكون
- ( ٦ ) في حكم شجاج الرأس وان كان جرحا ويصير الوجه والرأس في حكم
- الشجاج والجراح سواء يجب القصاص في موضحة الوجه والمقدر من
- الأرشي فيجب في موضحة الوجه خمس من الابل وفي هاشمته عشر من
- ( ٧ ) الابل وفي منقلته خمس عشرة من الابل .

- 
- ( ١ ) ب - رضي الله عنه .
- ( ٢ ) ب - منها .
- ( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ب -
- ( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ب - وهو القسم الثاني .
- ( ٥ ) ب - يجب فيه .
- ( ٦ ) من قوله وان كان جرحا - الى قوله والجراح سواء ساقط من ( ب )
- ( ٧ ) ب - خمسة عشر وما في الأصل هو الصواب .

فأما جراح البدن فتقسم ثلاثة أقسام : -

قسم يجب فيه المقدّر ولا يجب فيه القصاص وهو الجائفة الواصلة إلى الجوف لا قصاص فيها وفيها ثلث الدية .

وقسم لا قصاص فيه ولا مقدّر وهو ما عدا الموضحة والجائفة من الباضعة (١)

والمتلاحة لأن ما لا يجب فيه من الرأس والوجه قصاص ولا مقدّر فأولى (٢)

أن لا يجب فيه من البدن قصاص ولا مقدّر لشرف الرأس والوجه على جميع البدن وإن الشين فيهما أقبح من الشين في سائر البدن .

والقسم الثالث : ما يجب فيه القصاص ولا يجب فيه المقدّر وهو الموضحة

إذا كانت في ذراع أو عضد أو ساق أو فخذ يجب فيها القصاص (لا مكانه (٣)

كالرأس وتجب حكومة ) ولا يجب فيها مقدّر بخلاف الرأس لما تنكرناه من (٤)

شرف الرأس وقبح شينه هذا مذهب الشافعي ونصوصه .

---

(١) ب - ومن المتلاحة .

(٢) من قوله فأولى أن لا يجب - إلى قوله لشرف الرأس ساقط من (ب)

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٤) في (ب) لخبطه في السياق ففيه تقديم وتأخير وتكرار

وما في الأصل هو الصواب .



(١)

وقال . كثير من أصحابه لا قصاص في موضحة البدن لأنها لما خالفت  
موضحة الرأس في الأرض المقدر خالفتها في القود وهذا فاسد مذهباً  
وحجاجاً .

(٢)

أما المذهب فقول الشافعي في كتاب الأم أن الموضحة اذا كانت على  
الساق لم تصعد الى الفخذ ولم تنزل الى القدم وان كانت على الذراع  
لم تصعد الى العضد ولم تنزل الى الكف .

واما الحجاج فهو أنه لما كان في البدن جرح مقدر وهو الجائفة

(٣)

وجب أن يكون فيها ما يوجب القصاص وهو الموضحة كالرأس .

.....

---

(١) أنظر الأم ٧٧/٦

(٢) ب - فيه

٣ / ( مسألة )

( )

قال الشافعي : ولو جرحه فلم يوضحه اقتص منه بقدر ما شق من

( ٢ )

الموضحة فان أشكل لم أقد الا ما استقر ، قد ذكرنا أن ما تقدم

( ३ )

موضحة الرأس من شجاج الستة وهي :

الحارسة - والدانية - والدائمة - والباضعة - والمتلاحمة - والسحاق

9/128

لا قصاص فيها لأمرين : أحدهما : مورد ها فى اللحم وقصورها عن

حد العظم يمنع من التعاثر لعدم الفاية منه كالجافة .

(Y)

( 7 )

( ० )

والثاني أن اثبات القصاص فيما دون الموضحة ينقص الى أن يصير الاقتصاص

من تقدير عمقها حتى لا يتجاوز وقد يكون عمقها من رأس المشجوع

يبلغ الى الموضحة من رأس الشاج فتكون قد اقتصصنا من المتلاحمة

بالموضحة وهذا غير جائز فلمهذين المعنيين سقط القصاص فيما دون

## الموضحة .

- ( ١ ) ب - رضى الله عنه .
- ( ٢ ) ب - لم يجز والصواب ما جاء في الأصل وهو الموجود في المختصر .
- ( ٣ ) ب - ما استيقن وهو الصواب كما في المختصر .
- ( ٤ ) ب - الرأس ساقط من ( ب )
- ( ٥ ) في ( ب ) ساقطة كلمة القصاص .
- ( ٦ ) ب - ساقطة .
- ( ٧ ) في ( ب ) تكرر لما سبق من أول المسألة وأيضا فيه زيادة ليست في هذا الموضوع . أنظر لوحة ٨ من النسخة ( ب )

(١)  
هذا مذهب الشافعي ومقتضى أصوله وما نص عليه في كتاب الأم وغيره  
(٢)  
وقال في كتاب حرمة : لأن ذلك في لحم (٣) ، غير أن المزني نقل عنه  
في هذا الوضع - ولو جرحه فلم يوضحه اقتض منه بقدر ما شق فسي  
الموضحة وظاهر هذا يقتضى وجوب القصاص فيما دون الموضحة .

فاختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه وهم من المزني في نقله لأن الشافعي لم يذكره في شيء\*  
من كتبه وهذا لا وجه له لأن المزني أضبط من نقل عن الشافعي (٤) وأثبتهم  
رواية .

والوجه الثاني : أن هذا محمول على قول ثان فيكون القصاص فيما دون  
الموضحة على قولين :

والوجه الثالث : أنه ليس بقول ثان بخلاف نصه في جميع كتبه : وإنما  
(٥)  
١٢٤ ب / هو محمول على استيفائه ( إذا أمكن وهذا قول أبي إسحاق المروزي  
وأبي علي بن أبي هريرة وأكثر أصحابنا فإن لم يكن فلا قصاص وليس يمكن  
استيفاء القصاص منه ) إلا على وجه واحد . وهو أن يكون الشاج قد

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | في (ب) ما نص  |
| (٢) | من ضمن مؤلفات الشافعي مطبوع مع الأم .   |
| (٣) | في (ب) في لحم ساقط .  |
| (٤) | في ب - رحمه الله .  |
| (٥) | من قوله إذا أمكن وهذا قول أبي إسحاق . . إلى قوله إلا على وجه .<br>ساقط من (ب) |

قد جرح المشجوج موضحة ومتلاحة فينظر عمق الموضحة من رأس المشجوج وعمق المتلاحة فاذا كان عمق الموضحة أنملة وعمق المتلاحة نصف أنملة (١) علم أن المتلاحة من رأسه هي نصف موضحة فيقتص من رأس الشاج موضحة وينظر عمقها فان كان أنملة ( فقد استويا في عمق جلد الرأس. (٢) فاذا أردنا الاقتصاص من المتلاحة بعد الموضحة (اقتص الى ) نصف أنملة ( من جلد رأسه ، وان كان رأس الشاج أرق جلدًا ولحمًا وكان عمق موضحته نصف أنملة ) اقتص من متلاحته ربع أنملة فيكون نصف موضحته كما كانت من المشجوج نصف موضحته ولا يمكن الاقتصاص منها اذا لم ينضم اليها موضحة في الجناية على المشجوج والقصاص من الشاج واذا تقدرت المتلاحة في القصاص أما بالنصف على ما مثلناه أو بالثلث أن يقتص أو بالثلثين ان زاد تقدر أرشها بقسطها من أرش الموضحة من نصف أو ثلث أو ثلثين ، واذا لم تتقدر المتلاحة من الموضحة في القصاص لم يتقدر ارشها وكان فيها حكومة يقدرها الحاكم باجتهاده كما يقدر حكومات سائر الجرح الذي لا قصاص فيه ولا دية على ما سنذكره .

- 
- (١) من قوله : علم أن المتلاحة . . الى قوله فان كان أنملة ساقط من (ب)
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٣) من قوله من جلد رأسه . . الى قوله اقتص ساقط من (ب)
- (٤) في (ب) الجراح . وهو الصواب .

- ١٢٥/أ وحكى أبو حامد الاسفرائينى عن أبى اسحاق المروزى فلم أره فى شرحه (١) (٢) (٣)
- أنه اذا أشكل مور المتلاحة ولم يتحقق قدر عمقها اعتبر ما يتيقن مورها (٤)
- وما يشك فيه وجمع بينه وبين تقويم الحكومة ليعتبر يقين الموضحة التقويم (٥)
- فى الحكومة ويعتبر بتقويم الحكومة حكم الشك فى المور فاذا تيقنا أن
- أمر المتلاحة نصف عمق الموضحة وشكنا فى الزيادة عليه اعتبرنا تقويم
- الحكومة فتجده لا يخلو من ثلاثة أقسام :
- (٦)
- أحدها : أن يكون بقدر نصف أرش الموضحة فيتفقا فى وجوب النصف (٧)
- ويدل كل واحد منهما على صحة الآخر ويكون الشك فى زيادة المور
- مطرحا بالتقويم .

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٩٤
- (٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠
- (٣) ب - ولم
- (٤) ب - مرها وهو خطأ والصواب كما جاء فى الأصل .
- (٥) ب - الموضحة .
- (٦) ب - فينقصان .
- (٧) ب - ويند غسل .

والقسم الثاني : أن يكون تقويم الحكومة أكثر من نصف أرش الموضحة  
فيوجب ما زاد على نصف الأرش ويكون التقويم دليلاً على أن ما شككنا  
فيه من زيادة المور على النصف قد صار بالتقويم معلوماً .

( ١ )

والقسم الثالث : أن يكون تقويم الحكومة أقل من النصف ويستدل  
ببقيين المور على أن تقويم الحكومة خطأ لأن اليقين لا يتغير بالاجتهاد  
ويستفاد بالتقويم إسقاط الشك فيما زاد على النصف ( ٢ )  
والله أعلم .

.....

---

( ١ ) في ( ب ) تقوم

( ٢ ) في ب - استيفاء وهو خطأ .

( ٣ ) في ب - والله تعالى أعلم .

٥ / ( مسألة )

~~~~~

( ١ ) ( ٢ )

قال الشافعي : ( وتقطع ) اليد باليد والرجل بالرجل من المفاصل .

( ٣ )

قد ذكرنا وجوب القصاص في الأطراف كوجوبه في النفوس لأن الأطراف

( ٤ )

مفاصل يمكن المماثلة بها فإذا قطع يده فله خمسة أحوال .

أحدها : أن يقطعها من مفصل الكوع فيقتص منها وإن اختلفا في

الصغر والكبر والصحة والمرض إذا كانت سليمة من نقص أو شلل فيقتص

من الكبيرة بالصغيرة ومن القوية بالضعيفة ومن ذات الصنعة والكتابة

بغير ذات الصنعة والكتابة كما يجري مثله في النفوس ولا تؤخذ سليمة

( ٥ )

بشلا ولا كاملة بناقصة على ما سذكروه .

والحالة الثانية : أن يقطعها من نصف الذراع فيقتص من كف القاطع

ولا يقتص من نصف ذراعه لأمرين :

---

( ١ ) في ( ب ) رضى الله عنه .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٣ ) في ب - للأطراف مفاصلا والصواب ما اثبتناه .

( ٤ ) ب - فلهما .

( ٥ ) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - قليوبي ١١٤/٤

٢ - الشامل ٢٧/٦

٣ - الأم ٧٢/٦

( ١ )

أحدهما : لأنه لا مفصل فيها فتستوفي وربما وقع التجاوز فيه .

( ٢ )

والثاني : أنه قد يتشظى العظم اذا قطع ولا يتماثل في القاطع

والمقطوع ، فان قيل فقد وضعت القطع في القصاص في غير موضع القطع

من الجناية وليست هذه مماثلة . قلنا : لما تعذرت المماثلة في موضع

الجناية كان المدول الى ما دونها اذا أمكنت لدخولها في الجناية

( ٣ ) ( ٤ )

( جازا ) اقتص من كف الجاني أخذت منه حكومة في نصف الذراع

( ٥ )

لا يبلغ بها دية الكف ، ولو عفا المقطوع عن القصاص أعطى نصف

الدية في الكف وحكومة هي أقل منها في نصف الذراع .

والحالة الثالثة : أن يقطعها من مفصل المرفق فيقتص من جميعها

ويقطع الجاني من مرفقه لأنه مفصل يمكن فيه المماثلة فان عدل الى الدية

أعطى نصف الدية في الكف وحكومة في الذراع ولو طلب القصاص من

الكف وارش الذراع الى المرفق لم يجز بخلاف المقطوع من نصف الذراع ١٢٦/أ

لأنه اذا أمكن في القصاص وضع السكين في محلها لم يجز أن يحددها

عن محلها .

---

( ١ ) في الأصل فتستوفي بالألف المدودة واثبتناه بالمطوية كما في نسخة ب

( ٢ ) معناه انشعب وتفرق . أنظر المنجد ص ٣٨٨

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) وهي غير مفهومه في ( أ )

( ٤ ) في ( ب ) فاذا اقتص . . ولعله الصواب .

( ٥ ) في ( ب ) عن حق .



والحالة الرابعة : أن يقطع يده من المنكب فيقتص منها في المنكب لأنه مفصل ، فان طلب القصاص من الكف أو المرفق وحكوة في الزيادة لم يجز لما ذكرنا . فان عفا عن القود الى الدية أعطى نصف الدية ( ١ ) في الكف ( وحكوة في الذراع والعضد يكون أقل من نصف الدية ) ، فلو كان قد أجافه حين قطع يده من الكتف لم يقتص من الجائفة وأعطى أرشها ثلث الدية بعد الاقتصاص من المنكب .

والحالة الخامسة : أن تقطع يده من نصف العضد فيجب القصاص من المرفق لا مكانه فيه وتعذره في نصف العضد كما قلنا في قطعها من نصف الذراع فان طلب القصاص من الكف وأخذ حكوة في الزيادة أجيب ويكون في القصاص مغيرا بين أن يقتص من المرفق لأنه أقرب الى محل الجناية وبين أن يقتص من الكف لأنه أقل ، وخالف الجناية في المرفق حيث لم يجز أن يقتص فيها من الكف للفرق بينهما بأن ما أمكن وضع السكين في القصاص في موضعها ( في الجناية لم يجز العدول عنه وانما لم يمكن جاز وضعها فيما قرب منها وانما جاز وضعها في الأكثر ) جاز وضعها في الأقل .

- 
- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )
- ( ٢ ) في ب - زيادة ويأخذ الارش عن نصف العضد ولعله الصواب .
- ( ٣ ) من قوله : لم يجز العدول . . الى قول من الأكثر ساقط من نسخة ( ب ) .

٥/أ ( فصل )

( ١ )

وهكذا القصاص في الرجل ينقسم على هذه الأحوال ( الخمس ) فان

( ٢ )

كانت من القدم اقتص فيها فتؤخذ القدم الكبيرة بالصغيرة ( والماشية

بخير الماشية والصحيحة بالمریضة والمعتدلة بالمرجاء والمستقيمة بالحنفاء ،

( ٤ )

فان كانت في نصف الساق ( اقتص من القدم ) واعطى حكومة في نصف

( ٥ )

الساق ، وان كانت في الركبة اقتص منها ( لأنها مفصل ، وان

كانت من نصف الفخذ اقتص من الركبة فان سأل من القدم أجيب ،

( ٦ )

وان كانت من الورك اقتص منها فان سأل القصاص من الركبة أو القدم

لم يجب اليه .

.....

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٢ ) في ب - من الكبيره وهو خطأ

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب ) وهي ضرورة

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٥ ) من قوله : لأنها مفصل الى قوله أجيب ساقط من ب

( ٦ ) ب - أصل الورك ولعله الصواب .

## ٦ / ( مسألة )

~~~~~

(١) قال الشافعي : والأنف بالأنف ، وهذا صحيح ، القصاص في

الأنف واجب بالنص ، فإذا جدد أنفه من العظم حتى استوعب جميع  
(٢)

مارنه اقتص منه بمثله وقطع جميع مارنه ويقتص من أنف الشام بالأنف  
(٣)

الأخشم ومن الكبير بالصغير ومن الأقنى بالأفطس ومن الصحيحة

بالخرماء إذا لم يذهب بالجرم منها شيء . فان قطع أنفه من نصف

المارن اقتص من نصف مارنه بخلاف القاطع من نصف الذراع ( لأن في  
(٤)

الذراع عظاما يمنع من مماثلة القصاص ومارن الأنف ليس يمكن فيسه

القصاص فلو قطعه من نصف العظم صار حينئذ كالقاطع من نصف الذراع

فيقتص له من حد العظم ويستوعب به جميع المارن ويعطى حكومة فيما  
(٥)

قطع ( من العظم ) .

(٦) فلو أوضح عن العظم ولم يقطعه أخذ منه دية موضحة .

---

(١) في (ب) رضي الله عنه .

(٢) هو الذي لديه حاسة الشم يعني أخذ رائحته وأدرك رائحته . بمعنى

سليم الأنف لا مرض فيها . أنظر المنجد ص ٤٠٠

(٣) الأخشم هو متسع الأنف بحيث لا يكاد يشم شيئا لسدة في غياشيمه أو

هو متغير الرائحة . أنظر المنجد ص ١٨٠

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٦) عن ساقطه من (ب)

١٢٢/أ ولو هشمه أخذ منه دية هاشمة ، ولو نقله أخذ منه دية منقله وفي حكومة  
(١)  
قطع أكثر من دية منقلة .

وإذا قطع أحد شقى أنفه اقتص منه لأن حاجز المنخرين بحد ينتهى  
القصاص اليه ، ولو قطع حاجز المنخرين اقتص منه الى الحد الذى قطعه  
(٢)

لا مكان الاقتصاص من جميعه ، ولو ضرب أنفه فاستحشف لم يقتص منه  
(٣)

وكان له دية كما لو ضرب يده فشلت ، ويحتمل أن يتخرج فيه قول آخر

من استحشاف الأذن أن له حكومة ، ولو كسر أنفه فجبره أعطى حكومة  
(٤)

ولا قود له فلو انجبر معوجا كانت الحكومة أكثر منها لو انجبر مستقيما .  
(٥)

.....

---

(١) من (ب) دية هاشمة وهو خطأ والصواب ما جاء فى الأصل .

(٢) فى ب - واستحشف .

(٣) فى ب - الديسة .

(٤) فى ب ( له ) ساقطه

(٥) أنظر قليوبى ١١٣ / ٤ وفتح العزيز شرح الوجيز ١٢٢ / ١٥

المطلب الكافى شرح وسيط العوالى ٢٢١ / ١٢

( ٧ / مسألة )

~~~~~

( ١ ) ( ٢ )

قال الشافعي : والأذن بالأذن ، وهذا نص الكتاب ( لأن

للأذن ) هذا يتميز به عما سواه فيقتص من أذن السميع بأذن الأصم

لأن محل السمع في غير الأذن ويقتص من الكبيرة بالصغيرة ومن

الصحيحة بالمشقوقة ثقب قرط أو شنف ، فأما المخرومة فإن لم يذهب

بالخرم منها شيء اقتص منها من الصحيحة ، فإن أذهب الخرم شيئاً

منها قيل للأغران شئت القصاص قطعنا لك من أذن الجاني التي

( ٣ )

موضع خرمته وأعطيناك ( دية ما بقي منها بعد الخرم ) ، وإن شئت

( ٥ )

( ٤ )

أعطيناك دية الأذن ، ولو قطع بعض أذنه اقتص من أذن ( الجاني

بقدره لا مكان الاقتصاص منه .

( ٦ )

ولو قطع أذنه فذهب سمعه اقتص من أذنه ولم يقتص من سمعه

( لتعذره ) .

( ١ ) المراد بنص الكتاب أما أن يكون المراد به أنه وارد في الكتاب أي

القرآن فهو وارد فيه بالنص ، وأما أن راويه الكتاب الأم للشافعي

أنظر الأم ١٢٣/٦ ولعل المراد به الأخير .

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٤ ) قطع ساقط من ( ب )

( ٥ ) كلمة أذن ساقطة من ( ب )

( ٦ ) في ب منها

(١)

ولو ضرب أذنه فاستحشفت) ل ويستلم يكن فيها قصاص كاليد اذا

(٢)

شلت وفيما يجب فيها قولان :

أحدهما : ديتها كشلل اليد .

والقول الثاني : حكومة لأن شلل اليد ينذهب منافعتها في القبض

والبسط وليس كذلك في استحشاف الأذن فان قطعت بعد استحشافها

كان فيها حكومة ولا تنقص الحكومتان من دية الأذن ، ويجوز أن

يكونا أكثر . (٣)

.....

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٢) في ب- زيادة كلمة حكومة وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : قليوبي ١١٥/١١٣/٤

٨ / ( مسألة )

قال الشافعي : والسن بالسن كان القاطع أفضل طرفا أو اذنا ما

لم يكن به نقص أو شلل ،

( ١ ) ( ٢ )

( ٣ )

وهذا نص الكتاب في السن لتمييزه عن غيره فيجوز القصاص في الثنايا

والرباعيات والأنياب والأضراس فيقتص بها إذا قلعت بمثلها من

أسنان الجاني فيقلع من \* سنانه مثل ما قلع فيقتص من البيضاء

بالسوداء أو الخضراء ومن سن الشاب بسن الشيخ ومن القوة بالضعيفة

ومن الكبيرة بالصغيرة ومن المشد به بالمتحركة إذا كانت منافعها باقية

ولا قود في السن الزائد إلا أن يكون للجاني مثلها في مثل موضعها

( ٤ )

فيقتص منها .

فان كسر سنه وأممكن أن يكسر سن الجاني مثل كسره اقتص منه ، وان

( ٥ )

لم يمكن فلا قصاص وكان عليه دية السن وهي خمس من الابل بقسط

ما كسر منها من نصف أو ثلث أو ربع ويكون بقسطه على ما جرح في اللثة

وظهر منها وان كان لو قطعها من أصلها يجب فيها أكثر منها كما لو

١/١٢٨

قطع أصابع كفّه وجب فيها ديتها ولو قطعها مع الكف لم يجب فيها أكثر

منها ولا تؤخذ ثنية برباعية ولا ناب بضرس ولا يميني بيسرى ولا عليا بسفلى .

( ١ ) تقدم الكلام عليها وما المراد بنص الكتاب ص ٦٦

( ٢ ) في ( ب ) صح بها حيث قال : هو نص للشافعي رضي الله عنه .

( ٣ ) في ب - فيه في الثنايا .

( ٤ ) أنظر هذه المسألة في قليوبي ١١٩/٤

( ٥ ) في ب - دية من السن .

٩ / ( مسألة )

~~~~~

( ١ ) قال الشافعى : ولو كان قاطع الكف ناقصا اصبعاً قطعت يده

وأخذت منه ارش اصبع ، اعلم أنه لا يخلو كف القاطع والمقطوع من أربعة أحوال :

احدها : أن تكونا كاملتي الأصابع .

والثانى : أن تكونا ناقصتي الأصابع .

( ٣ )

والثالث : أن يكون كف المقطوع كاملاً وكف القاطع ناقصاً ،

والرابع : أن يكون كف المقطوع ناقصاً وكف القاطع كاملاً . فان استويا فى

الكمال والنقص جرى القصاص بينهما فى الكاملة بالكاملة والناقصة بالناقصة

( ٤ )

اذا كان النقص فيهما متساويا .

وان كانت يد المقطوع كاملة الأصابع ويد القاطع ناقصة اصبعاً فهى مسألة

( ٥ )

الكتاب وله أن يقتص من كف الناقصة ويأخذ منه دية الاصبع التى نقصت

---

( ١ ) فى ب - رضى الله عنه .

( ٢ ) فى مختصر المزنى ولو كان قاطع اليد . أنظر ٢٤٢ / ٨

( ٣ ) فى ب - يد المقطوع .

( ٤ ) أنظر هذه المسألة فى قليوبى ١١٤ / ٤ - ١١٧

( ٥ ) يعنى الواردة فى أصل المسألة والواردة فى نص الشافعى من الأم .



(١)

وقال أبو حنيفة يقتص من كفه الناقصة بكفه الكاملة ولا شيء له ففى  
الاصبع الناقصة احتجاجا بأنه لما لم يعتبر فى قود النفوس نقصان  
الأطراف لدخولها فى النفس لم يعتبر فى قصاص الأطراف ما تخلصها  
من نقص .

(٢)

ولأنه لما كان أخذ الشلا بالسليمة ( اذا رضى بها المقطوع ) لا يوجب ١٢٨/ب

الرجوع بنقص الشلل كذلك أخذ الناقصة بالكاملة لا يوجب ( الرجوع  
(٣)

بأرش النقص ، ولأن القصاص ) يوجب وضع السكين من القاطع ففى

موضعها من المقطوع وقد فعل ذلك فى الكف الناقصة فصار مستوفيا  
(٤)

للحق . ودليلنا قول الله تعالى : ( وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم

به ) والمثل مثلان مثل فى الخلقة ومثل فى القيمة وليست الكف الناقصة  
(٥)

مثلا فى الخلقة ولا مثلا فى القيمة فلم تكافئ ما فضلت عنها فى الخلقة

والقيمة واذا عدم مثل الخلقة فى الناقصة أوجب العدول الى مثلها

فى القيمة وهى الدية ، ولأن كل عضو أخذ قودا اذا كان موجودا أخذت

(١) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه فى تبين الحقائق ١٣٤/٦

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٤) قليوبى ١١٩/٤

(٥) فى (ب) ولم يجز أن تكافئ .

د يقه اذا كان مفقودا كما لو قطع أصابعه وكان للقاطع بعضها ، ولأن  
المقطوع مغيرا بين القصاص والدية فلما لم يؤثر نقصان كفه في نقصان  
الدية لم يؤثر نقصانها في نقصان القصاص . فأما جمعه بين النفوس  
والأطراف فقد تقدم الفرق بينهما ، وأما اعتباره بالشلل فلا يصح لأن  
الشلل تامة الأصابع ناقصة المنافع وهذه ناقصة الأصابع والمنافع فافترقا  
وأما اعتباره بوضع السكين في موضعها من المقطوع فان استوفيا ففي  
الوضع فقد اختلفا في التمام فلم يجز أن يستوفى الناقص بالتام .

.....

٩/أ ( فصل )

~~~~~

٩/١٢٩ وان كان كف المقطوع ناقصة الأصابع وكف القاطع كاملة الأصابع لم يقتصر  
من كفه الكاملة بكف ناقصة ، ويلزم أبا حنيفة أن يقول بهذا كما قاله  
في نقصان كف القاطع وكمال كف المقطوع فان قاله فقد جرى فيهما على  
( ١ )  
قياس ( وان لم يقله فقد ناقض مذهبه في الموضعين مستمر على القياس ) ،  
فاذا كانت كف المقطوع ناقصة اصبعاً سقط القصاص في كف القاطع لزيادة  
أصبعه التي لا قصاص فيها ولا يمكن استيفاؤها مع قطع الكف فوجب  
( ٢ )  
استيفاء الكف لحفظ الاصبع الزايد . واقتصر من أصابعه التي للمقطوع  
مثلها واستبقى للقاطع الإصبع التي فقدت من المقطوع وأخذ منه أرش  
الكف المستبقى له ولا يبلغ بأرشها دية اصبع لأنها تبع للأصابع .

.....

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من قوله وان لم يقله الى قوله مستمر على  
القياس .

( ٢ ) في ( ب ) لزيادة الاصبع .

١٠ / ( مسألة )

قال الشافعي : <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup> فان كانت شلا فله الخيار ان شاء اقتص لأنه أخذ  
أقل من حقه وان شاء أخذ دية اليد وهذا صحيح ، اذا قطع الأشل  
<sup>(٣)</sup>  
اليد يدا سليمة ( فان أراد القصاص من الشلا بيده السليمة كان له  
لأن أخذ الأنقص بالأكمل يجوز وأخذ الأكمل بالأنقص لا يجوز ، فان  
<sup>(٤)</sup>  
أراد أن يقتص من الشلا ليأخذ مع القصاص ( أرش النقص لم يجوز كما  
لو قتل كافر مسلما فاراد ولي المسلم أن يقتص ) من الكافر ويأخذ  
فضل الدية لم يجوز ، فان خيف على القاطع الأشل ان قطعت يده  
الشلا أن لا تتدخل عروق الدم بالشلل الذي لا يلتحم ويتحقق تلفه لم  
١٢٩ ب /  
يقتص منه لأنه يصير اقتصاصا من يد بنفس .  
<sup>(٥)</sup>

.....

.....

- (١) في (ب) رضى الله عنه .
- (٢) في (ب) فاذا
- (٣) في ب زيادة ( لم يكن الشلا مكافئة لها لنقصها عن كمال السلامة  
فان أراد المقطوع أعطى دية يد سليمة ) .
- (٤) ما بين القوسين ساقط من ب
- (٥) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

الروضة ١٩٢/٩

وقليوبي ١١٧/٤ - ١٢٠

( ١١ / مسألة )

قال الشافعي : فان كان المقطوع أشلا لم يكن له القود فيأخذ أكثر

وله حكومة يد شلاً ، لا يجوز أن يقتص من اليد السليمة باليد الشلاً ،

( ٣ )

وقال داود يقتص من السليمة بالشـ لا اعتباراً بمنطلق الاسم

كما يقتص من القوة بالضعيفة ومن الصحيحة بالمريضة ، ولأنه لما اقتص

من الأذن السليمة بالأذن المستحشفة والاستحشاف شلل كذلك شلل

( ٤ )

اليـ وهذا خطأ لقول الله تعالى :

( وجزاء سيئة سيئة مثلها وليست الشلا مثلاً لسليمة فلم يجز أن تؤخذ

( ٥ )

بها ولأن البصير اذا قلع عيناً قائمة لا تبصر لم يقتص بها من عينه المبصرة

( ٦ )

مع وجود الحياة فيما ( قلع فكان شلل اليد مع هذه الحياة فيها ) أولى

أن لا يقتص منها من يد ذات حياة .

---

( ١ ) في ب رضي الله عنه .

( ٢ ) في ب فلو

( ٣ ) تقدمت ترجمته ص

( ٤ ) في ب لقوله تعالى

( ٥ ) في ب - بلغ بالباء وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

(١)

فان قيل لو كانت الشلا ميتة لما حل أكلها من الحيوان المذكور

(٢)

قيل انما حل أكل لحمها وان كانت ميتة لأنها صارت تبعا لمذكا

كالجنين اذا مات بذكاة أمه ، ولأن قطع الشلا من حي كقطعها من

ميت لأنها في الحالين ميتة وقطعها من الميت لا يوجب القصاص فكذلك

قطعها من الحي .

فان قيل فقطعها من الميت لا يضمن بالأرض وقطعها من الحي

مضمون بالأرض فجاز أن تضمن بالقود وان لم يضمن به يد الميت :

قيل لأن اليد تتبع للجسد وجسد الميت غير مضمون فلم تضمن يسده

(٣)

وجسد الأشلى مضمون وضمنت يده وخالف نقص الضعف والعرض لوجود

الحياة معهما وحصول النفع بهما .

فأما الأذن المستحشفة ففي الاقتصاص بها من السليمة قولان : -

أحدهما : لا قصاص كاليد الشلاء .

(١) في ب المذكي بالألف المطوية وهو الصواب لأنها منقلبه

عن ياء .

(٢) في ب أكلها .

(٣) في ب - بخلاف .

والقول الثانى : يقتض بها من السليمة بخلاف اليد الشلاء

(١)

والفرق بينهما أن منفعة الأذن هو حصول الجمال بها وهذا

موجود فى المستحشفة كوجوده فى السليمة ومنفعة اليد قبضها

(٢)

وبسطها وبالعمل بها وهذا مفقود فى الشلاء موجود فى السليمة

(٣)

فافترقا .

.....

---

(١) فى ب - الكمال .

(٢) فى ب - والعمل بها .

(٣) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

- الروضة ٩ / ١٩٢

- الأم ٦ / ١٢٣

- الشامل ٦ / ٢٨

١/١١ ( فصل )

~~~~~

فأما اذا قطع الأشل يدا شلاً ففي القصاص وجهان :

(١) (٢)

أحدهما : وهو يحكى عن أبى اسحاق المروزي أنه لا قصاص بينهما

واعظم بأن العلة في الأبدان تتفاوت ولا يعرف منتهاها فصار الشللان

(٣)

مختلفين فسقط القصاص فيه ،

(٤)

والوجه الثانى : وهو قول أبى على بن أبى هريرة وأكثر أصحابنا أن

(٥)

القصاص فيه واجب لأن تفاوت الشلل يكون في نهايته ويكون في أحدهما

أكثر سراية منه في الآخر ولسنا نستوفي القصاص الا في حد القطعة

تساويا في نقصه فجرى القصاص بينهما في الشلل كما يجرى مع السلامة

١٣٠/ب الا أن يكون الشلا من المقطوع يمينه ومن القاطع يسراه فلا قصاص

بينهما لأنه لا يجوز أن يقتصر من يمينى ويسرى وسواء كان الشلل حادثا

مع الولادة أو طارئا بعدها .

---

(١) في ب لا يوجد اسحاق وهو خطأ والصواب ما جاء في الأصل .

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٦٠ .

(٣) في ب - غير متماثلين .

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٩٠ .

(٥) في (ب) لأحدهما .



١٢ / ( مسألة )

( ١ ) قال الشافعي : ولو قطع اصبعه فتأكلت فذهبته أقيد من الأصبع وأخذ

( ٢ )  
( ٣ ) أرش يده الا اصبع وهذا كما قال .

اختلف الفقهاء فيمن قطع اصبع رجل فسرى القطع الى أن تأكلت كفه

ثم اندملت فذهب الشافعي الى وجوب القصاص عليه في الاصبع دون

الكف فأوجب في الجناية دون السراية .

( ٤ )  
وقال أبو حنيفة : لا قصاص عليه في الاصبع ولا في الكف فأسقط في

( ٥ )  
الجناية والسراية ، وقال آخرون : يجب عليه القصاص في جميع

الكف فأوجبوه في الجناية والسراية .

واستدل أبو حنيفة على سقوط القصاص في الجناية والسراية لبنائه على

أصله في أن قطع اليد اذا سرى الى النفس وجب القصاص في النفس

دون اليد فكان القصاص عنده معتبرا بالسراية دون الجناية . وليس في

( ٦ )

السراية هاهنا قصاص فسقط في الجناية .

---

( ١ ) في ( ب ) رضى الله عنه .

( ٢ ) في المختصر فذهبته كفه انظر المختصر ٢٤٢ / ٨ وكذلك في ( ب )

( ٣ ) في المختصر الا اصبعها بالنصب .

( ٤ ) أنظر ترجمته ص ٩ . وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١١٢ / ٦

( ٥ ) هؤلاء الآخرون هم :

(١) واحتج بحده بأمرين : أحدهما : أن الجناية إذا لم تضمن سرايتها بالقود لم تضمن أصلها بالقود كالخطأ .

والثاني : أن هذه الجناية قد اجتمع فيها فوجب للقصاص بالمباشرة وسقط له بالسراية وإذا اجتمع في الجناية موجب ومسقط ،

١/١٣١ غلب حكم الاسقاط على الايجاب كالعامة إذا شارك خاطئا . والدليل

على وجوب القصاص في الجناية دون السراية قول الله تعالى :

( والجروح قصاص ) والجرح مختص بالجناية دون السراية ولأن كل جناية ( ٣ )

وجب القصاص فيها مع عدم السراية ( وجب القصاص فيها مع وجود

( ٤ ) السراية ) قياسا على قطع يد الحامل إذا سرى إلى اسقاط حملها .

ولأنه لا يمتنع وجوب القصاص في الجناية وإن انتهت إلى ما لا قصاص

فيه كمن رمى رجلا بسهم فنفذ السهم إلى آخر وماتا وجب القصاص للأول

دون الثاني .

( ٥ ) ولأننا على أصلنا في أنه لا يسقط القصاص في الجناية وإن اقتصر في

السراية وبه نقابل أصلهم .

= ( ٦ ) خلاصته : القصاص في النفس والمعاني كما يكون بالمباشرة يكون بالسراية

أما في الأطراف فالقصاص بالمباشرة فحسب دون السراية .

( ١ ) المراد به أيضا أبو حنيفة .

( ٢ ) في ب - لما لم تضمن .

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ب .

( ٤ ) في ب - يد الجاني وهو خطأ والصواب ما اثبتناه .

( ٥ ) في ب - ولأننا نبنيه . . وهو الصواب لوضوح المعنى

وقياسهم على الخطأ فاسد بسراية الجناية الى الحمل ، ثم المعنى  
 (١) في الخطأ سقوط القصاص مع الاند مال ( فسقط مع السراية ووجوب )  
 القصاص في العمد مع الاند مال فوجب مع السراية ، وأما قياسهم على  
 شريك الخطأ فالمعنى فيه مع فساد به بالسراية الى الحمل هو أن قتل  
 الشريكين حادث بالسراية ولم يتميز سراية العمد من سراية الخطأ  
 فسقط القود عنهما بسقوطه عن أحد هما وحكم الجناية في مسألتنا متميز  
 (٢) عن السراية فلم يكن سقوط القود في أحد هما ( موجبا لسقوطه فيهما  
 (٣) كما لو قطع أحد هما ) يده عمدا وقطع الآخر يده الأخرى لما تميز  
 فعل أحد هما من فعل الآخر لم يكن سقوط القود عن أحد هما موجبا  
 (٤) لسقوط القود عن الآخر .

(١) في ب - مع العمد مع الاند مال .

(٢) في ب - ما بين القوسين ساقط .

(٣) في ب متميز عن حكم السراية

(٤) ما بين القوسين ساقط .

أنظر معنى المحتاج ٣٦/٤

وقليوب ١٢٨/٤

(٥) في ب - لم يتميز .

(٦) أنظر معنى المحتاج ٣٦/٤

وقليوب ١٢٨/٤

١٢/أ ( فصل )

~~~~~

(١) ١٣١/ب واستدل من <sup>(١)</sup> أوجب القصاص في الجناية والسراية بأمرين ( أحدهما :

أنه لما وجب القصاص في السراية ) اذا انتهت الى النفس كان أولى <sup>(٢)</sup>

(٣)

أن تجب فيها اذا كانت دون النفس ،

والثاني : أنه لما وجب القصاص فيها اذا سرت الى ذهاب البصر

وجب اذا سرت الى طرف . والدليل على سقوط القصاص في السراية

وان وجب في الجناية ان ما أمكن مباشرة أخذه بغير سراية كان انتهاء

السراية اليه غير مقصودة ، وما لم يقصد بالجناية جرى عليه حكم الخطأ

في سقوط القود وهذا المعنى فرقنا بين السراية الى النفس في وجوب

(٤)

القود لأن النفس لا تؤخذ الا بالسراية لأنها مضمية تسرى في جميع

البدن ، ويبين السراية الى الطرف في سقوط القود لأنه يمكن أن يؤخذ

بالمباشرة دون السراية ، وكذلك السراية الى ذهاب البصر لأنه محسوس

غير مشاهد لا يؤخذ في الأغلب الا بالسراية .

---

(١) المراد به الفريق الثالث .

(٢) ما بين القوسين مكرر من ( ب )

(٣) في ب - اذا انتهت وهو خطأ والصواب ما اثبتناه

(٤) في ( ب ) معينه وهو خطأ لا معنى لها وما جاء في الأصل هو الصواب .

١٢/ب ( فصل )

~~~~~

فإذا ثبت وجوب القصاص في الجناية دون السراية قيل للمجنى عليه

انت بالخيار في الجناية بين القصاص<sup>(١)</sup> أو الدية فان عفا عن القصاص

(٢)

ففيها الى الدية كان له دية الكف ( كلها وهي نصف الدية خمسون

(٣)

من الابل ) وكان دية الجناية منها وهي دية الاصبع المقطوعة عشر

(٤)

(٥)

من الابل دية عن محض تحب من مال الجاني حالة وفي دية السراية

١/١٣٢

الى الكف وهي أربعون من الابل وجهان :

(٦)

أحدهما : وهو قول ابي اسحاق المروزي أنها لسقوط القصاص

(٧)

ففيها دية خطأ مؤجلة على العاقلة .

(٩)

(٨)

والوجه الثاني : وهو ظاهر قول ابي علي بن ابي هريرة أنها دية

عمد تجب حالة من مال الجاني لأنها جناية واحدة فلم يختلف حكم أرشها .

- 
- |     |                              |
|-----|------------------------------|
| (١) | من ( ب ) القصاص مكرر         |
| (٢) | ما بين القوسين ساقط من ( ب ) |
| (٣) | في ب - كان ساقطه             |
| (٤) | في ب - دية صحيحة الاصبع .    |
| (٥) | في ب كلمة مال ساقطة          |
| (٦) | ما بين القوسين ساقط من ب     |
| (٧) | تقدمت ترجمته ص ١٦٠           |
| (٨) | تقدمت ترجمته ص ١٩٠           |
| (٩) | في ب دية ساقطة               |

وان طلب المجنى عليه القصاص في الجناية اقتص له من اصبع الجاني  
وأخذ منه أربعة أخماس دية الكف لذهابها بالسراية عن جناية وذلك  
أربعون من الابل هي دية أربع أصابع وأصولها من الكف .

( ١ )

واختلف أصحابنا هل يدخل فيها أرش أصل الاصبع المأخوذة قودا  
أم لا على وجهين : -

أحدهما : أنه قد دخل في حكم القصاص تبعاً لدخوله في حكم الدية  
تبعاً .

( والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق المروزي أن أصول الأصابع  
في الكف تكون ) تبعاً لها في الدية ولا تكون تبعاً لها في القصاص  
ألا ترى أنه لو قطع أصابعه الخمس كان عليه خمسون من الابل ولو  
قطعها مع الكف وجبت عليه الخمسون من غير زيادة فصارت الكف  
تبعاً للأصابع في الدية .

ولو قطع أصابعه الخمس ثم سرت إلى الكف اقتص من خمس أصابعه  
ووجب عليه أرش الكف ولم يكن أرش الكف تبعاً للقصاص فاقضى هذا

---

( ١ ) منها ساقط من ( ب )

( ٢ ) من قوله والوجه الثاني إلى قوله تبعاً لها

ساقط من ( ب ) .

(١)

التعليق أن يؤخذ منه أرش ما يجب للأصبع المقتص منها من الكف

١٣٢/ب مضافا الى دية الأصابع الأربع وهل يكون جميعه حالا في مال

الجاني أو مؤجلا على عاقلته على الوجهين الماضيين ، (٢)

.....

---

(١) ف ب في الاصبع

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - مغنى المحتاج ٣٦/٤

٢ - قليوبى ١٢٨/٤

٣ - الروضة ٢٠٢/٩ وما بعدها .

٤ - الشامل ٢٨/٦

٥ - البيان للحرانى ٢١/٨

٦ - تنمة الابانة ٤٣/٩

٧ - المهذب ١٨٢/٢

( ١٣ / مسأله )

- (١) (٢) (٣)
- قال الشافعي : ولا ينتظر به اشتراط الى مثل جنايته أم لا ؟ وهذا صحيح . اذا اقتص من اصبع الجاني فسرت الى كفه كسراية جنايته من اصبع المجنى عليه الى كفه لم تكن السراية قصاصا من السراية ،
- (٤) (٥)
- ( فهلا كانت السراية الى الأطراف قصاصا ) كما كانت السراية الى النفس قصاصا قيل النفس لا تؤخذ بالمباشرة وانما تؤخذ بالسراية والأطراف تؤخذ بالمباشرة دون السراية ولذلك وجب القصاص في سراية النفس ولم تجب في سراية الأطراف .
- (٦)

- (١) في - ب - رضي الله عنه .
- (٢) هذه الكلمة غير مفهومة وفيها تحريف وقد وردت هكذا في المختصر بقول في ٢٤٢/٨ ما لفظه ولم ينتظر به أن يراقى الى مثل جنايته أولا . قال المصحح . تعليقا . قوله : ولم ينتظر الخ هكذا في النسخة على تحريف فيها واختلاف ، فتحصر كتبه مصححه .
- (٣) العبارة فيها تحريف وجوابها قال الشافعي ولا ينتظر به السراية الى مثل جنايته أولا .
- (٤) لعل هنا نقص فلو قال فان قيل فهلا . . الخ لكان أولى .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٦) أنظر المعنى ٤٥/٤ والروضة ٢٢٤/٩ وقلوبى ١٢٣/٤



( ١ )

فان قيل أفليس لو شجه موضحة فسرت الى ذهاب بصره فاقتص من

( ٢ )

موضحة الجاني فسرت الى بصره كانت ( السراية ) قصاصا وليس ذلك

سراية الى نفس فهلا كان في السراية الى الطرف كذلك قيل لأن أخذ

( ٣ )

البصر يكون بالسراية الى ( ذهاب ) كالنفس لأن ضوء البصر غير

مشاهد ولذلك وجب القصاص في السراية الى ذهاب البصر قصاصا .

.....

---

( ١ ) في ب - واقتص

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

١٣ / أ ( فصل )

~~~~~

فإذا ثبت أن سراية القصاص الى الكف لا تكون قصاصا من سراية

الجنابة الى الكف فإذا اقتصصنا من اصبع الجاني أخذنا منه الباقي

من دية الكف على ما وصقنا ولم ينتظر بأصبعه أن تنتهي في السراية ١٣٣ / أ

( ١ )

الى مثل ( سراية ) جنابته لأنها لو انتهت اليه لم يكن قصاصا فلم يكن

( ٢ )

لانتظار وجه وهو معنى قول الشافعي انتزاعا الى مثل جنابته

أولا . فان سرت أكلة الكف الى نفس المجنى عليه بعد الاقتصاص من

اصبع الجاني نظر فان كانت السراية الى نفسه بعد أخذ دية باقي

( ٣ )

كفه فلا قصاص له ( في النفس لأنه قد استوفى بعض ديتها فيستوفى

ما بقي من دية النفس وذلك نصف الدية لأنه قد أخذ بالقصاص )

والأرش نصفها الآخر ، وان كانت السراية قبل أخذ الباقي من دية

( ٤ )

كفه ففي وجوب القصاص في النفس وجهان : بناء على اختلاف أصحابنا

في دية السراية الى الكف هل يكون دية عمد أو خطأ أحد الوجهين

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٢ ) غير مفهومه . والصواب السراية . . الخ .

( ٣ ) من قوله : في النفس لأنه . . الى قوله : لأنه قد أخذ القصاص ساقط

من ( ب )

( ٤ ) بناء ساقطه من ( ب )

(١)

وهو قول أبي اسحاق المروزي انها دية خطأ فعلى هذا لا قود في

السراية الى النفس ويعدل الى استكمال الدية فيأخذ تسمين من

الابل لا تقتصاصه من اصبع ديتها عشر من الابل . وعلى هذا لو سرى

القصاص من الجاني الى نفسه لم تسقط عنه الدية ،

(٢)

والوجه الثاني : وهو مقتضى قول أبي علي بن أبي هريرة وقول :

(٣)

أبي حامد الاسفرائيني انها دية عمد فعلى هذا يستحق القصاص من

(٤)

النفس الا أن يحفو الى الدية فيعطأها الا دية اصبع وعلى هذا

لو سرى القصاص من اصبع الجاني الى نفسه كانت سرايته قصاصا لأن

(٥)

سراية جنايته موجبة للقصاص . والله أعلم .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٢) تقدمت ترجمته ص ٩٠

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٩٤

(٤) في ب على الدية وما في الأصل أولى .

(٥) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - المغنى ٤/٤٥

٢ - الروضة ٩/٢٢٤

( ١٤ / أ ) مسألة

~~~~~

- (١) قال الشافعي : ولو سأل القود ساعة قطع اصبعه أقد به فان ذهب  
١٣٣/ب كف المجنى عليه فعلى الجاني أربعة أخماس ديتها ، وهذا كما قال .  
يجوز القصاص في الأطراف <sup>(٢)</sup> قبل اندامها ، وقال أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> ومالك <sup>(٤)</sup>  
والمزني <sup>(٥)</sup> لا يجوز أن يقتص من طرف أو جرح حتى يندمل أو يسرى  
الى النفس ، وبناء أبو حنيفة على أصله الذي تقدم فيه الكلام معه من  
أن سرايته الى ما دون النفس موجبة لسقوط القود فيه احتجاجا برواية ابن  
جريج عن ابن الزبير عن جابر أن رجلا جرح <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> فأراد أن يستقيده

- (١) في (ب) زيادة رضى الله عنه .  
(٢) في (ب) زيادة عند انمالتها وقبل اندامها .  
(٣) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه في  
(٤) " " " ٨٨ " " "  
(٥) المزني هو الامام الجليل اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن  
اسحاق المزني أبو ابراهيم ناصر المذهبي ودر سائه روى عن الشافعي  
ونعيم بن حماد وجماعه قال فيه الشافعي : لولنظر الشيطان لغلبيه  
وروى عنه ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما . له عدة مؤلفات أهمها المختصر  
الذي اختصر فيه علم الشافعي في المذهب . ولد سنة ١٧٥ وتوفي سنة  
٢٦٤ هـ أنظر الطبقات ١/٢٣٨ وأنظر مذهبه في المختصر ٨/٢٤٢  
(٦) في (ب) ابن سريج بالسين وهو خطأ ، وما في الأصل هو الصواب لأنه  
يعد من أصحاب الحديث وله روايات في الفقه . أما ابن سريج فهو  
أحد علماء الشافعية . وأنظر ترجمة ابن جريج في ص ١٢١ وورد في سند =

- فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستقاد من الجراح حتى يبرأ  
 (١) (٢) (٣)  
 المجروح . وروى يزيد ابن عياض عن ابن الزبير عن جابر أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال يستأننا بالجراحات سنة . (٤) ولأن القود أحد البدلين  
 فلم يجوز استيفاؤه قبل استقرار الجناية كالدية ، ولأن القود من الطرف  
 (٥)  
 قبل استقرار الجناية قد يجوز أنه يسرى الى نفس الجاني قبل سرايته  
 الى نفس المجنى عليه فان جعلتموه قصاصا في النفس كان سلفا في قتل  
 (٦)  
 قبل استحقاقه وذلك غير جائز . (٧)

- الحديث أنظر الدارقطني ٨٨ / ٣ =  
 (٧) أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا هم أبو الزبير المكي  
 صدوق الا أنه يدلس روى عن جابر وابن عباس وعنه أيوب والسفيانان  
 توفي سنة ١٢٦ هـ أنظر الخلاصة ص ٣٥٨ والتقريب ص ٣١٨  
 (٨) هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن  
 سلمة الأنصاري السلمي يكنى أبا عبد الله وأبا عبد الرحمن أحد المكثرين  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد الفزوات وفضائله كثيرة توفي سنة  
 ٧٤ وقيل سنة ٧٣ وقيل ٧٧ والأول أرجح أنظر الاصابة ٢١٣ / ١  
 (٩) لم أقف على اسم ذلك الرجل وكل الروايات تقريبا لم تذكر اسمه .  
 (١) المصنف ٤٥٢ / ٩ والدارقطني في الحدود ٨٨ / ٣  
 (٢) هو يزيد بن عياض الليثي أبو الحكم المدني روى عن الأعرج والزهري  
 وعنه سعيد بن أبي مريم وابن أبي فديك منكر الحديث توفي بعد المائة .  
 أنظر الخلاصة ص ٤٣٣ والتقريب ص ٣٨٤  
 (٣) تقدمت ترجمته ص ١٣٦  
 (٤) خرجه الدارقطني أنظر ٨٨ / ٣ وفيه ضعف لأن فيه يزيد بن عياض منكر  
 (٥) في (ب) ويجوز الحديث  
 (٦) في (ب) في محل استحقاقه .  
 (٧) في (ب) زيادة سطر تقريبا من قوله غير جائز بعده (قصاصا وان أخذتم =

ود ليلنا رواية أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلاً طعن رجلاً (١) (٢) (٣)  
 ١٣٤/ب بقرن في ركبته فأتى النبي صلى الله عليه وسلم . يستقيد فقيل له  
 حتى تبرأ فأبى وعجل فاستقاد فخرجت رجله وربت رجل المستقاد منه  
 فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ليس لك شيء أنت أبيت ، (٤)  
 فدل هذا الحديث على ثلاثة أشياء : أحدها تعجيل القود قبل  
 الاندمال ، والثاني : أن تأخيره الى وقت الاندمال استحباب ،  
 والثالث : جواز القود من الجناية بغير الحديده لأن الجناية كانت بقرن .  
 وهذا الحديث ذكره الدارقطني في سننه . ولأن القود واجب بالجناية  
 والاندمال هافيه من الله تعالى لا توجب سقوط القود وسرايتها لا تمنع  
 من استيفائه فوجب أن يكون استقرار الجناية على أحد الحالين غير  
 مانع من تعجيل القود . (٥)

= الدية كتم جمعتم بين القصاص والدية وذلك غير جائز ( لوحة ١٤/١٥ )

(١) هو أيوب بن أبي تميمه كيسان السخيتاني القزى أبو بكر البصرى الفقيه

أحد الأئمة عن عمرو بن سلمة والحسن عنه ابن سيرين والسفيان ناني توفي

سنة ١٣١ هـ أنظر الخلاصة ص ٤٢ . والتقريب ص ٤١

(٢) تقدمت ترجمته ص ١١٠

(٣) تقدمت ترجمته ص ٥١٨

(٤) أخرجه في المصنف ٤٥٢/٩ والدارقطني في الحدود ٨٨/٣

(٥) في (ب) القولين . وما في الأصل أصح .

ولأن ما استحق فيه القود لم يلزم تأخير كالمندمل ، فأما استدلالهم  
بالخبر الأول فمحمول على الاستحباب بدليل خبرنا ، وأما الخبر الثاني  
(١)  
فمتروك من وجهين : أحدهما : ضعف راويه قال الدارقطني : يزيد  
بن عياض ضعيف متروك .

والثاني : أن تقدير تأخير بالسنة لا يلزم بالاجماع .  
وأما الجواب عن قياسهم على الدية فهو أن للشافعي في أخذ دية  
الطرف قبل اندماله قولان : (٢) (٣)

أحدهما : قاله في كتاب المكاتب : لو جنى السيد على عبده المكاتب  
فقطعه كان له أن يعجل ارش يده قصاصا من كتابته فخرجه أصحابنا  
قولا في جواز تعجيل الارش قبل الاندمال .

١٣٤ ب/ فعلق هذا ان كان أرش الجناية أقل من دية النفس أخذ جميعها ،  
وان كان أكثر من دية النفس كقطع يده . ورجليه فقد اختلف أصحابنا  
في أخذ ما زاد على دية النفس على وجهين حكاهما أبو حامد  
(٤)  
الاسفرائيني .

- 
- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب)  
(٢) في (ب) الصلب وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .  
(٣) في (ب) وقبل اندماله أي بزيادة الواو  
(٤) تقدمت ترجمته ص ١٩٤

أحدهما : يؤخذ منه ديات الأطراف ( وان كانت أبعد من ) دية

النفس ( اعتبارا بحال الجناية كالقود .

( ١ )

والوجه الثاني : حكاه عن أبي اسحاق المروزي أنه لا يؤخذ منه أكثر

( ٢ ) ( ٣ )

من دية النفس ( لجواز السراية اليها فلا يجب أكثر منها فلا يؤخذ

( ٤ )

ما يجوز أن يسترجع فعلى هذا القول قد ) بطل أصل القياس

للتسوية بين الدية والقود في استيفائها قبل الاند مال .

والقول الثاني : وهو الصحيح المنصوص عليه من جميع كتبه والمعمول

( ٥ )

عليه عند سائر أصحابه أنه لا يجوز أخذ الدية قبل الاند مال وان

كان القود قبله .

والفرق بينهما أن القود لا يسقط بما حدث بعد الجناية من

( ٦ ) ( ٧ ) ( ٨ )

اند مال أو سراية فجاز أن يستوفى قبل استقرارها ، ودية الطرف

لا تستقر الا بعد الاند مال لأنه ان قطع اصبعاً أرشها عشر الدية

( ١ ) من قوله ( اعتبارا بحال الجناية . . الى قوله أكثر من دية النفس )

النفس ( ساقط من ( ب )

( ٢ ) في ( ب ) العبارة مختلفه هكذا ( فلا يجب التي يضمنها ) وما في الأصل

هو الصواب .

( ٣ ) في ( ب ) ولا يؤخذ .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٥ ) في ( ب ) أصحابنا

( ٦ ) في ( ب ) الاند مال

( ٧ ) في ( ب ) السراية .

( ٨ ) في ( ب ) في أن يستوفى .



(١) فقد يجوز أن يشاركه في قتل المجنى عليه مائة نفس فلا يلزم كل واحد

(٢)

من الجماعة من الدية الا عشر عشرها فيحتاج ان رد على قاطع الاصبع

الزيادة عليه فافترا . فان قيل فقد يجوز أن يحدث في القود مثله

(٣)

لأنه قد يجوز أن يشاركه قبل اندمال الاصبع خاطيء فتسرى الجنايتان

الى نفسه فيسقط القود على العامد ، قيل انما يسقط عن العاصد

(٥)

(٤)

في النفس اذا شاركه خاطيء مخرج النفس ( الحمد وخطأ ) ، فأما

الطرف الذي تفرد العامد بأخذه فلا يسقط القود فيه بمشاركه

الخاطيء له في النفس) وصار القود في الطرف محتوم الاستحقاق .

(٦)

وأما الجواب عن قولهم ان هذا يفيض عند السرايتين الى السلف

(٨)

(٧)

في القصاص فهو أن تقول لا تخلو السرايتان بعد الجناية والقصاص

(١) في (ب) وقد يجب الخ . .

(٢) في (ب) الى أن يرد الخ . .

(٣) في (ب) أن يشاركه

(٤) في (ب) الخاطيء له في النفس .

(٥) من قوله ( الحمد وخطأ ) الى قوله : الخاطيء له في النفس)

ساقط من (ب)

(٦) في (ب) الى التلف في القصاص .

(٧) في (ب) فهو أن نقول ساقطة .

(٨) في (ب) السرايتين . أى بالنصب .

(١) من أن تتقدم سراية الجناية أو سراية القصاص: فان تقدمت سراية (٢)

(٣) الجناية على سراية القصاص ( فقد استوفى بسراية القصاص ما وجب في سراية الجناية من القصاص .

وان تقدمت سراية القصاص على سراية الجناية ففيه وجهان :

(٤) أحد هما وهو محكى عن ابى اسحاق المروزي أنها تكون قصاصا وان

(٥) تقدمت على سراية الجناية ( ولا يكون ذلك سلفا لحد وشها عن

أ/١٣٥

قصاص قد استوفى بعد استحقاقه .

(٦) والسلف أن يقول اقطع يدى ليكون قصاصا ( من سراية الجناية (٧)

لتقدمها عليه ) .

(١) فى ب من أن يتعدى . .

(٢) فى (ب) تقديم وتأخير .

(٣) فى (ب) ساقط حوالى أربعة أسطر من قوله ( فقد استوفى - الى قوله :

وان تقدمت سراية القصاص . فيلاحظ .

(٤) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٥) فى (ب) فلا يكون

(٦) فى (ب) أن يعدل الى قطع يدى وهو خطأ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(١) (٢) (٣)  
والثاني لا يكون قصاصا لتقدمها على سراية الجناية وتميز الطرفين

عن السرايتين فعلى هذا يصير المجنى عليه مستحقا لدية النفس  
(٤)

( لفوات القصاص ) فيها بالسراية اليها وهى غير مضمونة لحدوثها

عن مباح وقد استوفى المجنى عليه من دية النفس عشرها وهى دية

١٣٥/ب الاصبغ المقتص منها فيرجع في مال الجاني بتسعة أعشار الدية وقد

استوفينا هذين الجوابين لما تعلق بهما من شرح المذهب .

.....

(\*)

(١) فى نسخة (ب) والوجه الثانى وهو قول ابى على بن خيران

أنها لا تكون قصاصا .

(٢) فى نسخة (ب) زيادة من سراية الجناية .

(٣) فى (ب) لتقدمها عليه .

(٤) فى (ب) ما بين القوسين ساقط .

(\*) نترجم لهذا الاسم الموجود فى النسخة لأخرى من الجزء الرابع عشر

١٤/ل ١٦/أ

هو الحسين بن صالح بن خيران الشيخ أبو على أحد أركان المذهب

كان اماما زاهدا ورعا من كبار الأئمة ببغداد عرض عليه القضاء وقاضى

القضاة فامتنع واغتفى بضعة عشر يوما ومدحه الوالى امام الناس قائلا

ما أردنا به الا خيرا . توفى سنة ٣٢٠ هـ أنظر الطبقة من ٢١٣/٢

( ١٥ / مسألة )

~~~~~

( ١ )

قال الشافعي : ولو كان مات منها قتلته به لأن الجاني ضامن لما  
حدث من جنايته والمستفاد منه غير مضمون له ما حدث من القود بسبب  
الحق .

قد ذكرنا أن سراية الجناية مضمونة على الجاني وسراية القصاص غير

( ٢ )

مضمونة على المقتص لحدوث سراية الجناية عن محذور وحدوث سراية  
القصاص عن مباح ، وإن سوى أبو حنيفة بين ضمان السرايتين فعلى  
هذا صورة مسألتنا أن تقطع أصبعه فيقتص من أصبعه ثم تسرى الجناية  
إلى نفس المجنى عليه فيجب أن يقتص له من نفس الجاني ، ولو كان  
المجنى عليه قد أخذ دية أصبعه ثم مات من سرايتها لم يقتص له من  
نفس الجاني لأن أخذه دية أصبعه عفو عن القصاص فيها وسراية مالا  
قصاص فيه غير موجبة للقصاص وله أن يرجع بتسعة أعشار الدية لأنه قد  
أخذ من دية الأصبع عشرها فصار مستوفيا لجميع الدية .

( ٣ )

.....

---

( ١ ) في ( ب ) رضى الله عنه .

( ٢ ) في ( ب ) لأن حدوث .. الخ

( ٣ ) في ( ب ) فيصير .

( ١٦ / مسألة )

قال المزني سمعت الشافعي يقول : لو شجه موضحة فذهب هبت منها

عيناه وشعره فلم يثبت ثم برأ اقتص من الموضحة فان ذهب عيناه ولم

يثبت شعره فقد استوفى حقه وان لم تذهب عيناه وثبت شعره زدنا ١/١٣٦

( ١ )

عليه الدية وفي الشعر حكومة مع الفصل من كلام المزني .

اعلم ان سرية الجنابة تنقسم ثلاثة أقسام :-

( ٣ )

( ٢ )

أحدها : أن تسرى الى النفس فيجب القصاص في السرية كوجوبه

في الجنابة لأن النفس تؤخذ تارة بالتوحيية وتارة بالسرية فوجب

( ٤ )

القصاص في الحالين وليست النفس عينا ترى فتفرد بالأخذ فلو سرى

قصاص الجنابة الى النفس كان وفاة لحق المجنى عليه .

( ٥ )

والقسم الثاني : أن تسرى الجنابة الى عضو في الجسد فالقصاص

في الجنابة دون السرية ويؤخذ أرش السرية مع القصاص من الجنابة

على ما مضى .

( ١ ) لا نقص هنا ولا بقية للفصل

( ٢ ) في ( ب ) فيجب القصاص له .

( ٣ ) في ( ب ) كوجوبه وهو خطأ وما في الأصل أصح .

( ٤ ) في ( ب ) ان ليست النفس . .

( ٥ ) من هنا فيه اختلاف في نسخة ( ب ) هذا نصه ( كسرية قطع الاصبع

الى الكف وسرية قطع الكف الى المرفق فالقصاص في الجنابة دون السرية

مع القصاص في الجنابة دون السرية على ما مضى ) .

فلو سرى قصاص الجناية مثل سراية الجناية لم يسقط به أرش سراية.

(١)

الجناية لما ذكرناه من حدوث سراية الجناية عن مضمون قصاص مضمونا

وحدث سراية القصاص عن غير مضمون فلم يصر مضمونا .

والقسم الثالث : أن تسرى الجناية الى ذهاب ضوء العين كالموضحة

في الرأس اذا ذهب بها ضوء العين فالذي نقله المزي عن الشافعي

نصا في هذا الموضع ان القصاص في السراية اليه واجب لأن ضوء العين

ليس بشخص يسرى فيؤخذ بضلع العين تارة وبالسراية أخرى فأشبهه النفس

١٣٦/ب فاقضى أن يجب القصاص في السراية اليه . كما يجب في السراية الى

النفس فيصير هذا ملحقا بالقسم الأول .

(٢)

وقال أبو حنيفة : لا قصاص في الموضحة ولا في السراية كما لا يجب

في الاصبع ولا في السراية الى الكف .

(٣)

وقال أبو يوسف : يجب القصاص في الموضحة وفي السراية الى

ضوء العين وان لم يجب في الاصبع والسراية الى الكف ،

---

(١) في (ب) عن غير مضمون وهو غلط وما في الأصل هو الصواب .

(٢) أنظر مذهبه في : تبين الحقائق ١٣٥/٦

(٣) تقدمت ترجمته ص ٩٠ وأنظر مذهبه في تبين الحقائق

(١)

وخرج أبو اسحاق المروزي قولا ثانيا لم يساعده عليه غيره أن السراية

الى ضوء الحين لا توجب القصاص كما لا توجه السراية الى أعضاء

(٢) (٣) (٤)

الجسد لأنهما سرايتان الى ما لا يقرب النفس وجعله ملحقا بالقسم

الثاني .

فأما السراية الى ذهاب الشعر فلا يوجب القصاص لأن الشعر عين

تري يمكن أن يقصد بالأخذ فصار كسائر الأعضاء .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ص ١٦٠

(٢) في (ب) الى ما دون النفس .

(٣) في (ب) وجعل .

(٤) في (ب) زيادة ذلك .

أ/١٦ ( فصل )

~~~~~

فإذا تقرر ما ذكرناه من هذه المقدمة فصورة مسألتنا في رجل شج  
رجلا موضحة فذهب منها ضوء عينيه وشعر رأسه فعلى منصوص الشافعي  
في وجوب القصاص في السراية الى ضوء العين يقتص من موضحة الجاني  
فان ذهب منها ضوء عينه وشعر رأسه فقد استوفى المجنى عليه حقه  
وان لم يذهب منها ضوء عينه ولا شعر رأسه أخذ منه حكومة ففى  
( ١ )

الشعر الزائد على موضع الموضحة ( لأن الشعر الذى فى موضع  
الموضحة ) قد دخل فى القصاص منها أو فى أرش ديتها ولا يعالج  
شعره حتى يذهب ولا يعود ثبانه لأنه لا قصاص فى السراية الى

أ/١٣٧ الشعر وقد كان القياس يقتضى أن يؤخذ من الجاني حكومة ، وان لم  
ينبت شعره غير أن الشافعي جعله تبعا لحقه حكمه عن أحكام الأعضاء .  
فأما ضوء العين اذا لم يذهب بسراية القصاص فان أمكن أن يعالج  
العين بما يذهب ضوءها من غير جناية على الحدقة مثل الكافور أو  
ميل يحمى بالنار ويقرب الى العين من غير أن يذوب به شحمها  
اقتص منه بذلك وان لم يمكن الا بقلع الحدقة لم يجز قلعها لأحد أمرين :

---

( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )



(١) (٢) أحدهما : أن الحدقة عضولم يجن عليه فلم يقتص منه .

والثاني : أنه لا يجوز أن توضع حد يده القصاص في غير محلها من الجناية . فان قيل أفليس لو سرت الى نفسه ولم يسر القصاص الى نفس الجاني قتل ووضع حد يده القصاص في غير موضعه من الجناية . قيل لأن

(٣) (٤) القصاص في النفس ( يستهلك به جميع الجسد وفيما دون النفس )

لا يستهلك به الا عضو الجناية وحده فافترقا . واذا تعذر القصاص في ضوء العين أخذ منه ديتها مع حكومة الشعر بعد القصاص من الموضحة (٥) ولو لم يقتص منها يضم الى ذلك دية الموضحة .

فأما على القول الثاني : الذي خرجه المروزي أنه لا قصاص في ذهاب ضوء العين بالسراية فيقتص من الموضحة ويؤخذ من الجاني دية في ذهاب ضوء العين وحكومة في ذهاب الشعر سواء سري قصاص الموضحة الى ذهاب ضوء عين الجاني وذهاب شعره أم لا كما قلنا في السراية الى الكف تقطع الاصبع لما لم يجب فيه القصاص لم تكن سراية القصاص الى الكف مسقطا لما وجب من ارش الكف . فأما المزني فانه جمع بين السراية في النفس في وجوب القصاص فيهما وهو الأصح .

- 
- |     |                               |
|-----|-------------------------------|
| (١) | أحدهما ساقطة من (ب)           |
| (٢) | من (ب) اما أن الحدقة          |
| (٣) | في (ب) لا يستهلك أى بزيادة لا |
| (٤) | ما بين القوسين ساقط من (ب)    |
| (٥) | في (ب) وان لم                 |

١٦/ب ( فصل )

~~~~~

فأما ان لطمه فأذهب ضوء عينه فان كانت اللطمة يذهب بمثلها ضوء العين في الغالب وجب القصاص فيها بلطمة يقصد بها ذهاب ضوء العين ولا يقصد بها القصاص في اللطمة فان ذهب بها ضوء العين فقد استوفى القصاص منها وان لم يذهب منها ضوء العين وأمكن أن يؤخذ ضوءها مع بقاء الحدقة بخير حد يد فهل ، وان لم يمكن أخذت منه دية العين ولا أرش عليه في اللطمة لاستيفاء ما حدث عنها ، وان كانت اللطمة لا يذهب في الأغلب منها ضوء العين ويجوز أن يذهب فلا قصاص فيها لأنها عمد الخطأ وتتخذ منه دية العين ولا يعزر في اللطمة لأنه قد استوفى منه حقه ، والله أعلم .

.....

---

(١) في (ب) يؤخذ منها .

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

١٧ / ( مسألة )

~~~~~

( ١ )

قال الشافعي : ولا أبلغ بشعر رأسه ولا شعر لحيته دية ،

( ٢ )

لا خلاف أن الشعر إذا عاد نباته فلا دية فيه ، فأما الحكومة

( ٣ )

فمعتبره بحال الشعر فإن كان مما لا شين في أخذه كشعر الرأس

والجسد والشارب فلا يجب في أخذه حكومة ، وإن كان مما يشين

أخذه كاللحيث والمخارجين واهداب العينين فلا يخلو حال نباته من

ثلاثة أقسام : أحدها أن يعود مثل ما كان فلا حكومة فيه ويعزر

حافيه .

والقسم الثاني : أن يعود أخف مما كان وأقل فعليه حكومة ما نقص

منه سواء عاد أقبح مما كان أو أجمل لأنه قد أزال من جسده ما لم يعد .

والقسم الثالث : أن يعود أكثف مما كان وأكثر فإن لم يكن في الزيادة

قبح فلا شيء عليه ويعزر ، وإن كان في الزيادة قباحة وشين فعليه

( ٤ )

حكومة ما نقص بالقباحة والشين .

---

( ١ ) في ( ب ) رضى الله عنه .

( ٢ ) في ( ب ) وأما الحكومة

( ٣ ) في ( ب ) فيه في أخذه

( ٤ ) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

- الشامل ٢٩/٦

- والروضة ٢٧٣/٩

- والألم ٨٢/٦

وذهب بعض أصحابنا الى أن نبات الشعر بعد ذهابه لا يسقط ما  
وجب فيه من حكومة أخذه .

(٢)

(١)

وقد روى محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن مسيرة أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال : من مثل بالشعر فليس له خلاق عند الله  
(٣)

يوم القيامة . وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن مثلة الشعر تغييره بالسواد .

والثاني : أنه نتفه .

والثالث : أنه حلقه في الخدود وغيرها .

.....

---

(١) هو محمد بن مسلم بن سمين وقيل سويس الطائفي المكي عن عمرو بن

دينار و ابراهيم بن ميسرة وعنه ابن مهدي وعبد الرزاق ثقة يخطئ\*

توفي سنة ١٧٧ هـ . أنظر الخلاصة ص ٣٥٩ والتقريب ص ٣٤٨

(٢) هو ابراهيم بن ميسرة الطائفي ثم المكي الحافظ روى عن وهب بن

عبد الله وأنس وابن المسيب وعنه ابن جريج والسفيانان . توفي سنة

١٣٢ هـ . أنظر الخلاصة ص ٢٢ والتقريب ص ٢٤

(٣) لم أقف على تخريجه .

١٧/أ ( فصل )

(١) فأما ان قلع شعره قلعا لم يعد نباته فان أمكن فيه القصاص حتى (٢)

يذهب فلا يموت نباته اقتص منه مع التماثل والمكسة . وان تعذر

(٣) القصاص الا أن يموت نباته فعليه في جميعه حكومة (٤) ولا تبلغ

(٥) حكومته دية ) وأوجب أبو حنيفة الدية في شعر أربعة مواضع :

في شعر الرأس ، واللحية ، والحاجبين ، وأهداب العينين .

١٣٨/ب فجعل في كل واحد فيها الدية الا في العبد فانه أوجب في شعره

ما نقص من قيمته (احتجاجا بما روى أن رجلا أفرغ قدرا يغلى على

رأس رجل فتمشط منها شعره فأتى عليا عليه السلام فقال له اصبر

(٦) سنة فصبر فلم ينبت فقصى على له بالدية ولم يظهر له في الصحابة

مخالف فكان اجماعا . قال : ولأن الدية تجب باتلاف ما فيه منفعة

كاليد بين والرجلين وباتلاف ما فيه جمال كالأنف والأذنين وفي هذا

(١) في (ب) فأما اذا قطع شعره قطعا

(٢) في (ب) فيها .

(٣) في (ب) منه

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٥) أنظر مذهبه في تبين الحقائق ١٢٩/٦

(٦) المصنف ٣١٩/٩

الشعر جمال وان لم تكن فيه منفعة فاقضى أن تجب فيه الدية كالأنف

(١)  
والأذنين ، قال : ولأن كلما فرق بين الرجل والمرأة وجبت فيه الدية  
كالذكر والأنثيين . (٢)

ودليلنا هو أن الدية لا تجب الا توقيفا كديات الشجاج والأطراف

وليس في الشعر توقيف فلم تجب فيه دية ولأن الدية تجب فيما يؤلم

وليس في أخذ الشعر ألم ، وما اختص بالجمال دون الألم لم تكمل

فيه الدية كاليد الشلا ، ولأنه شعر لا يجب في العبد منه مقدار فلم

يجب في الحر منه مقدار كسعر الجسد ولأن من لا يجب في شعر

جسده مقدار لم يجب في شعر وجهه مقدار كالعبد ، ولأن ما جرت

العادة بازالته عند تجاوزه حسده لم تجب الدية في ازالة أصله كالأظفار

ثم في الأظفار مع الجمال نفع ليس في الشعر لأن الأنامل لا تتصرف

(٣)  
الا بها فيقتضى حكم الشعر عنها ، فأما احتجاجهم بقضاء على ( رضوان

(٤)  
الله عليه ) فقد خالفه فيه أبو بكر رضى الله عنه فقضى فيه بعشرين من الابل

(١) في (ب) كلما افترق .

(٢) وأما بالنسبة للمناقلة فهم مع الحنفية في وجوب الدية في هذه الشعور

الأربعة : أنظر : شرح منتهى الإرادات ٣ / ٣٢٠ وحاشية الروض  
المريح ٢٦٣ / ٧

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٤) تقدمت ترجمته ص ٢٦٣

١/١٣٩ وغالفهما ( زيد ) فقضى فيه بثلت الدية وليس مع الخلاف اجماع. (١)(٢)(٣) (٤)

وقياسه على الذكر لا اختصاص الرجال به فيفسد بشعر الشارب يختص به الرجال ولا تجب فيه الدية ثم المعنى في الذكر أن فيه منفعة وانما يخاف منه على النفس فخالف الشعر ، وما ذكره من القياس على الأنف والأذنين فلا تسوية بينهما وبين الشعر لأمرين :

أحدهما : أن في الأنف والأذنين منفعة ليست في الشعر لأن الأنف يحفظ النفس والشم والأذن يحفظ السمع ويدفع الأذى ، والثاني : أن في قطعهما ألما ربما أفضى الى النفس بخلاف الشعر الذي لا يؤلم (٥) ولا يخاف منه التلف .

.....

- 
- (١) تقدمت ترجمته ص ١٠١  
 (٢) كلمة زيد سقطت من (ب) وهى مهمة .  
 (٣) فى (ب) وقضى .  
 (٤) فى (ب) فليس . والمصنف ذكر عن زيد أنه قضى فيه بثلت الدية والوارد عن زيد أنه قضى فيه مثل على بدية كاملة أنظر منتهى الإيرادات ٣/ ٣٢٠  
 (٥) ووافقت المالكية الشافعية فى عدم وجوب الدية بل حكومة . أما الحنابلة والحنفية فقد اتفقا على وجوب دية كاملة فى الشمور الأربعة ، أنظر : الكافى ١١٢/٢

١٨ / ( مسألة )

~~~~~

(١)  
قال الشافعي : ولو أصابته من جرح يده أكلة فقطع الكف لثلا تعشى  
الأكلة في جسده لم يضمن الجاني من قطع الكف شيئا ، فان مات من  
ذلك فنصف الدية على الجاني ويسقط نصفها لأنه جنى على نفسه .  
وصورتها في رجل قطع اصبع رجل فتكلفت وخاف المجنى عليه سرايتها  
الى نفسه فقطع كفه ليقطع سرايتها فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن يندمل بقطع كفه فيجب على الجاني القصاص في الاصبع  
التي قطعها وعليه الأرش فيما سرت اليه الجناية من كف المجنى عليه  
كأنها سرت الى اصبع ثانيه فيلزمه ديتها لذهابها بسراية جنائته  
ولا قود عليه فيها ، ويكون باقى الكف التي قطعها صاحبها هدرًا  
لا يضمنها الجاني .

١٣٩ ب / فان قيل انما قطعها من الخوف الحادث عن جنائته فهلا كانت من  
ضمانة كالسراية قيل تلف السراية حادث عن فعله فضمنه وتلف الخوف  
حادث عن فعل غيره فلم يضمنه .

والضرب الثاني : أن يسرى قطع الكف الى نفسه فيموت فيكون الموت  
حادثا من سرايتين قطع الجاني وقطع الاستصلاح فيصير الجاني أحد



القاتلين ، وعند أبي حنيفة يكون الثانى قاتلا دون الأول لأنه قطع محل الجناية فأزال سرايتها ، وهذا فاسد بما قدمناه من الدلالة عليه وان الموت كان بسراية الألمين فلذلك صار الأول أحد القاتلين ، وإذا كان كذلك فعلى الجاني نصف الدية ، فأما القود فى النفس فقد صار مشاركا فى النفس لمن لم يلزمه ضمانها فاختلف أصحابنا فى وجوب القود عليه .

(١)  
فكان أبو علي بن أبي هريرة يخرج على قولين :

من شريك السبع ومن جرح نفسه بعد الجناية عليه :

أحدهما : عليه القود فى النفس ، والقول الثانى : لا قود عليه  
(٢)

وقد مضى توجيه القولين من قبل ،  
(٣)

وقال أبو اسحاق المروزي لا قود عليه قولا واحدا وان كان شريك السبع وشريك المجنى عليه على قولين :

وفرق بينهما بأن النفس فى شركة السبع والمجنى عليه خرجت عن قصد  
(٤) (٥)  
التلف جميعها عمدا محضا فجاز أن يجب فيها القود وفى هذا الموضع

أ/١٤ خرجت عن قصد الاستصلاح دون التلف فإذا أفضى إلى التلف صار عمدا خطأ ولا قود على شريك الخطأ (٢) وكذلك ها هنا .  
(٦)

- |     |                                          |
|-----|------------------------------------------|
| (١) | تقدمت ترجمته ص ١٩٠                       |
| (٢) | أنظر لوحة ١٠٥/ب                          |
| (٣) | تقدمت ترجمته ص ١٦٠                       |
| (٤) | فى (ب) البدن وهو خطأ                     |
| (٥) | فى (ب) فصار جميعها ولعله أوضح من الأصل . |
| (٦) | فى (ب) الخطأ ساقط .                      |
| (٧) | فى (ب) الجاني .                          |

١٨/أ ( فصل )

~~~~~

فأما اذا قطع الجاني قطعة لحم من بدن المجنى عليه فخاف المجنى

( ١ )

عليه سرايتها فقطع ما يليها فمات فينظر فان قطع المجنى عليه لحما

ميتا فلا تأثير لقطعه لأن قطع الميت لا سراية له والجاني هو القاتل

وحده والقود عليه في النفس واجب فان عفا عنه فجميع الدية ، وان

( ٢ )

قطع لحما حيا فالموت بسرايتهما والجاني أحد القاتلين بوفاق أبي حنيفة

( ٣ )

لأن محل الجناية عنده اذا كان باقيا حدثت السراية عنهما ، واذا

أزاله الثاني كانت السراية عن الثاني ، وعندنا أنه لا فرق بين بقاء

محل الجناية وزواله في حدوث السراية عنهما ويكون القود هاهنا

على الجاني محمولا على ما قدمناه من اختلاف أصحابنا فيكون على

قول أبي علي بن أبي هريرة على قولين وعند أبي اسحاق المروزي لا قود

عليه قولا واحدا وعليه نصف الدية ، وهكذا لو أن المجرع خاط جرحه

فمات فان خاطه في لحم ميت فالجرح هو القاتل وعليه القود في النفس

أو جميع الدية وان خاطه في لحم حي كان الجرح أحد القاتلين ووجوب

( ٤ ) ( ٥ )

القود على ما ذكرناه من اختلاف أصحابنا في القولين .

---

( ١ ) في ( ب ) ينظر

( ٢ ) في ( ب ) وهو قول أبي حنيفة

( ٣ ) في ( ب ) وان أزاله

( ٤ ) في ( ب ) والله أعلم

( ٥ ) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

- الشامل ٢٩/٦ والروضه ١٦٥/٩

\_\_\_\_\_

يقطع به الجاني ولورضى ،

( ५ )

١٤٠/ ب فلو سأل المقطوع أن تقطع له أصابع القاطع الثلاث ( ولا ) يؤخذ له

أرشد الأصابعين وحكومة في الكف كان ذلك له ولا أبلغ بحكومة كفه ديسة

اصبع لأنها تتبع للأصابع ولكنها مستوية ولا يكون أرشها كواحد منها .

قد ذكرنا أن السليمة لا تقاد بالشلا ويجوز أن يقاد الشلا بالسليمة

فإذا قطع كفا فيها اصبعان شلا وان فلا تخلو كف القاطع من أن تكون

سليمة أو فيها شلل ، فان كانت سليمة فلا قصاص عليه في كفه وان

( 〇 )

( ३ )

بذلها لأن سلامة ما قابل الأشل يوجب سقوط القصاص عنه ومن سقط

(7)

القصاص عنه لم يقتص منه وان رضى لأمرين :

- (١) في (ب) رضى الله عنه
- (٢) في (ب) ولو كان المقطوع في يده اصبعان . . الخ . وهو خطأ
- وما في الأصل هو الصواب وموافق للمختصر . أنظر ٢٤٢/٨
- (٣) في المختصر فان سأل .
- (٤) في المختصر ما بين القوسين ساقط منه .
- (٥) في (ب) شلاواه وما في الأصل أصح .
- (٦) عنه ساقطه في (ب)
- (٧) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - الشامل ٢٩/٦      ٢ - قليوبي ١٣٠/٤

أحدهما : أنه لما كان سقوط القود عن الأب بالابن وعن الحر بالعبد  
(١) يمنع من القود مع رضى الأب والحر كذلك يمنع منه مع رضى السليم بالأشل ،  
(٢)

والثاني : أن سقوط القود في السليم عن الجاني قد أوجب المال ارشا  
(٣)

في الأشل من المجنى عليه فصار كالدین المستحق ، ولو بذل من  
عليه الدين أن يؤخذ به شيء من أعضائه لم يجز كذلك هنا وإذا سقط  
القصاص من السليم المقابل للأشل لم يسقط من السليم المقابل للسليم ،  
فيقال للمجنى عليه أنت بالخيار بين القصاص أو الدية فان طلبت  
الدية وعفا عن القصاص أعطى دية ثلاث أصابع ثلاثين بعيرا يد خل  
فيها حكومة ما تحتها من الكف وأعطى حكومة أصبعين شلاوين لا يبلغ  
بها دية أصبعين سليمتين ، ويد خل في حكومتها حكومة ما تحتها  
من الكف .

وان أراد القصاص اقتص من ثلاث أصابع من كف الجاني المائتة  
للسليمة من كف المجنى عليه وأخذ منه حكومة في الأصبعين الشلاوين  
يد خل فيهما حكومة ما تحتها من الكف ، وهل يد خل في القصاص

---

(١) في (ب) مع ساقطة .

(٢) في (ب) مع ساقطة

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

فى الأصابع الثلاث حكومة ما تحتها من الكف على وجهين : ذكرناهما  
من قبل .

أحدهما : تدخل حكومتها فى القصاص كما تدخل حكومتها فى الدية .

والوجه الثانى : وهو منصوص الشافعى لا تدخل حكومتها فى القصاص

لبقائهما بعد استيفائه ولا يبلغ بحكومة الكف دية اصبع لأنها تتبع

للأصابع فلم يبلغ بالتابع حكم المتبوع ، وإذا كان هذا فى جميع

الكف فالمستحق هاهنا حكومة ثلاثة أخماس الكف لأن حكومة خمسيهما

قد تدخل فى حكومة الأصبعين الشلاويين إذا كان قد أدخله فى

اعتبار حكومتها فلا يبلغ بحكومة ثلاثة أخماس الكف ثلاثة أخماس دية

اصبع وثلاثة أخماس ديتها ست من الأبل فينقص منها شىء وان قل ،

.....

١٩/أ ( فصل )

١٤١/أ وان كان في كف الجاني شلل فعلى ضربين أحدهما أن يتساوى الشللان من كف الجاني وكف المجنى عليه فيكون الشلل من أصابع الجاني والمجنى عليه في الخنصر والبنصر والباقي منهما سليم فيقتص من كف الجاني لتكافئهما في الأشل والسليم ، والضرب الثاني أن يختلف الشللان فيكون الأشل من المجنى عليه الخنصر والبنصر ومن الجاني الابهام والسبابة فان رضى المجنى عليه أن يأخذ الأشلل بالسليم اقتص له من أصابع الجاني الثلاث وهي الوسطى سليمة (١) بسليمة والسبابة والابهام شلاوان بسليمتين وأعطى حكومة في أصبعين الشلاوين وان لم يرض أخذ الأشل بالسليم اقتص له من اصبع واحدة وهي الوسطى لسلامتهما منهما معا وأعطى ديتي اصبعين عشرين بعيرا في السبابة والابهام لسلامتهما من المجنى عليه وشللها من الجاني وأعطى حكومة اصبعين شلاوين لنقصهما من المجنى عليه وسلامتهما من الجاني ويدخل في دية السليمتين ما تحتها من الكف وفي حكومة الشلاوين ما تحتها من الكف وفي سقوط حكومة ما تحت المقتص منها وجهان على ما مضى .

(١) في ب - تقديم وتأخير .

(٢) في لوحة ١٤١/أ وما بعدها

(٣) في ب - والله أعلم .

( مسألة ) / ٢٠

ب/١٤١

- (١) قال الشافعي ولو كان القاطع مقطوع الاصبعين قطعت له كفّه وأخذت للمقطوع يده أرش اصبعين تامتين ، وهذا صحيح اذا قطع كفاً كاملة الأصابع وكف القاطع ناقصة اصبعين كان للمقطوع الخيار في الدية أو القصاص فان اختار الدية أعطى دية يد كاملة لكمالها من المقطوع (٢) (٣) وان نقصت من القاطع ووافقنا أبو حنيفة على أن ديتها لا تقف على (٤) مرضاة القاطع وهو ( أصل ) معه فيما خالفنا عليه من دية النفس ، وان اختار القود من كف القاطع أقيد منها وهي أنقص من حقه فيقاد من الناقص بالكامل ويعطى بعد القصاص دية اصبعين لوجودهما في كف المقطوع ونقصانهما من كف القاطع . وقال أبو حنيفة لا شيء له بعد . (٥) (٦) القصاص وقد تقدم الكلام معه واعتبر فقد الاصبعين بشللهما ( ولا يلزم (٧) بعد القصاص نقص شللهما كذلك لا يلزم ) بعده دية فقدهما وهذا فاسد بما قدمناه من الفرق بين شللهما وفقدهما بكمال العدد مع الشلل (٩) (١٠) ونقصانه مع الفقد .

- (١) في ب - رضي الله عنه .  
(٢) أنظر ص وما بعدها  
(٣) أنظر قليوبي ١٢٠ / ٤  
(٤) ما بين القوسين ساقط من ب  
(٥) أنظر مذ هبه في تبين الحقائق ١١٢ / ٦  
(٦) الفرق بين القود في النفس والطرف أن في النفس يتمين القود ولا دية الا برضي الجاني بخلاف الطرف . (٧) تقدم ص ما بين القوسين ساقطين ب  
(٨)  
(٩) في ب مع العضد بالضاد وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .  
(١٠) في ب والله أعلم .

( ٢١ / مسئلة )

- ١٤٢ / أ قال الشافعي (١) ولو كان للقاطع ست أصابع لم يقطع لزيادة الاصبع (٢)
- لأن القصاص أن يؤخذ من الجاني مثل ما أخذ من غير زيادة فإذا
- كان القاطع بست أصابع وللمقطوع خمس لم يجز أن تؤخذ (٣) ست
- بخمس . فان قيل (إذا جاز ) إذا اشترك رجلان في قطع يسان (٤)
- يقطعوا يدين بيد فهلا جاز أن يأخذوا ست أصابع بخمس قلنا
- لأن يد كل واحد منهما ماثلة ليد المقطوع فقطعناهما وليست يد (٥)
- ماثلة لليد الزائدة فلم نقطعها وإذا كان كذلك نظر في (السادسة) (٦)
- الزائدة فان كانت تحت الكف في طرف الذراع وأصل الزند اقتصر من
- كف القاطع لبقا الزائدة بعد أخذ الكف وان كانت (الزائدة) في (٧)
- الكف مع أصابعهما (١٠) لم يخل حالها من ثلاثة أقسام أحدها

- 
- (١) في ب رضى الله عنه .
- (٢) في ب زائدة الاصبع وما في الأصل أصح .
- (٣) في ب ما بين القوسين ساقط وما في الأصل هو الصواب
- (٤) في ب فهلا كان وما في الأصل أصح .
- (٥) في ب زيادة لهم .
- (٦) في ب فقطعها وما في الأصل أصح لأن الكلام على اليدين .
- (٧) في ب ذلك وما في الأصل أصح
- (٨) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٩) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (١٠) ما بين القوسين ساقط من (ب)



أن تكون ثابتة في الكف فيقتص من أصابع القاطع الخمس وتستبقى الزائدة

١٤٢/ب على كفهم وهل تؤخذ منه / حكومة كفهم المستبقاة فعلى وجهين أحدهما

وهو منصوص الشافعي تؤخذ حكومة كفهم لبقايتها بعد استحقاق القود

فيها ولا يبلغ بها دية اصبع لأنها تبع للأصابع . .

والوجه الثاني لا تؤخذ منه حكومة كفهم فتكون تبعاً للاقتصاص من

(١)  
أصابعه كما تكون تبعاً لها لو أخذت ديتها .

والقسم الثاني أن تكون الاصبع الزائدة ملتصقة بأحدى أصابعه الخمس

فيسقط منها لدخول الضرر على الزائدة ويقتص من أربع أصابع القاطع

وتؤخذ منه دية اصبع وهي المستبقاه له مع الزائدة وتدخل حكومة ما  
(٢)

تحتها من الكف في ديتها وفي دخول حكومة باقي كفهم في الاقتصاص  
(٣)

من أصابعه ما ذكرناه من الوجهين . والقسم الثالث أن تكون الاصبع  
(٤)

الزائدة ثابتة على إحدى أنامل أصبع فيقتص من أصابع القاطع الأربع .

فأما الاصبع التي نبتت الزائدة في أناملها فلا يخلو حال الزائد تعليلها

من ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ثابتة منها في الأنملة العليا فلا

قصاص عليه في شيء ( منها ) وتؤخذ منه دية الاصبع ولو بذلها

---

(١) في ب لواحد وهو خطأ .

(٢) في ب - باقي ساقطة

(٣) في ب - للأصابع وهو خطأ فالمراد به اصبع واحدة .

(٤) في ب - أصابع .

(١)

قصاها لم يجز أن يقتصر منها .

والقسم الثاني: أن تكون الزائدة ناصته على الأنملة الوسطى فيقتصر من

(٢)

أ/١٤٣ أنملته العليا وتأخذ منه دية ثلثي ( اصبع ستة / أبعرة وثلثين لبقاء

الأنملة الوسطى والأنملة السفلى .

والقسم الثالث : أن تكون الزائدة ناصته في الأنملة السفلى فيقتصر

من أنملته العليا والوسطى ويؤخذ منه ثلث دية أصبع لبقاء الأنملة

(٣)

السفلى وهو ثلاثة أبعرة وثلث .

.....

---

(١) في ب - ما بين القوسين ساقط

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب وما في الأصل هو الصواب لأن بدونها لا يستقيم

المعنى .

(٣) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - الشامل ٦/٣٠

٢ - الروضة ٩/٢٠٥

٣ - البيان ٨/١٩

٢٢ // ( مسئلة )

١٤٣/أ قال الشافعى (١) ولو كان الذى له خمس اصابع (٢) هو القاطع كان

(٣)  
للمقطوع قطع يده وحكومة للأصابع الزائدة لا أبلغ بها أرش اصبع ، اذا  
كانت الأصبع الزائدة فى كف المقطوع دون القاطع اقتصرنا من كف  
القاطع وأخذنا منه حكومة الاصبع الزائدة ( ولا تبلغ بها دية اصبع  
(٤)

من أصل الخلقة فلو قطع) الاصبع الزائدة وحدها فلا قصاص فيها  
لعدم مثلها فى اصابع القاطع وتؤخذ حكومتها فان بقى لها بعد  
(٥)

اند مالها شين وكانت كفه بعد أخذها أجمل منها مع بقايتها ففيه

(٦)  
وجهمان أحدهما وهو قول أبى العباس بن سريج لا شىء فيها ويعزر

(٧)  
الجانى عنها لأن الحكومة أرش للنقص ولم يحدث من جنايته نقص  
(٨)

(٩)  
وانما يعزر للألم ويكون بمثابة من قطع سليمة يضمن ان

(١) فى ب - رضى الله عنه .

(٢) ما بين القوسين مكرر فى ( ب )  
فى ( ب )

(٣) / الاصبع بالاقرار وهو الصواب لأن الكلام على زيادة اصبع سادسة .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

(٥) فى ب بعد الاند مال .

(٦) تقدمت ترجمته ١٦٠

(٧) فى ب عنها ساقطة .

(٨) فى ب بعد

(٩) فى ب سلعة وما فى الأصل أصح .

أفضت الى التلف ولا يضمن ان برأت .

والوجه الثاني :

وهو قول أبي اسحاق المروزي والساجي (٢) عليه حكومة لأنه قد  
أراق دما لجنايته واختلفا في اعتبار حكومتها فقال أبو اسحاق المروزي  
(٣)  
١٤٣ ب / اعتبر / حكومتها والدم جار

وقال الساجي اعتبر حكومتها في أول أحوال اندمالها لأنه أقرب  
الى الانحلال المعتبر في غيرها .

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ١٦٠

(٢) = = ١٠٣

(٣) في ب حكومة

٢٢/أ ( فصل )

.....

( ١ )  
١٤٣/ب ولو كانت الاصبع الزائدة في كف القاطع والمقطوع معا فهذا على ضربين

( ٢ )  
أحدهما أن يتماثل محل الزائدة من كفيهما فتكون مع الخنصرين

أو مع الابهامين فيقتص من كف القاطع بكف المقطوع ويستوفى القصاص

في الأصل والزيادة .

( ٣ )  
والضرب الثاني أن تختلف محل الزائدة من كفيهما فتكون الزائدة

( ٤ )  
من القاطع مع خنصره والزيادة من المقطوع ( مع ابهامه فلا قصاص )

في الزائدة لاختلافهما باختلاف محلها ويقتص من أصابعه الخمس

ويؤخذ منه حكومة الاصبع الزائدة .

.....

---

( ١ ) في ب معا ساقطة

( ٢ ) في ب من كفيها بدون ميم وما في الأصل هو الصواب لأن الكلام على الاثنين .

( ٣ ) في ب مع وما في الأصل هو الصواب .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ب .

٢٢/ب (فصل )

(١)

وانا كان لرجل أربع أصابع من أصل الخلقة واصبع زائدة في محل

(٢)

الخامسة الناقصة ( والعلم بزيادتها وان كانت في محل الخامسة

الناقصة يكون ) اما بضعفها وقلة حركتها واما بدقتها وصغرها واما

(٣)

بغلظها وطولها واما بعيلها عن استواء الأصابع فان قطع هذه

الكف رجل سليم الكف لم يقتص من كفه لأن فيها اصبعاً من أصل

الخلقة قد قابلتها اصبع زائدة الخلقة فلم يجر أن يأخذ ( الكاملة

(٤)

بالناقصة كما لا يأخذ ) السليمة بالشلا فان أراد الدية أعطى دية

أربع أصابع أربعين من الابل / وأعطى حكومة في الزائدة ويدخل

في ذلك حكومة الكف فان أراد القصاص اقتص من أربع أصابع القاطع

وأخذت منه حكومة في الأصبع الزائدة . ولو قطع كفا كاملة الأصابع

وله كف قد نقصت اصبعاً وزاد في محلها اصبع فان رضى المقطوع

أن يأخذ الزائدة بالكاملة اقتص له من كف القاطع ولا شيء له في

نقص الزائدة كما لو اقتص من شلا بسليمة وان لم يرض بأخذها بدلاً من

اصبعه اقتص له من أربع أصابع القاطع وأخذ منه دية اصبع عشر من

(١) في ب من ساقطة

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) في ب وان بالواو بدل الفاء

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب

الاهل ، ولو كانت الزائدة في غير محل الناقصة لم يجز أن يقتصر  
منها بالكاملة وان تراضيا لسقوط القصاص فيها باختلاف العمل ،  
ولو كانت كف كل واحد من القاطع والمقطوع ناقصة اصبعاً وزائدة اصبعاً  
فان تساويا في الناقصة والزائدة جرى القصاص بينهما في الزيادة  
( ١ )  
والنقصان ( وان استويا في الزائدة واختلفا في الناقصة اقتصر  
من الزائدة بالزائدة ويؤخذ من القاطع دية اصبع واحدة وهي  
الناقصة من كف القاطع ويقتصر من ثلاثة أصابع المتماثلة فيهما ، وان  
اختلفا في الزائدة واستويا في الناقصة فلا قصاص بينهما في الزائدة )  
ويقتصر من أصابع القاطع الأربع ويؤخذ منه حكومة الزائدة من المقطوع .

.....

---

( ١ ) من قوله ( وان استويا في الزائدة الى قوله بينهما في الزائدة ) ناقص

من ( ب ) عوالي أربعة أسطر .

٢٣ / ( مسئلة )

~~~~~

( ١ ) ( ٢ )

١٤٤ ب قال الشافعي ولو قطع / له أنملة لها طرفان فله القود من اصبعه

وزيادة حكومة ولو كان للقاطع مثلها أقيد منها ولا حكومة . وان كان

للقاطع طرفان وللمقطع واحدة فلا قود لأنه أكثر وهذا كما قال . اذا

( ٣ ) ( ٤ )

كان الطرفان في أنملة ( المقطوع اقتص من القاطع وأخذ منه حكومة

( ٥ )

الطرف الزايد . وان كان الطرفان في أنملة القاطع ( فلا قصاص عليه

( ٦ )

وتؤخذ منه دية أنملة ( وان كان الطرفان في أنملة القاطع والمقطع

اعتبر تماثل الطرفين ) فان كانا متماثلين جرى القصاص بينهما ففى

( ٧ )

الطرفين ) وان كانا غير متماثلين فلا لأن الطرف الزايد من أحدهما

( ٨ )

متباعدنا ومن الآخر ميتا سرا فلا قصاص بينهما ويؤخذ من القاطع دية

( ٩ )

أنملة وزيادة حكومة فى الطرف الزائدة .

---

( ١ ) فى ب - رضى الله عنه

( ٢ ) لعل المراد ان الاصبح لا يوجد بها الا أنملة من أصل الخلقة ،

( ٣ ) فى ب - القاطع وهو خطأ وما فى الأصل أصح .

( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٥ ) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

- البيان ٢٠ / ٨

- الروضة ٢٠٧ / ٩

( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٧ ) فلا ساقطه من ب

( ٨ ) هكذا فى أ وب بالنصب والصواب بالرفع الا اذا جرى على لغة ان حراسنا أزد

والا فتحققا الرفع .

( ٩ ) فى ( ب ) والله أعلم .



٢٤ / ( مسئلة )

(١) قال الشافعي ولو قطع أنملة (٢) طرف ومن آخر الوسطى من اصبع  
واحدة (٣) فان جاء الأول اقتصر له لصاحب الوسطى (٤) وان جاء صاحب  
الوسطى قيل لا قصاص لك الا بعد الطرف ولك الدية ، اذا ابتدا  
فقطع أنمله عليا من سبابة رجل ثم قطع أنمله وسطى ( من سبابة آخر  
ليس لها عليا كان القصاص لصاحب العليا مستحقا في الحال وقصاص )  
صاحب الوسطى معتبر بصاحب العليا فان اقتصر صاحب العليا  
اقتصر بعده لصاحب الوسطى وان طالب صاحب الوسطى / بالقصاص قبل  
اقتصاص صاحب العليا لم يخل صاحب العليا من أن يكون قد عفا  
عن القصاص أو لم يعف فان عفا سقط قصاص صاحب الوسطى لأنسه  
لا يجوز أن يأخذ أنملتين عليا ووسطى بأنملة واحدة وسطى وان لم  
يعف صاحب العليا قيل لصاحب الوسطى لا قصاص لك في الحال  
مع بقاء العليا وأنت بالخيار بين أن تعفو عن القصاص الى الدية  
وبين أن تنتظر بها قصاص صاحب العليا ، فان قيل اذا كان غير

(١) في ب - رضي الله عنه

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب

(٣) في ب زايده . وفي مختصر العزني واحد

(٤) هذه العبارة فيها اختلاف عن المختصر فقد جاء هكذا : ( ولو قطع أنملة

طرف ومن آخر الوسطى من اصبع واحد فان جاء الأول قيل اقتصر له . الخ

أنظر المختصر ٢٤٢ / ٨

مستحق للقصاص في الحال فكيف يجوز أن يستحقه في ثانی الحال وهلا

(١)  
كان باختلاف الحالين كالحرا اذا قطع يد عبد لما سقط القصاص عنه في

(٢)  
الحال لم ينتظر بها عتق العبد ، قيل القصاص في الوسطى قد وجب (٣)

بعد قطع العليا وانما أخرا استيفاءه لأجل صاحب العليا وما أغسر

استيفاءه من القصاص لسبب لم يوجب تأخير بطلانه كتأخير الاقتصاص

من الحامل حتى تضع وخالف قطع الحر العبد لأن القصاص لم يجب

فافترقا .

فان بادر صاحب الوسطى فاقتص من القاطع فقد تعدى بأخذ

(٤)  
العليا مع الوسطى ان لا قود له عليه فيها لعدم محلها منه وعليه

ديتها للقاطع ويرجع صاحب العليا بديتها على القاطع .

---

= (٥) ما بين القوسين ساقط من ب وهو حوالى سطر بكامله .

(٦) في ب فان

(٧) في ب القصاص وما في الأصل أصح .

(١) في ب باطلا ، وسقطت من الأصل واضافتها ضرورى .

(٢) في ب فيه زيادة ( حتى يقتص منه )

(٣) للتعادل .

(٤) في ب لكن .

٢٤/أ ( فصل )

- (١) ولو ابتدأ الجاني فقطع الأنملة الوسطى من سبابة رجل ليس له عليا
- (٢)
- ١٤٥/ب ثم قطع العليا من سبابة آخر فلا قصاص لصاحب الوسطى سواء اقتصر
- صاحب العليا أو لم يقتصر لأنه لم يستحق القصاص في الحال فلم يستحقه
- (٣)
- (٤) في ثانی حال كالعبد إذا اعتق وكما لو قطع اصبعها شلاء ثم شلت
- (٥) اصبع القاطع بعد الجناية لم يقتصر منها . وحكى ابن أبي هريرة في
- (٦) السليمة إذا شلت ( وجهها ثانيا ) أنه يقتصر منها ولا وجه له اعتبارا
- (٧) (٨) (٩) بما ذكرنا ولو قطعها من رجلين في حالة واحدة وجب لصاحب
- الوسطى القصاص إذا استوفاه صاحب العليا ويصير كما لو تقدم بقطع
- العليا ثم الوسطى لأن ( القصاص مستحق بعد القطع والعليا بعده
- (١٠) مستحقة القطع .

(١) في ب للأنملة وهي لا معنى لها .

(٢) في ب له ساقطة .

(٣) لأن وجود العليا مانع من التعاثل . والله أعلم .

(٤) أي بعد الجناية عليه .

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٩٠

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب

(٧) في ب ولو قطعه بالافراد .

(٨) في ب أحد رجلين

(٩) ما بين القوسين مكرر في (ب)

(١٠) في ب والله أعلم .

٢٥ / ( مسئلة )

(١) قال الشافعي ولا أقيد يميني بيسرى ولا يسرى بيمينى ، المماثلة فسى

القصاص معتبرة فى الجنس والنوع فالجنس أن تؤخذ اليد باليد ولا

تؤخذ يد برجل . والنوع أن تؤخذ يميني بيمينى ولا تؤخذ يميني بيسرى

(٢) فإذا قطع يده اليمينى وكان للقاطع يد يمينى أخذناها قودا وان لم

يكن له يمينى سقط القصاص الى الدية ولم يؤخذ بها اليسرى لصدم

(٣) المماثلة وهو قول الجمهور . وقال شريك بن عبد الله أقطع اليمينى

(٤) باليمينى ولا أعدل عنها الى اليسرى فان عدمت اليمينى قطعت

(٥) اليسرى يمينها لا شتراكهما فى الاسم وتماثلهما فى الخلقة وتقاربهما

(٦) فى المنفعة وهذا خطأ لقول الله تعالى ( وان عاقبتم فعاقبوا

(١) فى ب - رضى الله عنه . (٢) فى ب وان  
(٣) شريك بن عبد الله بن ابي شريك النخعي ابو عبد الله الكوفى قاضى الكوفة

عن زياد بن علاقة وسلمه بن سهيل وعنه هيثم وابن المبارك . توفى

١٣٧ هـ - أنظر الخلاصة ص ١٦٥

(٤) فى ب باليسرى وهو خطأ ولهذا كررها .

(٥) فى ب لا ستهلاكها وما فى الأصل أصح .

(٦) فى ب من الخطأ وهو خطأ وما فى الأصل أصح .

٢٦ / ( مسئلة )

(١) قال الشافعي ولو قلع سنه أو قطع أذنه ثم ان المقطوع منه ذلك  
ألصقه بدمه وسأل القود فله ذلك لأنه وجب له بإبانه . وكذلك  
الجاني لا يقطع ثانيه اذا أقيد منه مرة الا بان يقطع (٢) لأنها ميتة (٣) (٤)  
وهذه المسألة تشتمل في القاطع والمقطوع على ثلاثة أقسام أحدها  
أن يقطع أذنه فيبينها ثم ان المقطوع أذنه ألصقها بدمها فالتحمت (٥)  
منذ ملة ثم سأل القصاص من القاطع اقتص له منه لوجوب القصاص بالإبانه  
فان سأل المقتص منه أن تزال أذن المقتص له قيل لا حق لك في إزالتها ،  
وانما تزال في حق الله تعالى لأنها بعد الإبانه ميتة نجسة يلزم  
أخذه بإزالتها لما عليه من اجتناب الأنجاس في الصلاة وهو حق  
يستوفيه الامام دونك وهكذا لو اقتص من أذن الجاني فألصقها

(١) في ب رضى الله عنه .

(٢) الا أن يجنى مرة أخرى فالتصاقها نعمة من الله .

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

- مفضى المحتاج ٣٥/٤ والمهذب ١٨٠/٢ وقلوبى ١١٩/٤

تراجع في النجاسة للشافعية قولين :

الأظهر أنه طاهر وخلافه أنه نجس تبع للمالكية والحنفية وعلى هذا نهج

الماوردى . أنظر قلوبى ٧٠/١

(٤) أى فقد التصقت بدم نجس فتقطع لا لأجل القود بل للنجاسة

(٥) في ب ثم المقطوعة .

أ/١٤٦ بمثل ما عوقبتم به <sup>(١)</sup> ولأن <sup>(٢)</sup> ما تميز محله وتفرد / بنوعه لم يكسب  
الاشتراك في الاسم العام موجبا للقصاص كالأصابع لا تؤخذ السبابة  
بالوسطى وان اشتركا في الاسم لا اختلافهما في المحل ولأنه لو جاز  
أخذ اليسرى باليمينى عند عدمها لجاز <sup>(٣)</sup> ( أن تؤخذ بها مع وجودها <sup>(٤)</sup> )  
وذلك غير جائز مع الوجود فكذلك مع العدم <sup>(٥)</sup> .

.....

- 
- (١) سورة النحل آية ١٢٦  
(٢) فى ب لأن متصله هكذا لئن وما فى الأصل هو الصواب .  
(٣) فى ب جائز وما فى الأصل أولى .  
(٤) ما بين القوسين وارد هكذا جائز مع الوجود فى (ب)  
(٥) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -

- قليوبى ١١٦/٤
- مفسى المحتاج ٣٠/٤
- والمهذب ١٨٢/٢
- والمجموع ٤٣٢/١٨

بدونها فسأل المقتض له أن تعاد ازالته قيل له قد استوفيت حقك  
من القصاص بالابانة وانما تزال في حق الله تعالى لا في حقك فلو

(١) قطع هذه (الأذن) (١) المصلحة قاطع من المقتض / له أو من المقتض  
ب/١٤٦

منه لم يضمنها بقود ولا رية ويعزر لا قتياته على الامام لا لتعديسه

(٢) على المقطوع لأنه مستحق عليه فلم يكن تعديا في حقه وكان اقتياتا  
(٣)

في حق الامام لمداخلته في سلطانه .

.....

---

(١) في ب ساقطة .

(٢) المراد به أحدهما أي واحد من الجاني والمجنى عليه المعتدى على

الآخر فانتزعهما لم يضمن لأنه مستحقها وليس المراد به شخص آخر .

(٣) لأنه جاني .

(٤) في ب مكان .

٢٦ / أ ( فصل )

والقسم الثاني أن يقطع أذنه الى نصفها ثم يتركها فيلصقها المجنى عليه بدنها فتلتحم وتتدمل فلا قصاص على الجاني لأمرين أحدهما عدم الإبانة والثاني إقرارها مندملة وتؤخذ منه حكومة ما حدث من الشين بعد الاندمال . فلو جنى عليها آخر فقطعها الى الموضع ( ١ ) ( ٢ ) الذي قطعها الأول أخذ بحكومتها دون القود كالأول ولو أبانها اقتص منه بها فلو بلغ القصاص الى نصف أذن القاطع فألصقها بدنها أعيد قطعها منه لأنها مقسرة في غير القصاص فوجب أن تؤخذ في القصاص .

.....

---

( ١ ) في ( ب ) - قطعها

( ٢ ) في ب الى آخر الموضع .



٢٦/ب ( فصل )

(١) والقسم الثالث أن تقطع أذنه وتتعلق بالجلد فلا تتفصل منه فإن

أعادها المجنى عليه فالتصقت أقرت لأنها إذا لم تتفصل فهي ظاهرة (٢)

لبقاء الحياة فيها وإذا أقرت بعد الالتحام فلا قصاص فيها وفيها (٣)

حكومة بقدر الشين وإن لم تلتحم وجب القصاص فيها فيقتص من أذن

الجاني حتى يتعلق بجلدتها ولا يقطع الجلد كما لم يقطعها لأن

غضاريف الأذن محدودة فجرى القصاص فيها مع بقاء الجلد المفشى

لها كما يقتص من الموضحة لانتهاؤها إلى العظم كذلك يقتص من ١٤٧/أ

غضروف الأذن لانتهاؤه إلى اللحم فإذا اقتص منها وأعادها الجاني

فألصقها حتى التحمت أعيد قطعها ثانية لأن حقه في بقايتها

(٤)

بأينة كما بقيت أذن المجنى عليه بأينه .

.....

---

(١) في ب فإذا

(٢) في ب فهي ساقطة

(٣) في ب فإذا

(٤) ابقاء للمأثله في القصاص لأنه هو السبب .

٢٧ / (مسئلة )

(١) قال الشافعى ويقاد بذكر رجل وشيخ ( وخصى ) وصبى والذى لا يأتى النساء كان الذكر ينتشر أولا ينتشر ما لم يكن به شلل يمنعه من أن ينقبض وينبسط ، (٣) القصاص فى الذكر واجب لأنه عضوله حد وغاية فاذا استوعبه من أصل القضيب اقتصر منه يؤخذ الطويل بالقصير والفليظ بالدقيق وذكر الشاب بذكر الشيخ وذكر الذى يأتى النساء بذكر كسر العنين والذكر الذى ينتشر بالذى لا ينتشر ما لم يكن به شلل وذكر الفحل بذكر الخصى . وقال أبو حنيفة ومالك لا أقتصر من ذكر الفحل (٤) (٥) (٦) (بذكر الخصى) ولا الذكر المنتشر بغير المنتشر لنقصهما وقلة النفع بهما فلم يقتصر من كامل هناقص وهذا فاسد ( لقول الله تعالى :

---

(١) فى (ب) رضى الله عنه

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو موجود ايضا فى المختصر . أنظر

المختصر للمزنى ٢٤٢/٨

(٣) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية :

- قليوبى ١١٨/٤ والبيان ٢٨/٨ والروضة ١٩٥/٩

(٤) تقدمت ترجمته ٩٠ وأنظر مذهبه فى تبیین الحقائق ١١٢/٦

(٥) تقدمت ترجمته ٨٨ وأنظر مذهبه فى : الشرح الصغير ٣٥٦/٤

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٧) من قوله ولا الذكر المنتشر الى قوله وهذا فاسد ساقط من (ب)

( ١ )

( وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به )

ولأنهما قد اشتركا في الاسم الخاص مع تمام الخلقة والسلامة من الشلل

فجرى القصاص بينهما كسائر الأطراف ولأن ذكر العنين صحيح وعدم

لحله  
الانزال في الصلب لأنه محل الماء وكذلك ذكر الخصى ( صحيح ) ( ٢ )

١٤٧/ب والنقص في غيره وهو عدم الانشتيين ولأنه ليس / في العنه والخصا

أكثر من فقد الولد وهذا المعنى لا يؤثر في سقوط القود كما يؤخذ

بذكر يولد بذكر العقيم وكما يؤخذ لدى المرضعة ذات اللبن بتدى

من لا ترضع وليس لها لبن وفيما ذكرناه انفصال ( ٣ ) . فأما الذكر الأشل

فلا قصاص فيه من السليم كما لا يقتض من اليد السليمة بالشلاء

وشلل الذكر هو أن يستحشف أو ينقبض فلا ينبسط بحال أو ينبسط

فلا ينقبض بحال أو ينقبض باليد فإذا فارقتة انبسط أو ينبسط باليد

فإذا فارقتة انقبض فهذا هو الأشل على اختلاف أنواع شلله فلا يقتض

( ٤ )

منه الا بأشل ولا يمنع اختلاف أنواع الشلل من جريان القصاص بينهما

لصوم النقص وعدم المنفعة .

---

( ١ ) تقدم تخريجها

( ٢ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

( ٣ ) المراد به انفصال عن دليلهم وحجه لنا عليهم

( ٤ ) في ب الا بالأشل .

أ/٢٧ ( فصل )  
~~~~~

فان قطع حشفة الذكر كان فيها القصاص لأنها معلومة الغاية ولا يمنع

اختلافهما في الصغر والكبر من جريان القصاص بينهما ولو قطع بعض

(١)

ذكره اقتصر منه اذا أمكن لأنه عصب يمكن قطعه وليس فيه عظم يتشظا

كالذراع فيقدر المقطوع من ذكر المجنى عليه فان كان نصفه قطع نصف

(٢)

ذكر الجاني سواء كان أكبر من ذكر المجنى عليه أو أقل وان ثلثه

قطع ثلث ذكر الجاني ولا يؤخذ بقدر (٣) المقطوع لأنه قد يكون نصف

(٤)

ذكر المجنى عليه بقدر الثلث من ذكر الجاني فيؤخذ نصف ذكره

أ/١٤٨ ولا يقتصر / على ثلثه اعتبارا بمقدار المقطوع من بقية ذكره لا من

(٥)

ذكر الجاني .

.....

---

(١) في (ب) يتشظى بالألف المطويه ولعلها الصواب لأنه تتقلب عن ياء .

ومعنى التشظى التكسر أى ليس فيه عظم ينكسر .

(٢) في (ب) ثلاثة وهو خطأ فالمراد ثلثه .

(٣) في (ب) يذكر وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .

(٤) في (ب) نصف ساقطة .

(٥) في (ب) والله أعلم .

٢٨ / ( مسألة )

~~~~~

(١) قال الشافعي وبأنثى الخصى لأن كل ذلك طرف وإن قدر على أن  
يقاد من إحدى أنثى رجل بلا ذهاب الأخرى أقيد منه وإن قطعهما  
(٢)  
ففيهما القصاص أو الدية تامة ، أما القود في الأنثيين فواجب  
لأنهما عضوان من أصل الخلقة فيهما منفعة ويخاف من قطعهما على  
النفس فأشبههما الذكر فيؤخذ أنثى الشاب بأنثى الشيخ وأنثى الرجل  
(٣)  
بأنثى الصبي ( وأنثى من يأتي النساء ، بأنثى العنين وأنثى  
الفحل بأنثى المجهوب وهو الذى عناه الشافعي بالخصى . ومنع  
(٥) (٦)  
أبو حنيفة ومالك من أخذ أنثى الفحل بأنثى المجهوب ومن أخذ  
أنثى الذى يأتي النساء بأنثى العنين كما منعنا منه فى الذكر والكلام  
فيهما واحد . فإن قطع إحدى الأنثيين اقتصر منهما إذا علم أن القصاص  
لا يتعدى إلى ذهاب الأخرى لأن كل عضوين جرى القصاص فيهما  
جرى فى أحدهما كاليدين والرجلين . فإن علم أن القصاص من أحدهما  
يعدى إلى ذهاب الأخرى فلا قصاص فيهما لأنه يصير قصاص من عضوين

(١) فى (ب) رضى الله عنه .

(٢) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية :

- الروضة ١٩٥/٩ والبيان ٢٢/٨ وتتمة الإبانة ٤٤/٩ وقلبيوس ١١٨/٤

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٤) ما بين القوسين مكرر فى (ب)

(٥) تقدم تخريج مذهبه .

(٦) تقدم تخريج مذهبه .

بعضو وذلك لا يجوز ويؤخذ منه ديتها يعنى نصف الدية ( لأن )<sup>(١)</sup>

فى الأنثين جميع الدية .

.....

---

( ١ ) فى الأصل ما بين القوسين ساقط ويتمين اضافتها .

أنظر نسخة (ب) ل ٢٤/١٣

٢٩ / ( مسألة )

سيستعمل

( ١ )

قال الشافعي فان قال الجاني جنيت عليه وهو موجز وقال المجنى

١٤٨ / ب عليه بل صحيح فالقول قول المجنى عليه مع يمينه / لأن هذا يخيّب عن

( ٢ )

أبصار الناس ولا يجوز كشفه لهم ، اذا اختلفا في سلامة العضو

( ٣ )

المجنى عليه فقال الجاني هو أشل وهو موجز قد بطلت منافعه فلا

قود على ولا دية وعلى حكومة وقال المجنى عليه بل هو سليم استحق

( ٤ )

فيه القود أو الدية تامة فقد نص الشافعي في الأعضاء الباطنة كالذكر

والأنثيين أن القول قول المجنى عليه مع يمينه على سلامتها وله القود

( ٥ )

الا أن يقيم الجاني البينة على ما ادعاه من الشلل ونص في الأعضاء

الظاهرة كاليد بين والرجلين والأنف والعميين أن القول قول الجاني

مع يمينه أنها غير سليمة ولا قود عليه ولا دية الا أن يقيم المجنى عليه

( ٦ )

البينة على سلامتها . فاختلف أصحابنا في اختلاف هذين النصين

على وجهين أحدهما أن اختلافهما محمول على اختلاف قولين أحدهما

---

( ١ ) في ب رضى الله عنه .

( ٢ ) أنظر المختصر ٢٤٢ / ٨

( ٣ ) في ب بدون قد

( ٤ ) أنظر الأم ١٢١ / ٦ دية الذكر

( ٥ ) أنظر الأم ١٧٢ / ٦ وما بعدها .

وأنظر التتمه ٤٦ / ٩ وقلبيوس ١٢٠ / ٤

( ٦ ) في ب واختلف .

أن القول قول الجاني مع يمينه في الأعضاء الظاهرة والباطنة (١) أنها

(١)

غير سليمة ( على ما نص عليه في الأعضاء الباطنة لا قود عليه ولا ديمة

(٢)

وبه قال أبو حنيفة لأن الأصل براءة الذمة من قود وعقل فكان الظاهر

(٣)

صدقه . والقول الثاني أن القول قول المجنى عليه مع يمينه في الأعضاء

الظاهرة والباطنة على ما نص عليه في الأعضاء الباطنة لأن الأصل

(٥)

سلامة الخلق ( وثبت الصحة ) وهكذا لو قطع رجلا ملفوفا ( في ثوب )

(٤)

(٦)

فادعى أنه كان ميتا وادعى عليه أنه كان حيا فهو على قولين أحدهما

(٧)

أن القول قول الجاني والثاني أن القول قول الولي (٨) وأصلهما اختلاف

قوليه في أيهما هو المدعى فأحدهما أن الجاني هو المدعى بحدوث

(٩)

الموت فيكون القول قول الولي . والثاني أن الولي هو المدعى للقود

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٢) تقدمت ترجمته ٩٠ وأنظر مذهبه في تبين الحقائق ١١٢/٦

(٣) في ب معه .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٦) في (ب) ادعى بالألف المطوية وهو الصواب لأنها متصله عن ياء .

(٧) لأن الأصل براءة الذمة

(٨) لأن الأصل السلامة والصحة .

(٩) في ب - فيه .



فيكون القول قول الجاني فهذا أحد وجهي أصحابنا . والوجه الثاني  
وهو قول أبي اسحاق المروزي <sup>(١)</sup> أن اختلاف النصين محمول على (ظاهرهما  
<sup>(٢)</sup> وليس بمحمول على اختلاف القولين ) فيكون القول في الأعضاء الظاهرة  
قول الجاني مع يمينه أنها غير سليمة . والقول في الأعضاء الباطنة  
قول المجنى عليه مع يمينه أنها سليمة والفرق بينهما تعذر البينة  
في الأعضاء الباطنة وامكانها في الأعضاء الظاهرة فتقوى في الباطنة <sup>(٣)</sup>  
جنبه المجنى عليه وتقوى في الظاهرة جنبه الجاني كما لو قال (لزوجته  
<sup>(٤)</sup> ان حضت فأنت طالق فادعت الحيض وأنكره كان القول قولها فيه لتعذر  
اقامة البينة عليها ) ولو قال ان ولدت فأنت طالق فادعت الولادة  
<sup>(٥)</sup> وأنكر كان القول فيه قوله دونها لا مكان اقامة البينة على ولادتها . <sup>(٦)</sup>

.....

---

(١) تقدمت ترجمته ١٦٠

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) في (ب) فتقوى ومعنى جنبه الناحية .

(٤) من قوله : لزوجته الى قوله : البينة عليها ) ساقط من (ب)

(٥) في ب وأنكرها .

(٦) في (ب) العبارة مكرره وفيها تقديم وتأخير .

٢٩/١ ( فصل )

فإذا تقرر ما وصفنا من شرح المذهب فإن قلنا ان القول قول المجنى

عليه في سلامتها مع يمينه حلف لقد كان سليماً عند الجناية عليه وحكم

له بالقود أو الدية إلا أن يكون للجاني بينه على ما ادعاه من الشلل

١٤٩/ب وعدم السلامة فإن شهدوا أنه / كان أشل عند الجناية أو قبلها حكم

بشهادتهم وسقط القود والدية ووجب الأرش لأن الشلل اذا ثبت

(١)

قبل الجناية لم يزل وكان باقياً الى وقت الجناية فلذلك ما استوى حكم

(٢)

حكم الشهادة في الحاليين والبينة هاهنا ان كانت الجناية موجبة

للقود شاهدان (٣) وان كانت موجبة للدية دون القود شاهد وامرأتان أو شاهد ويمين .

وان قلنا ان القول قول الجاني فلا يخلو حاله من أن يكون قد اعترف

(٤)

( له بالسلامة قبل الجناية أو لم يعترف بها فإن لم يعترف له بالسلامة

وقال لم يزل أشل (٥) ( من ) خلق فالقول قوله مع يمينه وان اعترف له

بالسلامة وادعى حدوث الشلل عند الجناية ففي قبول قوله فيه قولان

(٧)

منصوصان أحدهما لا يقبل بعد الاعتراف بالسلامة لأنها قد صارت

---

(١) في الأصل ما - وعليها شطبه وبه يظهر المعنى .

(٢) الحاليين هما قبل الجناية وبعد ها . فيه

(٣) اذا كان المقصود بالشهادة المال تقبل/شهادة النساء .

وان كان المقصود منه غير المال ويطلع عليه الرجال لا تقبل فيه شهادة النساء .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب

(٥) في ب سلامته وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٧) في (ب) للاعتراف .

- ( ١ )  
باعترافه بها أصلاً ( يجب ) استصحابه فيصير القول فيه قول المجنى عليه والقول الثاني أن تقبل دعواه حدوث الشلل مع اعترافه بتقدم السلامة لأننا لما قبلنا قوله في الشلل ( ٢ ) ( ٣ ) وان كان الظاهر سلامة الخلقة قبلنا قوله مع اعترافه بسلامة الخلقة لا اعترافه بما وافق الظاهر من السلامة فيكون القول قوله مع يمينه لقد كان أشل ولا يلزم أن تكون يمينه على شلله وقت الجناية لأن الشلل لا يزول بعد حدوثه . فان أقسام المجنى عليه بينة على سلامته سمعناها ان شهدت / بسلامته وقت الجناية وان شهدت بسلامته قبلها فعلى قولين من اختلاف قوليه ١٥٠ / أ ( ٤ )  
اذا اعترف بتقدم سلامته هل يقبل قوله في حدوث شلله . فان قيل بقبول قوله فيه ( لم ) ( ٥ ) ( ٦ ) يحكم عليه بهذه البينة وان لم يقبل قوله فيه

- 
- ( ١ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )  
( ٢ ) في ب قد ضاه وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .  
( ٣ ) يعني عدم اعترافه بالسلامة .  
( ٤ ) في ب اذا اعتبرت ويتقدم ، وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب .  
( ٥ ) في ( ب ) لم ساقطه ويجب اثباتها لأن المعنى لا يستقيم الا بها .  
( ٦ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )

حكم عليه بهذه البينة وكان له احواف المجنى عليه لقد كان سليماً  
الى وقت الجناية عليه ولا يقبل فيما أوجب القود الا شاهد ين ويقبل  
(١)  
فيما أوجب الدية دون القود شاهد وامرأتان وشاهد ويمين ،  
(٢)  
والله أعلم . (٣)

.....

---

(١) في ب شاهدان بالرفع وهو الصواب

(٢) في ب وامرأتين بالنصب وكذلك شاهد ويمين بالنصب . وما في

الأصل هو الصواب بالرفع .

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

الشامل ٦٢/٦ ، المختصر ٢٤٢/٨ وقلبي ١٣٩/٤

٣٠ / ( مسئلة )

قال الشافعي (١) ويقاد أنف الصحيح بأنف الأخرم ما لم يسقط أنفه أو

شيء منه وهذا صحيح ، لقول الله تعالى ( وكتبنا عليهم فيها ان

النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف ) (٢) . ولأن للأنف حدا

ينتهي اليه وهو المارن المتصل بقصبة الأنف الذي يحجز بين

المنخرين والمارن ما لان من الأنف (٣) من القصبة الذي يعمده من العظم

فشابه حد الكف من زند الذراع فلذلك وجب فيه القود فيؤخذ الأنف

الكبير بالصغير والفليظ بالدقيق والأقنى بالأفطس والشام بالأخشم

الذي لا يشم لأن الخشم علة في غير الأنف . ويؤخذ أنف الصحيح

بأنف الأخرم والأخرم اذا لم يذهب الجذام والخرم شيء منه لأن

الجذام مرض لا يمنع من القود فان ذهب الخرام بالجذام والخرم

شيء من أنف المجنى عليه روى ما ذهب منه وما بقي فان / أمكن

فيه القود استوفى وهو أن يذهب أحد المنخرين ويبقى أحدهما

فيقاد من المنخر الباقي ويؤخذ مثله من الجاني وان لم يمكن فيه

القود لذهاب أرنبة الأنف وهو مقدمة سقط القود فيه لأنه لا يمكن

(١) في (ب) رضى الله عنه .

(٢) في (ب) الأجذم وما في الأصل أصح لأنه مطابق للمختصر أنظر المختصر

(٣) المائدة آية رقم (٤٥)

(٤) في (ب) بعضه وهو خطأ وما في الأصل أصح .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)

استيفاء الأرنبة مع القود فيما بعدها وكان عليه من الدية بقسط ما  
أبقاه الجذام من أنف المجنى عليه ( من نصف أو ثلث أو ربع . (١) ولو  
كان ( أنف المجنى عليه صحيحاً وأنف الجاني أجذم فإن لم يذهب  
(٢) بالجذام شيء منه أقيد به أنف الصحيح ولا شيء عليه بعده وإن  
أذهب الجذام بعضه أقيد من أنفه وأخذ من دية الأنف بقسط ما  
أذهب الجذام من أنف الجاني من ربع أو ثلث أو نصف ولو قطع  
الجاني بعض أنف المجنى عليه وكان كل واحد منهما صحيح الأنف  
قدد المقطوع من أنف المجنى عليه وما بقي منه فإن كان المقطوع  
ثلث أنفه أقيد من الجاني ثلث أنفه ( وإن كان نصفاً فالنصف ولا يقاد  
بقدار المقطوع لأنه ربما كسر أنف ) المجنى عليه فكان ( نصفه ) مستوعباً  
(٣) لأنف الجاني فيقضى إلى أخذ الأنف بنصف أنف وهذا لا يجوز . فلو  
قطع المارن وبعض القصة أقيد من مارن الجاني وأخذ منه أرش المقطوع  
(٤) (٥) (٦)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٢) في (ب) الجذام مكرره

(٣) من قوله وإن كان نصفاً إلى قوله كسر أنف . . ساقط من (ب)

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٥) في (ب) فأفضى وما في الأصل أصح .

(٦) في (ب) القصبتين بالتشبيه وهو خطأ .

(١)  
من القصبة لأنها عظم لا يتماثل فيه القود كما لو قطع يدا من عظم  
الذراع أقيد من كفه وأخذ منه أرش ما زاد عليها من عظم الذراع .  
(٢)  
(٣)

.....

---

(١) في (ب) فلم يجب فيه القود .

(٢) في (ب) من أرش

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :

- حواشي الشرواني ٤١٥/٨ والشامل ٣٢/٦

والبيان ١٦/٨ وتتمة الابانة ٣٥/٩

والمجموع ٤٠٦/١٨

( ٣١ / مسألة )

~~~~~

- ( ١ )  
أ/١٥١ قال الشافعي وأذن الصحيح / بأذن الأصم . والقود في الأذن  
( ٢ )  
واجب لقوله تعالى ( والأذن بالأذن ) فيأخذ الأذن الكبيرة  
بالصغيرة والغليظة بالكقيقة والسمينة بالهزيلة والسميعة بالصماء .  
( ٣ )  
وقال مالك لا أقيد أذن السميع بأذن الأصم لنقصها بذهاب  
السمع وهذا فاسد لأن محل السمع في الرأس والصمم يكون إما  
بسداد منافذها وإما لذهابه من محله فلم يكن نقصاً في الأذن وإنما  
هو نقص في غيرها فجرى القود بينهما فيها ومنفعة الأذن بجمع  
الأصوات لتصل إلى السمع . وتأخذ الأذن التي لا ثقب فيها بالأذن  
المثقوبة إذا لم يذهب بالثقب شيء منها فإن أذهب الثقب منها شيئاً  
( ٤ )  
فهو كالأنف إذا أذهب الجذام شيئاً منه وكذلك قطع بعضها على  
( ٥ )  
( ٦ ) ما بيناه في الأنف لتشابههما .

---

( ١ ) في ( ب ) رضى الله عنه .

( ٢ ) في ( ب ) الكبير والصغير

( ٣ ) تقدمت ترجمته ٨٨ وأنظر مذهبه :

الشرح الصغير ٣٥٦/٤ وكتابه الكافي ١١٦١/٢  
( ٤ ) أنظر ١٥١

( ٥ ) في ( ب ) لتساويهما .

( ٦ ) أنظر تفاصيل هذه المسألة في الكتب الآتية :

١ - الروضة ١٩٥/٩ والشامل ٣٢/٦

ومفني المحتاج ٣٤/٤ والمختصر ٢٤٣/٨



٣٢ / ( مسئلة )

- (١) قال الشافعي ومن قلع سن من قد ثغر قلع سنه فان كان المقلوع سنه لم يثغر وقف (٢) حتى يثغر فيتتام طرح أسنانه ونباتها فان لم ينبت سنه . وقال أهل العلم انه لا ينبت أقدناه . أما القصاص في الأسنان فواجب بقوله تعالى ( والسن بالسن ) ولرواية أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن بالسن القصاص (٧) (٨) ولأن فيها منفعة وجمالا فأشبهت سائر الأعضاء . فان قيل فالسن عظم والحظم لا قصاص فيه . قيل السن لانفراده كالأعضاء المنفردة التي يجري القصاص فيها وغيره من العظام ممتنع ومستور بما يمنع (٩) (من) مماثلة القصاص فلم يجب فيه القصاص . (١٠)

- (١) في (ب) رضى الله عنه .  
 (٢) في المختصر فلا قود .  
 (٣) من تتام القوم أى جاءوا جميعهم والمضارع ييتام . المنجد ص ٦٤  
 (٤) في المختصر طرحه أسنانه .  
 (٥) معنى يثغر هو ما تقدم من الأسنان . أنظر مختار ص ٨٤ ومعناه الصبي سقطت أسنانه الأولى اسنان اللبن ونبتت أسنان أخرى قوية . أنظر المنجد ص ٧٠  
 (٦) تقدمت ترجمته ٧٦  
 (٧) أخرجه النسائي ٥٧/٨ ومجمع الزوائد ٢٩٨/٦ في حديث طويل حينما بحثه مع عمرو بن حزم .  
 (٨) في (ب) لأن فيها . الخ بدون الواو .  
 (٩) ما بين القوسين ساقط من (ب)  
 (١٠) في (ب) فلم يجز

فإذا ثبت وجوب القصاص فيه لم يخل حال المجنى عليه بقلع سنه من (١)

أحد أمرين إما أن يكون قد شفر أو لم يشفر والمشغور أن يطرح

أسنان اللبن ونبتت بعدها أسنان الكبر فان كان مشغورا قد طرح

أسنان اللبن (٢) وتثبت أسنان الكبر فقلعت (٣) سنه وجب القصاص فيها (٤)

من مثلها من سن الجاني وأسنان الفم إذا تكاملت اثنا وثلاثون

سنا منها أربع ثنايا وأربع رباعيات وأربعة أنياب وأربعة ضواحك واثنا

عشر ضرسا وهي الطواحن وأربعة نواجذ وهي أواخر أسنان الفم

فتؤخذ الشنية بالثنية ولا تؤخذ ثنية برباعية ولا ناب بضاحك كما (٥)

لا تؤخذ ابهام بخنصر وتؤخذ اليمنى باليمنى ولا تؤخذ ولا تؤخذ

يعنى بيسرى وتؤخذ العليا بالعليا ولا تؤخذ عليا بسفلى وتؤخذ

السن الكبيرة بالصغيرة والقوية بالضعيفة كما تؤخذ اليد الصحيحة

بالمريضة لأن الاعتبار بالاسم المطلق وإذا كان كذلك لم يخل حال

السن المقلوعة بالجناية من أن تعلق من أصلها أو يكسر ما ظهر منها

فان قلعت من أصلها قلعت سن الجاني من أصلها الداخل في لحم

(١) في (ب) فيه ساقطة .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) في (ب) فقلعت

(٤) في (ب) ووجب

(٥) في (ب) ثنى أى بدون .

الحمود ومنابت الأسنان وان كسر ما ظهر منها وبرز من لحم الحمود

(١)

أ/١٥٢ كسر من سن الجاني ما ظهر منها وترك عليه ما ستره / اللحم مسن (٢)

أصلها . فان عفا عن القصاص الى الدية كانت فيه دية السن خمسا

من الابل كما لو قطعها من أصلها لأن منفعتها وجمالها بالظاهر

(٣)

دون الباطن وان عاد وقطع ما بطن من بقيتها كان فيه حكومة كمن

قطع أصابع الكف وجبت عليه دية كف فان عاد فقطع بقية الكف كانت

عليه حكومة ولو كان قد قطعها من أصل الكف لم يجب عليه أكثر من

الدية ولو كسر نصف سنه بالطول فان أمكن القصاص منها اقتصر وان

تعذر كان عليه نصف ديتها .

.....

---

(١) في (ب) ويرد .

(٢) في (ب) خمسا .

(٣) في (ب) من نفسها .

٣٢/أ ( فصل )

- (١) وان قلع سنّ من لم يثغر فلا قصاص في الحال ولا دية لأنها من  
أسنان اللبن التي جرت العادة بنباتها بعد سقوطها ووجب الانتظار  
بها الى أقصى المدة التي يقول أهل العلم بها (٢) من الطب أنها  
تبت فيه فان نبتت فلا قصاص فيها ولا دية لأن القصاص والدية انما  
يجبان فيما يدوم ضرره وشينه ولا يجبان فيما يزول ضرره وشينه (٣)  
كالسن اذا نبتت وكاللثة اذا آلمت لزوال ذلك وعوده الى المصمود  
منه فان كان قد خرج مع سن اللبن حين قلعته دم نظرت فيه فان  
خرج من لحم المصمود وجب فيه ارش كمن جرح في لحم بدنه فانهر دمه، (٤)  
وان خرج من محل السن المقلوعة ففي وجوب الارش وجهان حكاهما

- 
- (١) في (ب) ولو  
(٢) في (ب) أجل  
(٣) في (ب) ساقطة .  
(٤) في (ب) ضرورة وما في الأصل هو الصواب .  
(٥) في (ب) كالشعر اذا نبت  
(٦) في (ب) من .  
(٧) في (ب) نظر  
(٨) في (ب) فيها  
(٩) في (ب) وانهر دمه .

(١)  
أبو حامد الاسفرايني أحدهما لا يجب فيه ارش كمن لطم فرغف لم  
١٥٢/ب يجب فيه ارش . والوجه الثاني فيه الأرش/ لأنه قد قلع بقلعه ما اتصل  
به من عروق محله ومرايطه فلزمه الأرش وعلى مقتضى هذا التعليل  
(٢)  
يجب عليه الارش وان لم يخرج دم لقطع تلك المرباط والمروق ، فان  
(٣)  
قيل به كان هذا الوجه الثاني أصح وان لم يقل به كان الوجه الأول  
(٤)  
أصح والقول بالثاني عندى أولى . فاذا ثبت وجوب الانتظار بالسن  
(٥)  
المقلوعة وقت نباتها لم يخل حال صاحبها من أحد أمرين اما أن  
يعيش الى ذلك الوقت أو يموت قبله . فان عاش اليه لم يخل حال  
تلك السن المقلوعة من أحد أمرين اما أن تثبت أولا تثبت فان لم  
تثبت وجب فيها القصاص فان عفى عنه فالدية تامة لأنه قلع سنا لم  
(٦)  
تعد فصارت كسن المشغور وان نبتت فلها ثلاثة أحوال أحدها ان  
نبتت كأخواتها فى القدر واللون ( فلا قود فيها ولا دية ) .

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | تقدمت ترجمته ١٩٤                                 |
| (٢) | غاية لقوله فلزمه الأرش                           |
| (٣) | بوجوب الأرش لقطع تلك                             |
| (٤) | فيه ترجيح من المؤلف واجتهاده .                   |
| (٥) | فى (ب) القصاص . وهو خطأ وما فى الأصل هو الصواب . |
| (٦) | فى (ب) فان                                       |

(١) والحال الثانية ان تثبت أقصر من اخواتها ( فالظاهر من قصرها  
(٢) أنه من قلع ما قبلها قبل أوانه فصار منسوبا الى الجاني فتلزمه دية  
السن بقدر ما نقص من السن العائدة فان كان النصف فنصف ديتها  
وان كان الثلث فثلثها . والحال الثالثة ان تثبت في قد اخواتها  
(٣) لكنهما متغيرة اللون بخضرة أو سواد فالظاهر أنه من الجناية فيؤخذ  
الجاني بارش بتغيرها ، وان مات المقلوع سنة قبل الوقت الذي  
قدره أهل العلم بالطب لعودها فلا قود فيها لأن الظاهر أنه لو  
(٤) بقى لعادت والقصاص ( حد ) يدرأ بالشبهة . / وأما الدية ففي  
أ/١٥٣  
(٥) استحقاقها وجهان أحدهما تستحق لأن قلعها متحقق وعودها مع  
البقاء متوهم فلم يسقط بالظن حكم اليقين . والوجه الثاني لا تستحق  
الدية اعتبارا بالظاهر كما لم يجب القود اعتبارا به .

.....

- 
- (١) ما بين القوسين ساقط من (ب)  
(٢) في (ب) فيه زيادة حرف من . وهو الصواب .  
(٣) في (ب) معتبره وما في الأصل هو الصواب .  
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب)  
(٥) أي الدية .

٣٢ / ب ( فصل )

(1) (2) (3) (4)

وإذا كان المقلوع سنة مشغورا فمعات سنة ونبتت قفيها قسولان :

أحدهما أنه يصير كغير المشغور إذا عادت سنه بعد قلعها تكون

هي الحادثة عن المقلوعة فلا يجب فيها قصاص ولا دية كما لو جنى

على عينه فأذهب ضوءها ثم عاد الضوء كان هو الأول ولم يكن حادثا

عن غيره فلو كان قد تقدم الاقتصاص منها لم يقتص للجاني منها

لأن المستوفى على وجه القصاص لا يجب فيه قصاص لكن له الديّة

(7)

يرجع بها على المجنى عليه لأخذه القصاص من سن لا يستحق فيها

## القصاص .

والقول الثاني أن هذه السن الحادثة هبة من الله مستجدة وليست

حادثة من المقلوعة لأن الظاهر من حال المشغور أن سنة اذا

(Y)

انقلعت لم تعد فلا يسقط بعودها قصاص ولا دية فيقتص من

- ( ١ ) مشغورا بالنصب .
- ( ٢ ) فى ب فماد نبتت السن القوية .
- ( ٣ ) أى جنى عليه بعد أن نبتت السن القوية فأخذ الدية ثم نبتت فما الحكم ؟
- ( ٤ ) أى قبل أن يستوفى من الجانى قصاصا أو دية .
- ( ٥ ) فى ( ب ) لم يقتص منها الجانى .
- ( ٦ ) فى ( ب ) الى .
- ( ٧ ) فى ( ب ) اذا انقطعت .

- (١) الجاني وإن عاد ت سن المجنى عليه بخلاف من لم يثفر لأن سن  
(٢)  
المشفور لا تعود في غالب المادة وسن غير المشفور تعود فسن  
(٣)  
الأغلب وخالف ضوء العين إذا عاد بعد زهايه لأنه كان مستورا  
(٤)  
بحائل زال وأبصر بالضوء الأول لا بضوء (٦) تجديد (٧) وهذه سن تجديدات  
(٥)  
١٥٣/ب فافترقا . ويتفرع على هذا القول فرعان أحدهما أن يقلع رجل  
(٨)  
سن رجل فيقتص من سن الجاني بسن المجنى عليه ثم تعود سن  
(٩)  
الجاني فتتبت . فان قيل ان السن العائدة في المشفور هي هبة

- 
- (١) في (ب) فان .  
(٢) في (ب) من وهو خطأ  
(٣) في (ب) لا تجود  
(٤) في (ب) فأبصر .  
(٥) في (ب) كالضوء الأول وما في الأصل هو الصواب .  
(٦) في (ب) بنصف وهو خطأ .  
(٧) في (ب) فتجدد  
(٨) في (ب)  
(٩) في (ب) على هذين القولين .



(١) مستجدة وليست حادثة عن الأولى فلا شيء على الجاني بمسود  
 (٢) (٣)  
 سنه من قصاص ولا دية لاستغناء القصاص منه وما حدث بعده هبة من  
 الله تعالى له . وان قيل ان السن العائدة في المفقور هي  
 الحادثة عن الأولى ففي وجوب الاقتصاص منها ثانيا وجهان أحدهما  
 يقتض منها اذا عادت ثانية كما اقتض منها في الأولى (٥) وكذلك لو  
 عادت ثالثة ورابعة لأنه قد أفقد المجنى عليه سنه فوجب أن يقابل بما  
 يفقد سنه . والوجه الثاني لا قصاص فيها لاستيفائه منها وأنه جنس  
 (٦) (٧)  
 دفعة واحدة فلم يجز (٨) أن يقتض منه أكثر من دفعة واحدة فعلى هذا  
 (٩)  
 هل تؤخذ منه ديتها أم لا على وجهين أحدهما تؤخذ منه الدية

- 
- |     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| (١) | في (ب) متجددة .                 |
| (٢) | في (ب) عن الأولى                |
| (٣) | في (ب) ولا شيء .                |
| (٤) | في (ب) القصاص .                 |
| (٥) | الأولى                          |
| (٦) | في (ب) منه                      |
| (٧) | في (ب) جنى وهو الصواب           |
| (٨) | فلم يجب وما في الأصل أصح        |
| (٩) | في (ب) منه . وما في الأصل أصح . |

- (١) لترك سنه عليه . والوجه الثاني لا يؤخذ بالدية كما لم يؤخذ بالقصاص
- (٢) لأن لا يجمع بين دية وقصاص . والفرع الثاني أن يقتصر من سن
- (٣) الجاني ( بسن المجنى عليه ) فتعود سن الجاني وتعود سمين
- (٤) المجنى عليه ( فلا قصاص ) فلا قصاص هنا من النابذة ولا دية على
- (٥) القولين معا لأننا ان قلنا بأن العائدة هبة مستجدة فهي هبة في
- حق كل واحد منهما وان قلنا انها حادثة عن الأولى فقد عادت سن
- كل واحد منهما والله أعلم . (٦)
- .....

- 
- (١) في (ب) لا يؤخذ .
- (٢) هكذا في الأصل والأولى الاتصال لثلا
- (٣) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٤) ما بين القوسين مكرر في (ب)
- (٥) في (ب) ولا الدية .
- (٦) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :
- الشامل ٣٣/٦ - الروضة ٢٠٠/٩ - البيان ٥٧/٨ وما بعدها .

٣٣ / ( مسئلة )

- (١) قال الشافعي ولو قلع سنا زائدة ففيها حكومة الا أن يكون تنقلع  
 مثلها فيقاد منه ، اما السن الزائدة فهي ما زادت على الاثنين  
 والثلاثين سنا المحدودة التي عيناها من أسنان الفم وتثبت في غير  
 نظام الاسنان اما خارجة أو داخلية وتسمى هذه الزيادة سسنا  
 ساغية ، قال الشاعر :  
 (٢) (٣)  
 (٤) (٥)  
 (٦)  
 (٧) (٨) (٩)  
 فلا يعجبني ذا البخل كثرة ماله \* فان الشقا نقص وان زائدا  
 كان  
 (١٠) فاذا جنى عليها جان فقلعها لم يخل أن يكون للجاني مثلها أو  
 (١١) (١٢) (١٣)

- (١) في (ب) رضى الله عنه  
 (٢) في (ب) سن بالرفع وما في الأصل هو الصواب  
 (٣) في (ب) للقاطع والصواب للقالع كما في المختصر ٢٤٣/٨  
 (٤) في (ب) المعهودة وهو الصواب  
 (٥) في (ب) سمحناها  
 (٦) في (ب) الزائدة وهو الصواب .  
 (٧) في (ب) شاغيه بالشين المصحمة وهو الصواب .  
 (٨) في (ب) وكذلك قال الشاعر .  
 (٩) فان لم تخرج عن نظام الأسنان ففيها أرش على الراجح ،  
 أنظر مغنى المحتاج ٦٤/٤  
 (١٠) لم أقف على قائله .  
 (١١) في (ب) ثان  
 (١٢) في (ب) قلعها  
 (١٣) في (ب) الجاني مثلها .

- (١) لا يكون فان لم يكن له مثلها فلا قود فيها لعدم ما يماثلها كما لو
- (٢) قلع نابيه ولم يكن له ناب لم يؤخذ به غير الناب فاذا سقط القصاص
- (٣) في الشاغية فعليه فيها حكومة لا يبلغ بها دية سن غير شاغية لنقص
- الأعضاء الزائدة عن أعضاء الخلقة المعهودة وان للجاني سن زائدة كان (٤)
- لم يخل من أن تكون في مثل محلها من المجنى عليه أو غير محلها
- (٥) ( فان كانت في غير محلها منه ) مثل أن تكون الزائدة من الجاني
- مع الأسنان العليا ومن المجنى عليه مع الأسنان السفلى ( أو تكون من
- (٦) الجاني يعني ) ومن المجنى عليه يسرى أو تكون من الجاني مقترنه (٧)

- 
- (١) في (ب) فان لم يكن للجاني مثلها .
- (٢) فس ( ب ) واذا .
- (٣) معنى شاغية : أي زادت طولاً عن سواها .
- أنظر المنجد ص ٣٩٤
- (٤) في (ب) وان كان الجاني وما في الأصل هو الصواب .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (ب)
- (٧) في (ب) مضمونه بالتاء وهو خطأ .

- (١) بالناب ومن المجنى عليه مقترنة بالسثنى فلا قصاص فيها ان اختلاف (٢)  
محلها يمنع من تماثلها (٣) فان كانت من الجاني في مثل محلها  
من المجنى عليه ففيها القصاص لتماثلها في المحل (٤) وسواء اتفقا  
١٥٤/ب في القدر والمنفعة أو تفاضلا لتساويهما في الاسم الخاص كما قلناه (٥)  
فيما كان من أصل الخلقة المعهودة .

.....

- 
- (١) في (ب) مضمومة .  
(٢) في (ب) لأن وهو الصواب .  
(٣) من قوله : فان كانت من الجاني الى قوله في المحل ساقط  
في (ب)  
(٤) في (ب) في القدر .  
(٥) أنظر الروضة ١٩/٩  
البيان ٥٧/٨ - الشامل ٣٣/٦ وقلوبى ١٣٦/٤

٣٤ / (مسئلة)

- (١) قال الشافعى ولو قال المقتص اخرج يمينك فأخرج يساره فقطعها
- وقال عدت وأنا عالم فلا عقل ولا قود فإذا برأ اقتص من يمينه وان قال
- لم أسمع أو رأيت أن القصاص بها يسقط عن يميني لزم المقتص دية
- (٢) اليد ، وصورتها في رجل وجب القصاص عليه في يمينه فأخرج يسراه
- فقطعها المقتص فلا يجوز أن تكون اليسرى قصاصا باليمين لاستحقاق
- (٣) المماثلة فيه كما لا تكون اليد قصاصا بالرجل وان وقع به التراضى
- وإذا كان كذلك بدئ بسؤال يخرج يده قبل سؤال المقتص القاطع
- (٥) هل أخرج يده بأذلا لقطعها أو غير بأذلا فان قال أخرجتها غير
- (٦) بأذلا لقطعها وانما أردت بإخراجها التصرف بها سئل حينئذ
- (٧) المقتص القاطع هل علم أنها اليسرى أو لم يعلم فان قال لم أعلم
- (٨) أنها اليسرى وظننتها اليمين فقطعتمها قصاصا فلا قصاص على هذا
- (٩) المقتص في اليسرى وان لم يكن قصاصا في اليمين لأنها شبهة تدرا

- (١) فن (ب) رضى الله عنه
- (٢) أنظر المختصر ٢٤٣/٨ وأنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :
- البيان ٣٠/٨ والروضة ٢٣٤/٩ والأم ٦١/٦ وقلوبى
- ومغنى المحتاج ٤٧/٤
- (٣) أى فى القصاص
- (٤) غاية
- (٥) أى قصد اباحتها
- (٦) فى (ب) أو غير بأذلا لقطعها
- (٧) فى (ب) هل علمت بأنها اليسرى
- (٨) فى (ب) وظننت أنها
- (٩) فى (ب) أولا

بها الحدود وعليه ديتها لأنه قطعها خطأ بغير حق وهل يسقط

بذلك حقه من قطع اليمنى أم لا على وجهين أحدهما قد سقسط (١) (٢)

حقه من الاقتصاص منهما لا اعتقاده استيفاء قصاصه فعلى هذا يرجع (٣)

المقتص على مخرج يده اليمنى حالة في ماله لأنها دية عمد ويرجع (٤)

٢/ب

مخرج يده اليسرى على عاقلة المقتص لأنها دية خطأ ولا يكونان (٥)

قصاصا لا غتلاف محلها . والوجه الثاني أن حقه في الاقتصاص من

اليمنى باق لبقايتها وأن الخطأ بغيرها لا يزيل الحق منها . فعلى

هذا يكون للمقتص أن يقطع يمين الجاني المخرج ليسراه إذا اندملت

اليسرى لأن (٦) لا يوالى عليه بين قطمين فيسرى قطعهما الى تلفه ،

وهذا بخلاف ما لو استحق عليه قطع يده فانه يجوز أن يوالى عليه

في الاقتصاص منهما بين قطعهما ولا ينتظر اندمال أولاها لأن

قطعهما مستحق فلم ينتظر به الاندمال وفي مسئلتنا الأولى غدير

مستحق فانتظر اندماله لاستيفاء المستحق بعده فإذا اقتص من

(١) في (ب) أولا .

(٢) في (ب) قد ساقطة .

(٣) في (ب) القصاص .

(٤) في (ب) دية اليمنى وهو الصواب وما في الأصل ناقص وبغير المعنى

(٥) لحل هنا نقص في النسختين فلو قال :

ويرجع مخرج يده اليسرى على عاقلة المقتص بدية يده اليسرى لكان أولى .

(٦) في (ب) لأن ساقطة .

(١) اليمنى كان على عاقلته دية يسرى الجانى . وان قال المقتص القاطع

لليسرى علمت حين قطعنها أنها اليسرى قيل عليك منها القصاص

لأنك أخذتها عمدا بغير حق سواء علم تحرير قطع اليسرى باليمنى

أو جهل فيقتص من يسراه بيسرى الجانى ، فأما حقه فى الاقتصاص

من يمين الجانى فصعبر بحاله فى قطع اليسرى هل قصد بقطعها ا

القصاص من اليمنى أو لم يقصد بقطعها أن تكون قصاصا باليمنى ( فان

(٢)

لم يقصد قصاصها باليمنى ) كان على حقه من الاقتصاص من يمين الجانى

(٣)

وان قصد بقطع اليسرى أن يكون قصاصا من اليمنى ففى سقوط حقه

من الاقتصاص منها وجهان أحدهما قد تسقط حقه / من قطع اليمنى ٣/أ

قصاصا لا اعتقاده استيفاء بدله ويكون له على الجانى ديتها .

والوجه الثانى أنه على حقه فى الاقتصاص من اليمنى لأنه لما لم تكن

(٤)

اليسرى بدلا عنها واستوفى القصاص لها وجب أن يكون على حقه من

اليمنى .

.....

---

(١) أى عاقلة المقتص

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) فى (ب) فان قصد

(٤) لحل الصواب فى استيفاء القصاص لها أى لليمنى ، والله أعلم .



٣٥ / ( مسألة )

~~~~~

(١) قال الشافعي ويحضر الامام القصاص عدلين عاقلين حتى لا يقاس

الا بحد يد مسقى ويتفقد حد يده ليلا يسم فيقتل ويقطع من حيث قطع

بأيسر ما يكون من القطع ، وانما اختار الشافعي أن يحضر القصاص

عدلين شاهدين ليشهدا باستيفائه ان استوفى وبالتعدي فيسه (٣)

(٤) ان تعدي فان قيل فما معنى قول الشافعي عدلين عاقلين والحد ل

لا يكون الا عاقلا فعنه ثلاثة أجوبة أحدها أنه قاله على طريق التأكيد

كما قال الله عز وجل ( فخر عليهم السقف من فوقهم ) ( ويقولون

بأفواههم ) (٦) والثاني أنه أراد بالعقل ثبات النفس وسكون الجأش عند

(٧) مشاهدة القصاص وليس كل عدل يسكن جأشه عند مشاهدة القتل

---

(١) في (ب) رضى الله عنه .

(٢) في المختصر بحد يده مسقاة حادة .

(٣) في (ب) بالتعدي أى بدون واو

(٤) ان تعدي ساقطة في (ب)

(٥) سورة النحل آية رقم ٢٦

(٦) سورة آل عمران آية رقم ١٦٧

(٧) في (ب) ان ليس .

- (١) والقطع قاله أبو القاسم الصيمري والثالث أنه أراد بالعقل الفطنة  
والتيقظ ليفطن بما يجرى من استيفائه من حق / أو تعدد (٢) ان ليس  
كل عدل يفطن لذلك قاله أبو حامد الاسفرايني فان غاب الشاهدان  
عن استيفاء القصاص لم يؤثر فيه وكان المسي (٤) هو الحاكم بالقصاص  
دون المستوفى له .  
(٥)  
فأما صفة ما يستوفى به القصاص من الحديد فقد ذكرنا أنه  
ينبغي لمن حكم باستيفائه من سلطان أو قاض أن يعتبره (٦) حتى  
لا يكون مثلوما كالأول ولا مسموما لأن الكال يعذب المقتص منه والمسموم  
يهرى لحمه فان اقتص بكال مثلوم لم يعزر وان اقتص بمسموم فان  
(٧) (٨)

- (١) هو عبد الواحد بن الحسين بن محمد القاضي نزيل البصرة أحد  
أئمة المذهب له مؤلفات والصيمري بفتح الصاد وسكون الياء وفتح  
الميم . تخرج على يديه جماعة من أئمة المذهب منهم الماوردي  
من تصانيفه الايضاح في المذهب نحو سبع مجلدات وكتاب فنى  
الشروط . توفي بعد ٣٨٦ هـ . أنظر طبقات الشافعية ٢/٢٤٣  
(٢) فى (ب) اذا تعدى وما فى الأصل هو الصواب  
(٣) تقدمت ترجمته ص ١٦٠  
(٤) فى (ب) وكان المعنى هو الحاكم وما فى الأصل هو الصواب .  
(٥) فى (ب) يستوفى بالألف المطوية وهو الصواب .  
(٦) فى (ب) أن يتفقد ه وهو الصواب .  
(٧) أى يفتت اللحم حتى لا يتجمع .  
(٨) فى (ب) بكال غير مسموم وما فى الأصل هو الصواب .

كان القصاص في النفس فقد استوفى ولا غرم في السم لكن يحزر المقتص

أدبا كما لو قطع المقتص منه بعد قتله قطعا (١) وان كان في طمرف

فأفضى السم الى تلفه وصار التلف حادثا عن القصاص الذي لا يضمن

وعن السم الذي يضمن فيلزم نصف الدية لحدوث التلف عن مباح

ومحظور كمن جرح موتدا ثم أسلم وجرحه بعد اسلامه أخرى ثم مات (٢)

ضمن نصف دية لتلفه عن سببين أحدهما مباح والآخر محظور (٣)

.....

---

(١) أي محزر

(٢) في (ب) ومات

(٣) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

١ - الأم ٥٦/٦

٢ - الروضة ٢٢١/٩

٣ - قليوبي ١٢٣/٤

٤ - البيان ٢٦/٨

٥ - مكنى المحتاج ٤١/٤

٣٦ / ( مسئلة )

- (١) قال الشافعى ويرزق من يقيم الحدود ويأخذ القصاص من سهم
- (٢) النبى صلى الله عليه وسلم من خمس الخمس كما يرزق الحكام فان لم
- (٣) يفعل فعلى المقتص منه الأجر كما عليه أجرة الكيال والوزان فيما
- (٤) (٥) (٦) لزمه ، ينبغى للامام أن يندب لاستيفاء الحدود والقصاص رجلا
- أمينا يرزق من بيت المال ان لم يجد متطوعا لأنه من المصالح العامة
- ويكون / من مال المصالح وهو خمس الخمس سهم رسول الله صلى الله
- عليه وسلم من الفى والغنيمة المعد بعده للمصالح العامة فاذا
- (٧) استوفى الحداد القصاص أعطى أجرته منه فان أعوز بيت المال
- أو كان فيه ولزم صرفه فيما هو أولى منه من سد الثور وفى أرزاق

١/٦

- (١) فى (ب) رضى الله عنه .
- (٢) هكذا فى الأصل يفعل بالعين المهمة والصواب يفضل بالضاد  
المعجمة بعد الفاء .
- (٣) الضمير فى عليه عائد على الشخص المزكى .
- (٤) فى (ب) يلزمه وهو المطابق لما فى المختصر . أنظر المختصر
- ٢٤٣/٨
- (٥) فى (ب) وينبغى ، والصواب ما جاء فى الأصل .
- (٦) فى (ب) جلاد أمينا وهو الصواب لأن المقام هنا فى الكلام على الجلاد
- (٧) فى (ب) الجلاد وهو الصحيح فلا معنى للحداد هنا .

- (١) الجيوش كانت على المقتص منه دون المقتص له وقال أبو حنيفة أجرته على (٢)
- المقتص له دون المقتص منه استدلالاً بأن حقه متمير (٣) وإنما يحتاج
- إلى الفصل بين حقه من حق غيره فكانت أجره الفاصل على مستوفيه (٤)
- كمشترى الثمرة يلزمه أجره لقاطمها وجدادها ومشتري الصبرة يلزمه
- أجره عمالها ونقالها ولأنه لما كانت أجره منتقد المال على مستوفيه (٥)
- دون موفيه كذلك في القصاص ، ولأن العامل في الصدقات مستوف (٦)
- من أرباب الأموال لأهل السهمان ثم كانت أجرته في مال أهل (٧)
- السهمان المستوف لهم دون أرباب الأموال المستوف منهم (٨) ويجب أن
- تكون أجره المقتص في مال المستوف له دون المستوف منه . (٩)

- 
- (١) في (ب) أجره المقتص منه وهو خطأ فالمراد دون .
- (٢) أنظر مذهبه في فتح القدير ١٧٠ / ٤
- (٣) في (ب) متمير وهو الصواب .
- (٤) في (ب) على مستحقه .
- (٥) في (ب) العبارة هكذا يلتزم أجره قاطمها
- وجدادها وهو خطأ وما في الأصل هو الصواب
- (٦) في (ب) منتقد المال
- (٧) في (ب) يستوفى
- (٨) في (ب) لأن السهمان
- (٩) من قوله ويجب أن تكون أجره المقتص إلى قوله :
- دون المستوفى ساقط من (ب) حوالى سطرين .

ودليلنا هو أن القصاص استيفاء حق فوجب أن تكون أجرته <sup>على</sup> الموفى  
دون المستوفى ( كأجرة الكيال والوزان ولأنه قطع مستحق فوجب أن  
تكون أجرته على المقطوع منه ( ١ ) وحلق شعر المحرم ، فإن  
قيل فالختان وحلق شعر المحرم حق للمقطوع منه فلذلك ( وجب  
عليه أجرته والقصاص حق للمقطوع له دون المقطوع منه فكان المقطوع

له أولى بالتزام أجرته من المقطوع منه : قلنا هما سواء لأن الختان ب/٦  
وحلق الشعر حق على المقطوع منه كما أن القصاص حق على المقطوع  
منه غير أن الحلق في الختان والحلق لله تعالى وفي القصاص للمولى  
فكما التزم ( حق الله التزم ) حق الآدمي فأما استدلاله بأجرة  
الجنان والنقل فهو أن ذلك تصرف ( ٢ ) فيما قد استقر ملكه عليه  
( ٣ ) ( ٤ ) ( ٥ ) ( ٦ ) ( ٧ )

- 
- ( ١ ) من قوله كالختان . . . الى قوله فلذلك وجب ساقط من ( ب )  
( ٢ ) في ( ب ) أن الحق وهو الصواب .  
( ٣ ) في ( ب ) تعالى ساقطة  
( ٤ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )  
( ٥ ) في ( ب ) فاما الجواب عن . .  
( ٦ ) في ( ب ) الحال  
( ٧ ) في ( ب ) معروف .

فاختص بمؤنة تصرفه ، وكذلك أجرة منتقد الثمن ، وليس كذلك  
القصاص لأنه ايفا للحق ومؤنة الايفا مستحقه على الموفى كما قال  
تعالى ( فأوف لنا الكيل وتصدق )<sup>(١)</sup> ثم ثبت أن أجرة الكيال  
على الموفى دون المستوفى كذلك في القصاص .<sup>(٢)</sup> وأما عامل الصدقات  
فهو نايب عن أهل السهمان في الاستيفاء لهم وليس بنايب عن  
أرباب الأموال في الايفا عنهم فكانت أجرته واجبة على من نساب<sup>(٣)</sup>  
عنه كأجرة الوكيل ، وخالف المقتض لأنه يقوم بالايفا دون الاستيفاء<sup>(٤)</sup>  
فصار بالكيل والوزان أشبه .

.....

- 
- |       |                                                    |
|-------|----------------------------------------------------|
| ( ١ ) | ساقطة من ( ب )                                     |
| ( ٢ ) | سورة يوسف آية رقم ٨٨                               |
| ( ٣ ) | في ( ب ) وأما عاقل وهو خطأ .                       |
| ( ٤ ) | في ( ب ) ساقطة .                                   |
| ( ٥ ) | المراد به الجلال فهو نائب عن الموفى في أداء الحق . |

### ٣٥ / ( فصل )

~~~~~

- (١) (٢) فإذا ثبت ما ذكرنا أن أجره القصاص على المقتص منه دون المقتص له فقال المقتص منه أنا أقتص لك من نفسى لتسقط عني (٣) أجره القصاص (٤) لم يكن ذلك له لأمرين أحدهما أن موجب الماثلة في القصاص يقتضى أن يؤخذ منه ما أخذه من غيره ولا يكون هو الآخذ لهما معا والثاني (٥) أنه حق عليه فلم يجز أن يكون هو المستوفى له كما لو أراد بايعة الصبره أن يكيلها بنفسه لم يكن له ذلك ، / فلو قال السارق وقد (٦) وجب قطع يده أنا أقطع يد نفسى ولا ألتزم أجره قاطعى ففيه وجهان أحدهما لا يجوز كالقصاص والوجه الثاني يجوز لأن قطع السرقة (٧) حق لله يقصد به النكال والزجر فجاز أن يقوم بحق الله عليه وخالف القصاص المستحق للأدمى ، وبالله التوفيق . (٨)

.....

- (١) فى (ب) بما ذكرناه  
(٢) فى (ب) من أجره  
(٣) فى (ب) عنى أجره وهو الصواب .  
(٤) فى (ب) فليس ذلك له .  
(٥) لو قال ولا يكون هو الآخذ والمأخوذ منه معا لكان أوضح .  
(٦) لئلا يلزم اتحاد الموفى والمستوفى  
(٧) فى (ب) تعالى .  
(٨) أنظر هذه المسألة فى الكتب الآتية : -  
الشامل ل ٣٦/٦ - الروضة ٢٢٣/٩ - المذهب ١٨٥/٢



( الباب السابع )

( ١ ) باب عفو المجنى عليه ثم يموت ( ١ )

قال الشافعي ولو قال المجنى عليه عمدا قد عفوت عن جنايته من قود ( ٢ )  
وعقل ثم صح جاز فيما لزمه بالجناية ولم يجز فيما لزمه من الزيادة لأنها ( ٣ )  
لم تكن وجبت حين عفا ، وهذا كما قال اذا كانت جناية العمد على ( ٤ )  
طرف كاصبح فعفى المجنى عليه عنها لم يخل حالها من ثلاثة أقسام ( ٥ )  
أحدها أن تتدخل والثاني أن تسرى الى ما دون النفس والثالث أن ( ٦ )  
تسرى الى النفس .

( ٧ )  
فأما القسم الأول وهو أن تتدخل الجناية ولا تسرى فهو مسطور  
المسئلة فاذا كانت على اصبح قطعها فاندملت لم يخل حال العفو  
عنها من ثلاثة أقسام أحدها أن يعفو عما وجب بها من قود وعقل  
والثاني أن يعفو عن القود وحده والثالث أن يعفو عما وجب بها

( ١ ) هذه الترجمة تقريبا متقاربة مع عدة مؤلفات وان كان في بعضها اختلاف

بسيط فقد ورد في المختصر باب عفو المجنى عليه ثم يموت وغير ذلك  
وقال في المذهب والبيان باب العفو عن القصاص وقال في الأم باب  
عفو المجنى عليه في العمد والخطأ . أنظر الأم ٨٩/٦ ، المذهب

١٦٨/٢ والبيان ٣٢/٨ وقلوب ١٢٧/٤

- ( ٢ ) في ( ب ) رضى الله عنه .  
( ٣ ) ما بين القوسين ساقط من ( ب )  
( ٤ ) في ( ب ) قد ساقطة .  
( ٥ ) في ( ب ) كاصبح زائدة  
( ٦ ) في ( ب ) رحاله ( ٧ ) أى الذى ذكر فى هذه المسألة من المتن .

على الاطلاق . فأما القسم الأول وهو أن يحفو عما وجب بها مسن

قود وعقل فيصح عفوه عنهما جميعا فلا يستحق بها قودا ولا دية

وهو قول أبي حنيفة وجمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> . وقال المزني<sup>(٢)</sup> / يصح عفوه

ب/٧

عن القود ولا يصح عفوه عن الدية لأن القود وجب قبل عفوه والدية<sup>(٣)</sup>

لم تجب الا بعد عفوه لأنه لو طلب القود<sup>(٤)</sup> قبل الاند مال استحقه

ولو طلب الدية قبل الاند مال لم يستحقها والحفو عما وجب صحيح

وعما لم يجب مردود وهذا فاسد لأن الدية مستحقة بالجناية وانما<sup>(٥)</sup>

يتأخر استيفاءها الى الاند مال كالدیون المؤجلة<sup>(٦)</sup> بدليل أن عبدا

لوجني عليه فباعه سيده قبل اندمال جنايته ثم اندملت في يسه

مشتريه كان ارشها لبايعه دون مشتريه لأنه استحقها بالجناية

الحادثة في ملكه ولم يستحقها المشتري وان اندملت في ملكه فصار

(١) أنظر مذهب في حاشية ابن عابدين ٣٦١/٥

(٢) تقدمت ترجمته في / وأنظر مذهب في المختصر ٢٤٣/٨ <sup>المقدمة</sup>

(٣) بناء على أن الواجب في القود القصاص عينا والديه بدل عنه .

(٤) في (ب) الحفو وما في الأصل هو الصواب .

(٥) اذا كان الواجب أحدهما من القود أو الدية .

(٦) في (ب) كالدیون المؤداة .

(١) ذلك عفا عما وجب له وان لم يستحق قبضها ، وفيه انفصال  
عما احتج له . وأما القسم الثاني وهو أن يحفو عن القود فلا يكون  
ذلك عفا عن الدية ويكون عفا مقصورا على القود وحده لأنه لما  
خصه بالذكر اختص بالحكم . وأما القسم الثالث وهو أن يحفو  
عما وجب بالجنائية ولا يسمى قودا ولا عقلا فيكون ذلك عفا عن القود  
وهل يكون عفا عن الدية أم لا على قولين بناء على اختلاف قوليه فيما  
توجبه جنائية العمد . فان قيل انها توجب أحد الأمرين من القود  
أو الحقل كان ذلك عفا عن الدية كما كان عفا عن القود لوجوب  
الدية بالجنائية كوجوب القود بها . وان قيل انها توجب القود  
وحده ولا تجب الدية الا باختيار المجنى عليه لم يصح عفو عن الدية  
وان صح عفو عن القود لأن القود وجب والدية لم تجب فهذا حكم  
الجنائية اذا اندملت .

أ/٨

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | أى عفو عن القود والدية معا .  |
| (٢) | فى (ب) ويكون عفو  |
| (٣) | فى (ب) عن القود .   |
| (٤) | فى (ب) أنهما وهو خطأ فالمراد عندنا جنائية واحدة .   |
| (٥) | فى (ب) لوجود .  |
| (٦) | فى (ب) بها ساقطة .  |
| (٧) | فى (ب) الكلام مختلف فقد قال ما نصه : ( وان قيل أنها توجب القود<br>على التعمين لم يكن عفا عن الدية وكان عفا عن القود لأن القود وجب<br>والدية لا تجب . أنظر ١٤/ل ٣٢ |

وأما القسم الثاني وهو أن تسرى الى ما دون النفس كسرايتها من  
 (١)  
 الاصبع الى الكف فلا قود في الكف لثلاثة معان أحدها أن سقوط  
 القود في أصل الجناية موجب لسقوطه فيما حدث عنها . والثاني  
 أن السراية الى الأطراف لا توجب القود وان وجب بالسراية الى  
 النفس لما قدمناه من الفرق بينهما . والثالث أن أخذ الكف مع  
 (٢)  
 استيفاء الأصبع غير ممكن فأما دية ما ذهب بالسراية من الكف  
 (٣)  
 فواجب مستحق لا يسقط بالعفو عن دية الاصبع لثلاثة معان أحدها  
 أنه لم يتوجه اليه عفو والثاني أنه لم يجب عند العفو ولم يتوجه اليه  
 (٤)  
 عفو . والثالث أن الدية لما تبعضت لم يسر العفو عن بعضها  
 الى جميعها والقود لما لم يتبعض سرى العفو عن بعضه السرى  
 الى جميعها ويلزمه أربعة أعشار الدية أربعون من الأبل لأن في الاصبع  
 (٥)  
 المعفو عنها عشر الدية . وأما القسم الثالث وهو أن تسرى  
 (٦)

- 
- |     |                            |
|-----|----------------------------|
| (١) | أى بعد العفو               |
| (٢) | أنظر ص                     |
| (٣) | لأنه عفا عن الأصبع         |
| (٤) | لأن السراية حصلت بعد العفو |
| (٥) | في (ب) ولو توجه اليه عفو . |
| (٦) | في (ب) في ساقطة .          |

- (١) جناية الاصبع الى النفس فيموت منها فلا قود في النفس لمصني
- (٢) واحد وهو أن سقوط القود في أصل الجناية يوجب سقوطه فيما
- (٣) (٤) حدث عنها وعليه دية النفس الا قد ردية الاصبع اذا صح العفو عن
- (٥) ديتها لما قدمناه من المعاني الثلاثة فتلزمه تسعة أعشار الدية
- لأن دية الاصبع عشرها الا أن يمنع من الوصية للقاتل على / ما سنذكره
- ب/٨ فيلزمه جميعها (٦) .

.....

- 
- (١) أي بعد العفو
- (٢) في (ب) أن يسقط القود .
- (٣) في (ب) اذا صح .
- (٤) أي فيما اذا عفا عن القود والدية معا .
- (٥) أنظر ص فيما اذا جنى على الاصبع فعفا عنه ثم سرى الى الكف فلا تسقط دية الكف للمعاني الثلاثة المذكورة في أول الصفحة .
- (٦) وذلك أن عفوه بعد الجناية عليه يأخذ حكم المتبرع في مرض الموت الذي يسرى عليه حكم الوصية وهل تصح الوصية للقاتل ان قلنا نعم فالواجب تسعة أعشار الدية ، وان قلنا لا فالواجب الدية جميعها .

٢ / ( مسئلة )

~~~~~

قال المزنى وقد قطع يعنى الشافعى بأنه لو عفا <sup>(١)</sup> والقاتل عبد صار  
الحفوم من ثلث مال الميت وهذه مسئلة من احدى ثلاث مسائل أورد ها  
المزنى ها هنا لا اعتراضه الذى قدمته <sup>(٢)</sup> . وصورتها فى عبد جنسيا <sup>(٣)</sup>  
على عرفتهفى المجنى عليه عنها وعما يحدث منها من قود وعقل ثم <sup>(٤)</sup>  
سرت الجناية الى نفسه فمات منها فهذا الحفوم قد تضمن اسقاط <sup>(٥)</sup>  
القود واسقاط الدية والقود مستحق على العبد الجانى والدية <sup>(٦)</sup>  
مستحقة على سيده لتعلقها برقبة عبده واذا كان كذلك لم يغفل  
حال الحفوم من ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مطلقا والثانى أن  
يضاف الى العبد والثالث أن يضاف الى السيد فان كان مطلقا  
بأن قال الجانى عفوت عنها وعما يحدث منها من عقل وقود صح

- 
- |     |                                                                            |
|-----|----------------------------------------------------------------------------|
| (١) | فى (ب) أنه                                                                 |
| (٢) | أى المجنى عليه بعد الجناية عليه وقبل السراية .                             |
| (٣) | فى (ب) الذى قدمه ص                                                         |
| (٤) | هكذا فى الأصل بألف ممدوده والصواب بألف مطوية هكذا جنى<br>كما فى نسخة (ب) . |
| (٥) | هكذا فى الأصل وفى (ب) والصواب بألف ممدوده .                                |
| (٦) | فى (ب) وهو خطأ .                                                           |

١٠/ب المفعون القود في حق المبد / وصح في الدية في حق السيد وسواء<sup>(١)</sup>

جازت الوصية للمقاتل أو لم تجز لأنها وصية للسيد والسيد غير قاتل

وان كان المفعومضافا الى المبد بأن قال له المجنى عليه قد عفوت

عنيك وعما يجب عليك من قود وعقل صح المفعون القود ولم يصح عفوه

عن الدية لوجوب القود على المبد ووجوب الدية على السيد وان كان

المفعومضافا الى السيد بأن قال المجنى عليه قد عفوت عما وجب

لي على سيدك من قود وعقل صح عفوه عن الدية ولم يصح عفوه عن

(٢)

القود لوجوب الدية على السيد ووجوب القود على المبد .

.....

---

(١) في (ب) صح ساقطة .

(٢) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية : -

- الروضة ٩/٢٤٠ وما بعدها

- قليوبي ٤/١٢٧

- مفتي المحتاج ٤/٤٩

( مسألة ) / ٣

- ( ١ ) قال الشافعي ولو جنا عبد على حر فابتاعه بارش الجناية فهو عفو
- ( ٢ )
- ( ٣ ) ولم يجز البيع الا أن يعلم ارش الجناية لأن الاثمان لا تجوز الا معلومة
- فان أصاب به عيبا رده وكان له في عنقه ارش الجناية ، وصورتها
- في عبد جنى على حر جناية عمد فالتمس المجنى عليه أن يبتاعه
- ( ٤ ) من سيده فالسيد بالخيار بين بيعه عليه أو منعه منه سوا أراد
- ( ٥ ) السيد أن يفتكه من جنائته أو أن يبيعه فيها لأن البيع عقد مراعاة
- ( ٦ ) لا يلزم الا بالاختيار فان أجاب سيده الى بيعه على المجنى
- ( ٧ ) ( ٨ )
- ١٣/ ب عليه فهذا على ضربين أحدهما أن / يبيعه عليه بثمن في الذمة
- ( ٩ ) والثاني أن يبيعه بارش الجناية فان كان البيع بثمن في الذمة لم
- يكن الابتياح عفوا عن القود لا استحقاقه على العبد لو كان في ملك

- ( ١ ) في (ب) رضى الله عنه .
- ( ٢ ) هكذا في الأصل بألف ممدودة والصواب بألف مطوى هكذا جنى كما في
- ب وفي المختصر .
- ( ٣ ) في (ب) الجرح
- ( ٤ ) في (ب) والسيد
- ( ٥ ) هكذا في الأصل والصواب أن يفديه كما جاء في نسخة (ب)
- ( ٦ ) في (ب) لم يلزم .
- ( ٧ ) في (ب) باختيار
- ( ٨ ) في (ب) وان أجاب
- ( ٩ ) في (ب) فلو كان .



المجنى عليه ولم يسقط بانتقاله اليه وان كان كذلك لم يخل القصاص  
من أن يكون مستحقا في طرف أو نفس فان كان مستحقا في طرف فالبيع  
جائز والمجنى عليه أن يقتص من أطرافه اذا صار في ملكه كما كان له  
أن يقتص منه في ملك بايعه ولا خيار له في نقضه بهذا القصاص لحمله  
(٢)  
باستحقاقه وان كان القصاص في نفسه لم يمنع ذلك من جواز بيعه  
لتردد حاله بين عفو واقتصاص كالمريض المدنف يجوز بيعه مع خوف  
(٤)  
مرضه لتردد حاله بين برء وعطب . وان كان البيع جائزا فولى الجناية  
(٥)  
عليه بعد ابتياعه على حقه من القصاص وهو فيه بالخيار فان عفا عنه  
(٦)  
استقر البيع فيه وكان له مطالبة بائعه بالدية ان كانت بقدر ثمنه  
فما دونه وان كانت أكثر منه فعلى قولين أحدهما يطالبه بجميعها  
والثاني ليس له الا قدر ثمنه وسيد البائع مخير بين دفع الثمن  
الذى قبضه بعينه وبين أن يدفع اليه غيره ويكون الباقي من الدية  
بعد ثمنه هدرا ، وان اقتص منه ولى المجنى عليه المشتري له

- 
- |     |                                                     |
|-----|-----------------------------------------------------|
| (١) | في (ب) زيادة كلمة حال بعد لم يخل .                  |
| (٢) | في (ب) فاذا كان                                     |
| (٣) | في (ب) يجوز معه وهو خطأ .                           |
| (٤) | في (ب) موته                                         |
| (٥) | أوضح فولى المجنى عليه كما سيذكرها المؤلف بعد قليل . |
| (٦) | أى بالثمن الذى فى الدية .                           |

(١) فقد اختلف أصحابنا في الاقتصاص منه هل يجزى مجزى مستهلكه

بالفصب أو مجزى موته بالمرض على وجهين أحدهما وهو قول أبي

اسحاق (٢) المروزي أنه يجزى / مجزى استحقاقه بالفصب فعلى هذا (٣)

١/١٤

يكون لولي المجنى عليه أن يرجع على البايع بثمنه مع علمه بحاله لأن (٤)

من اشترى عبدا من غاصبه مع علمه بغصبه كان له الرجوع بثمنه .

والوجه الثاني وهو قول أبي على بن أبي هريرة (٥) أن القصاص يجزى

مجزى موته بالمرض فعلى هذا لا يرجع بثمنه لتلفه في يده ولا بارش

(٦) عينه لعلمه بجنايته . (٧)

.....

(١) في (ب) استحقاقه .

(٢) تقدمت ترجمته ١٦٠

(٣) الصواب مستهلكه

(٤) في (ب) فعلى هذا لا يكون

(٥) تقدمت ترجمته ١٩٠

(٦) أي يريد قيمته

(٧) أنظر الروضة ٢٤٤/٩

(١)  
٣ / أ ( فصل )

- (٢) وان اشتراه المجنى عليه أو وليه بارش جنائته فهي مسألة الكتاب  
فيكون ذلك عفوا عن القصاص بمجرد الطلب سواء تم البيع بينهما  
أم لا لأنه عدول الى الارش والعدول اليه عفو ثم ينظر في ارش الجناية  
فان جعلها المتبايعان كان البيع باطلا للجهل بقدر الثمن وان  
علماها فعلى ضربين أحدهما أن تكون مقدرة ورقا أو ذهبا فالبيع (٤)  
جائز والثاني أن تكون مقدرة ابلا كالجنائية على الاصبع مقدرة بعشر (٥)  
من الابل اثلاثا في الممد وأخماسا في الخطأ فاذا ابتاعه بها فهي (٦)  
معلومة الجنس والسن مجهولة النوع والصفة وفي جواز جعلها صداقا  
قولان أحدهما يجوز للعلم بجنسها وسنها وثبوتها في الذمة واستعقاق  
المطالبة بها والثاني لا يجوز للجهل بنوعها وجنسها (٧) وان حكم

- 
- (١) كلمة فصل ساقطة من (ب) أنظر ١٤ / ٣٥ / ب  
(٢) في (ب) ولو  
(٣) هذا مقابل ما تقدم من شرائه بثمن في الذمة .  
(٤) بفتح الواو وكسر الراء أي فضه .  
(٥) هذا يحصل في الأرش لأن الأرش هوشى \* مقدر وهو المسمى حكومة .  
(٦) في (ب) بها ساقطة .  
(٧) في (ب) وصفتها وهو الصواب

المقود<sup>(١)</sup> أضيق<sup>(٢)</sup> وأغلظ ، فأما البيع فقد اختلف أصحابنا فيه فكان

أبو علي بن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> يخرج على قولين كالصداق لأنهما عقدا

ب/١٤ معاوضه وزهبا أبو اسحاق المروزي<sup>(٤)</sup> / الى بطلانه قولا واحدا

وان كان الصداق على قولين للفرق بينهما باتساع حكم الصداق

لثبوته بعقد وغير عقد وضيق حكم البيع الذي لا يستحق الثمن فيه<sup>(٥)</sup>

الا بعقد فان قيل ببطلان البيع كان أرش الجناية في رقبة العبد

يباع فيها الا أن يفديه السيد منها فان قيل بجواز البيع بـ<sup>(٦)</sup>

العبد وبإيحه من أرش جنائته فان وجد به المجنى عليه أو وليه<sup>(٧)</sup>

عيا سوى الجناية كان له أن يرد به<sup>(٨)</sup> ويحود أرش الجناية في رقبته

- 
- |     |                                             |
|-----|---------------------------------------------|
| (١) | في (ب) القود                                |
| (٢) | أي من المفعول على الأرش                     |
| (٣) | أنظر ترجمته ص ١٩٠                           |
| (٤) | = = ص ١٦٠                                   |
| (٥) | في (ب) لأنه لا يستحق .                      |
| (٦) | في (ب) وان                                  |
| (٧) | في (ب) زيادة كلمة بالعبد بعد كلمة أو وليه . |
| (٨) | في (ب) أن يرد منه وباقي الأصل أصح .         |

فبياع فيها أو يفديه السيد منها (١) . فان قيل فما الفائدة في رده

بصيه وليس للمجنى عليه غير ثمنه مصيا قيل لجواز (٢) أن يرغب فسى

(۳) من یرضی بمعینہ فیراً (۴) المجنی علیہ من ضمان درگہ (۵).

(٦) وبالله التوفيق .

تم کتاب جراح العمد والحمد لله . (۷)

● ● ● ● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

○

(۱) فی (ب) فیہا .

(۲) فی (ب) یجوز .

( ٣ ) من سيده الذي باعه .

( ٤ )      كلمة ييراً ساقطة من ( ب )

أنظر هذه في الكتب الآتية :

- الروضة ٩ / ٢٤٤

(۵) بخلاف ما اذا بقى عند ه فلم يرد ه بالصيب ثم باعه من شخص فلم يرض

المشتری بحینہ فائدہ پر دہ علی المجنی علیہ فلم یبرأ حینئذ من

ضمائم درجہ .

(٦) أنظر هذه المسألة في الكتب الآتية :-

٢٤٤ / ٩ - الروضة

(۷) وهذا ينتهي كتاب الجنايات من كتاب الحاوى الكبير للامام العاوردى

الذى يعتبر شرحاً لمختصر المزننى الذى جمع فيه الامام المزننى كلاماً =

.....

الامام الشافعي رحمهم الله جميعا ويلى كتاب الجنایات كتاب الديات  
وهو وان كان له علاقة بكتاب الجنایات الا أنه كتاب مستقل يتعلق بما  
يترتب على الجنایة من عقوبة مالية ونظرا لطول كتاب الجنایات  
وعدم وجود نسخ سوى نسخة واحدة فقط ولطول كتاب الديات  
ولظروف كثيرة ،

فقد اقتضت في تحقيقى على كتاب الجنایات وذلك بعد موافقة  
جامعة أم القرى مشكورة التي اقتضت بالفكرة علما بأن كتاب الديات  
قد اختاره أحد طلبة العلم لجعله موضوعا لرسالته الدكتوراه ..  
وبهذا تتم الفائدة والحمد لله ، وقد تم الفراغ من تحقيق كتاب  
الجنایات ودراسته والانتها منه في يوم الخميس الثالث عشر من صفر  
من عام ١٤٠٤ هـ في مكة المكرمة أم القرى راجيا من الله أن ينفعنا  
وينفع طلبة العلم بما تم انجازه من هذه الثروة الفقهية ، كما أسألــه  
أن يتقبله منى ويجعله خالصا . لوجهه الكريم ، وصلى الله على محمد  
وآله وصحبه . ،،،

.....

.....



أولا - فهرس المراجع

-----

|    |                  |
|----|------------------|
| أ  | التفسير          |
| ب  | الحديث           |
| ج  | الفقه الحنفي     |
| د  | الفقه المالكي    |
| هـ | الفقه الشافعي    |
| و  | الفقه الحنبلي    |
| ز  | كتب الفقه العامة |
| ح  | كتب الأصول       |
| ط  | التاريخ          |
| ي  | التراجم          |
| ك  | كتب اللغة        |
| ل  | المراجع العامة   |
| م  | كتب المخطوطة     |

-----



أ - كتب التفسير

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                |
|-------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١     | ١     | تفسير ابن كثير<br>تأليف أبي الفدا محمد بن اسماعيل بن كثير المتوفى ٧٧٤هـ<br>الناشر دار القرآن . بيروت .    |
| ٢     | ٢     | مختصر تفسير ابن كثير<br>للأستاذ محمد علي الصابوني بجامعة أم القرى<br>الناشر دار القرآن - بيروت .          |
| ٣     | ٣     | صفوة التفاسير .<br>للشيخ محمد علي الصابوني .<br>الناشر دار القرآن .                                       |
| ٤     | ٤     | فتح القدير<br>للحلاوة محمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ<br>الناشر محفوظ الحلبي - بيروت                  |
| ٥     | ٥     | تفسير القاسمي<br>للأستاذ محمد جمال الدين القاسمي المتوفى ١٣٣٢هـ<br>الناشر مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧٦هـ |
| ٦     | ٦     | تفسير النسفي<br>المؤلف عبد الله بن أحمد النسفي<br>الناشر عيسى الحلبي وشركاه                               |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                  |
|--------------|--------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧            | ٧            | ظلال القرآن<br>للشهيـد سيد قطب رحمه الله<br>الناشر دار الشروق ١٣٩٧ هـ              |
| ٨            | ٨            | أضواء البيان<br>للشيخ محمد أمين الشنقيطى رحمه الله<br>الناشر مطبعة المدنى ١٤٠٠ هـ  |
| ٩            | ٩            | صفوة الآثار<br>للشيخ عبد الرحمن الدوسرى ١٤٠١ هـ<br>الناشر دار الأرقم الكويت .      |
| ١٠           | ١٠           | تيسير الكريم الرحمن<br>للشيخ عبد الرحمن السعدى<br>الناشر مؤسسة مكه للطباعة ١٣٩٨ هـ |

-----

ب - كتب الحديث

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                           |
|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١    | ١     | فتح الباري شرح صحيح البخاري<br>تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى<br>سنة ٨٥٢ هـ<br>الناشر المكتبة السلفية عام ١٣٨٠ هـ |
| ١٢    | ٢     | صحيح البخاري<br>تأليف الحافظ محمد بن اسماعيل البخاري المتوفى سنة<br>٢٥٦ هـ<br>الناشر مكتبة الجمهورية .                               |
| ١٣    | ٣     | صحيح مسلم .<br>تأليف الحافظ مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة<br>٢٦١ هـ .<br>الناشر دار احياء الكتب العربية عام ١٣٧٥ هـ          |
| ١٤    | ٤     | صحيح مسلم بشرح النووي<br>تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنه<br>٦٧٦ هـ<br>الناشر المطبعة المصرية عام ١٣٤٩ هـ              |
| ١٥    | ٥     | عمدة القاري شرح صحيح البخاري<br>تأليف العلامة البدر العيني المتوفى سنة ٨٥٥ هـ<br>الناشر ادارة الطباعة المنيرية بدمشق وبيروت .        |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                                       |
|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦    | ٦     | سنن ابن ماجة .<br>تأليف الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى<br>٢٧٥ هـ .<br>الناشر عيسى البابي الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . |
| ١٧    | ٧     | السنن الكبرى<br>تأليف أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى ٤٥٨ هـ<br>الناشر دار الفكر بيروت .                                                  |
| ١٨    | ٨     | مسند الامام أحمد<br>تأليف الامام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة<br>٢٤١ هـ<br>الناشر المكتب الاسلامي بيروت ١٣٩٨ هـ                             |
| ١٩    | ٩     | الفتح الرباني بترتيب مسند الامام أحمد الشيباني<br>تأليف أحمد عبد الرحمن البنا .<br>الناشر مطبعة الاخوان المسلمين . الطبعة الأولى .               |
| ٢٠    | ١٠    | المصنف<br>تأليف أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى ٢١١ هـ<br>الناشر المجلس العلمي . الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ                               |
| ٢١    | ١١    | المصنف<br>تأليف عبد الله بن محمد بن أبي شيبة . المتوفى ٢٣٥ هـ<br>الناشر دار السلفية بالهند ١٣٩٩ هـ                                               |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                                                                     |
|--------------|--------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢           | ١٢           | جامع الأصول في أحاديث الرسول .<br>تأليف : أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير<br>الجزري المتوفى ٦٠٦ هـ .<br>الناشر : مطبعة الملاح . بيروت ١٣٨٩ هـ |
| ٢٣           | ١٣           | نيل الأوطار .<br>تأليف محمد بن علي الشوكاني . المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ<br>الناشر : مطبعة الحلبي وأولاده بمصر .                                             |
| ٢٤           | ١٤           | منتقى الأخبار .<br>تأليف مجد الدين عبد السلام بن تيميه المتوفى ٦٥٢ هـ<br>الناشر : المكتبة السلفية .                                                   |
| ٢٥           | ١٥           | مسند الحميدى<br>تأليف الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدى<br>المتوفى ٢١٩ هـ<br>الناشر دار البازمكة                                              |
| ٢٦           | ١٦           | زوائد ابن حبان<br>تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى<br>٨٠٧ هـ<br>الناشر المطبعة السلفية                                           |
| ٢٧           | ١٧           | تلخيص الحبير<br>تأليف شهاب الدين احمد بن علي بن حجر العسقلاني<br>المتوفى ٨٥٢ هـ<br>الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .                                    |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                        |
|--------------|--------------|----------------------------------------------------------|
| ٢٨           | ١٨           | الأموال .                                                |
|              |              | لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ              |
|              |              | الناشر : دار الفكر عام ١٣٩٥ هـ                           |
| ٢٩           | ١٩           | كنز العمال                                               |
|              |              | تأليف علي المتقي بن حسام الدين الهندي المتوفى ٩٧٥ هـ     |
|              |              | الناشر دار اللواء بالرياض ١٣٩٩ هـ                        |
| ٣٠           | ٢٠           | تحفة الأحوذى                                             |
|              |              | تأليف الحافظ محمد عبد الرحمن المباركفوري المتوفى ١٣٥٣ هـ |
|              |              | الناشر : دار الفكر ١٣٩٩ هـ                               |
| ٣١           | ٢١           | سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي               |
|              |              | للحافظ جلال الدين النسائي المتوفى ٩١١ هـ                 |
|              |              | الناشر دار الفكر ١٣٩٨ هـ .                               |
| ٣٢           | ٢٢           | تيسير العلام                                             |
|              |              | للشيخ عبد الله عبد الرحمن البسام - لا زال حيا -          |
|              |              | الناشر مكتبة النهضة مكه ١٣٨٦ هـ                          |
| ٣٣           | ٢٣           | سنن الترمذى                                              |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                                                       |
|--------------|--------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٤           | ٢٤           | سنن أبي داود<br>تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي<br>المتوفى سنة ٢٧٥ هـ<br>الناشر : دار الفكر .                             |
| ٣٥           | ٢٥           | مختصر سنن أبي داود للمنذرى<br>تأليف الحافظ المنذرى المتوفى ٦٥٦ هـ<br>الناشر مكتبة السنة المحمدية                                        |
| ٣٦           | ٢٦           | مجمع الزوائد ونبه الفوائد<br>للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى<br>سنة ٨٠٢ هـ<br>الناشر دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٧ م ط ٢ |
| ٣٧           | ٢٧           | صحيح ابن خزيمة .<br>تأليف الامام أبي بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة المتوفى<br>٣١١ هـ<br>الناشر المكتب الاسلامي .                           |
| ٣٨           | ٢٨           | فضل الله الصمد شرح الأدب المفرد .<br>تأليف فضل الله الجيلاني<br>الناشر : المطبعة السلفية .                                              |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                            |
|-------|-------|-------------------------------------------------------|
| ٣٩    | ٢٩    | شرح السنه للبغوى                                      |
|       |       | تأليف الامام ابى محمد الحسين بن مسعود البغوى          |
|       |       | المتوفى سنة ٥١٦ هـ                                    |
|       |       | الناشر : المكتب الاسلامى . توزيع رئاسة الحرمين .      |
| ٤٠    | ٣٠    | مسند عائشة رضى الله عنها .                            |
|       |       | تأليف الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى ٩١١ هـ        |
|       |       | الناشر : دار السلفية .                                |
| ٤١    | ٣١    | مسند أبوبكر                                           |
|       |       | تأليف الامام جلال الدين السيوطى المتوفى ٩١١ هـ        |
|       |       | الناشر : دار السلفية .                                |
| ٤٢    | ٣٢    | سبل السلام                                            |
|       |       | تأليف الامام محمد بن اسماعيل الصنعانى المتوفى ١١٨٢ هـ |
|       |       | الناشر : مكتبة الجمهورية .                            |
| ٤٣    | ٣٣    | الالمام شرح عمدة الأحكام                              |
|       |       | تأليف الشيخ اسماعيل الأنصارى                          |
|       |       | الناشر : دار الثقافة بالرياض                          |



| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                                             |
|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٤    | ٣٤    | إبانة الأحكام شرح عمدة الأحكام<br>تأليف السيد علوى عباس المالكى وحسن سليمان النورى<br>الناشر : شركة الشمولى بالقاهرة .                                 |
| ٤٥    | ٣٥    | ذخائر المواريث .<br>تأليف الشيخ عبد الفنى النابلسى المتوفى ١١٤٣ هـ<br>الناشر دار المصرفة بيروت .                                                       |
| ٤٦    | ٣٦    | رياض الصالحين<br>للإمام ابن زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى ٦٧١ هـ<br>الناشر دار الكتاب العربى                                                        |
| ٤٧    | ٣٧    | مجموعة الحديث<br>المؤلفون عدة مشايخ : النووى - عبد الفنى المقدسى -<br>محمد عبد الوهاب . ابن القيم - الناشر مكتبة الرياض الحديثة.                       |
| ٤٨    | ٣٨    | مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب - قسم الحديث -<br>تأليف المجدد محمد بن عبد الوهاب المتوفى ١١١٥ هـ<br>الناشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الرياض |
| ٤٩    | ٣٩    | الترغيب والترهيب<br>تأليف الامام عبد العظيم بن عبد القوى المتوفى ٦٥٦ هـ<br>الناشر مصطفى الحلبي وأولاده ١٣٨٨ هـ                                         |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                |
|--------------|--------------|--------------------------------------------------|
| ٥٠           | ٤٠           | مختصر الترغيب والترهيب                           |
|              |              | تأليف الشيخ السيد علوى عباس مالكى المتوفى        |
|              |              | الناشر دار الباز للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ          |
| ٥١           | ٤١           | عشرون حديث من صحيح مسلم .                        |
|              |              | تأليف الشيخ عبد المحسن العباد مستشار الجامعة     |
|              |              | الاسلامية حاليا .                                |
|              |              | الناشر : المطبعة السلفية الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ   |
| ٥٢           | ٤٢           | شرح حديث النزول .                                |
|              |              | تأليف شيخ الاسلام أحمد بن تيمية المتوفى          |
|              |              | الناشر :                                         |
| ٥٣           | ٤٣           | الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة .          |
|              |              | تأليف الشيخ محمد بن على الشوكانى المتوفى ١٢٥٠ هـ |
|              |              | الناشر : مكتبة السنة المحمدية ١٣٨٠ هـ            |
| ٥٤           | ٤٤           | أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب            |
|              |              | تأليف الاستاذ عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت |
|              |              | المتوفى ١٢٧٦ هـ                                  |
|              |              | الناشر غير معروف نسخة قديمة . مخرومة من الأول .  |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                                                                            |
|-------|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٥    | ٤٥    | نصب الراية في تخریج أحادیث الهداية<br>للشيخ العلامة ابی محمد عبد الله بن يوسف الحنفی<br>الزيلعي المتوفى ٧٦٢ هـ<br>الناشر مطبعة دار المأمون . الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ<br>المجلس العلمي . |
| ٥٦    | ٤٦    | تهذيب الآثار<br>تأليف الامام محمد بن جریر الطبری المتوفى ٣١٠ هـ<br>الناشر مطابع الصفا مکه ١٤٠٢ هـ                                                                                     |
| ٥٧    | ٤٧    | مسند الامام الشافعی<br>تأليف الامام القرشي محمد بن ادريس الشافعی المتوفى<br>سنة ٢٠٤ هـ<br>الناشر دار الباز وکة .                                                                      |
| ٥٨    | ٤٨    | المعجم المفهرس لألفاظ الحديث<br>رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين<br>الناشر مكتبة بريل في ليدن ١٩٣٦ م                                                                                     |
| ٥٩    | ٤٩    | دليل القارى<br>تأليف الشيخ عبد الله بن محمد الغنيان المدرس بالجامعة<br>الاسلامية حالياً .<br>الناشر : الجامعة الاسلامية بالمدينة .                                                    |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                                                     |
|--------------|--------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٠           | ٥٠           | سنن الدارقطني<br>للإمام علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ<br>الناشر دار المحاسن للطباعة ١٣٨٦ هـ                                 |
| ٦١           | ٥١           | كتاب الخراج<br>للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة<br>المتوفى سنة ١٨٣ هـ<br>الناشر المطبعة السلفية الطبعة الخامسة ١٣٩٦ هـ |
| ٦٢           | ٥٢           | كتاب الدييات<br>تأليف الحافظ أبي بكر بن عمرو الضحاك المتوفى ٢٨٧ هـ<br>الناشر مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ                                     |

-----

ج - كتب الفقه

كتب الفقه الحنفي :

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                                                  |
|--------------|--------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٣           | ١            | بدائع الصنائع<br>تأليف العلامة أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي<br>المتوفى سنة ٥٨٧ هـ<br>الناشر : ذكرها علي يوسف . مطبعة العاصمة . |
| ٦٤           | ٢            | حاشية ابن عابدين .<br>تأليف العلامة . . .<br>الناشر : دار احياء التراث العربي بيروت .                                              |
| ٦٥           | ٣            | تبيين الحقائق :<br>تأليف العلامة فخر الدين عثمان بن علي الحنفي الزيلعي<br>المتوفى .<br>الناشر : دار المصرف بيروت ١٣١٥ هـ           |
| ٦٦           | ٤            | المجلة<br>ألفها : مجموعة من العلماء المحققين الأحناف .<br>الناشر : مطبعة الجوانب في الباب العالي ١٢٩٨ هـ                           |
| ٦٧           | ٥            | شرح فتح القدير<br>تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن<br>الهام الحنفي المتوفى ٦٨١ هـ<br>الناشر : دار صادر ١٣١٥ هـ     |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                           |
|--------------|--------------|---------------------------------------------|
| ٦٨           | ٦            | الخبراج                                     |
|              |              | لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة المتوفى سنة ١٨٣ هـ |
|              |              | المطبعة السلفية ١٣٩٦ هـ .                   |

|    |   |         |
|----|---|---------|
| ٦٩ | ٧ | المبسوط |
|----|---|---------|

.....

كتب الفقه المالكي :

| المصنف                                               | الخاص | اسم الكتاب                    |
|------------------------------------------------------|-------|-------------------------------|
| ٧٠                                                   | ١     | بداية المجتهد                 |
| تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي         |       |                               |
| المتوفى ٥٩٥ هـ                                       |       |                               |
| الناشر : مطبعة الحلبي وشركاه ١٣٧٩ هـ                 |       |                               |
| ٧١                                                   | ٢     | الخرشي على متن سيدي خليل      |
| تأليف محمد الخرشي المالكي المتوفى ١١٠١ هـ            |       |                               |
| الناشر دار صادر بيروت .                              |       |                               |
| ٧٢                                                   | ٣     | الدسوقي على الشرح الكبير      |
| تأليف العلامة محمد عرفة الدسوقي المتوفى              |       |                               |
| الناشر : دار احياء الكتب العربية                     |       |                               |
| ٧٣                                                   | ٤     | الشرح الصغير على أقرب المسالك |
| تأليف أبي البركات أحمد بن محمد الدردير المتوفى . .   |       |                               |
| الناشر : دار المعارف بمصر .                          |       |                               |
| ٧٤                                                   | ٥     | الكافي                        |
| تأليف أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري المتوفى ٤٦٣ هـ |       |                               |
| الناشر : مكتبة الرياض الحديثة ١٣٩٨ هـ                |       |                               |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                            |
|--------------|--------------|----------------------------------------------|
| ٧٥           | ٦            | تتوير الحوالمك على موطأ مالك                 |
|              |              | تأليف جلال الدين السيوطى المتوفى ..          |
|              |              | الناشر : دار الفكر                           |
| ٧٦           | ٧            | شرح الزرقانى                                 |
|              |              | تأليف سيدى محمد الزرقانى المتوفى سنة ١٣٩٨ هـ |
|              |              | الناشر دار الباز للنشر والتوزيع .            |
| ٧٧           | ٨            | المدونة الكبرى                               |

.....



| المِـام | الخاص | اسم الكتاب                       | كتب الفقه الشافعى :                                                                                           |
|---------|-------|----------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٨      | ١     | الأم                             | تأليف الامام محمد بن ادريس الشافعى المتوفى ٢٠٤ هـ<br>الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية                          |
| ٧٩      | ٢     | مختصر العزنى                     | تأليف أبى ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزنى المتوفى<br>٢٦٤ هـ<br>الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية مطبوع مع الأم . |
| ٨٠      | ٣     | حواشى الشروانى وابن قاسم العبادى | تأليف الشيخ عبد الحميد الشروانى المتوفى<br>والشيخ أحمد بن قاسم العبادى المتوفى<br>الناشر : دار صادر . بيروت . |
| ٨١      | ٤     | مغنى المحتاج                     | تأليف أبى زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى<br>الناشر : شركة مصطفى البابى الحلبي وشركاه ١٣٧٧ هـ                |
| ٨٢      | ٥     | المهذب                           | تأليف ابى اسحاق ابراهيم بن على الفيروز آبادى<br>الشيرازى المتوفى . .<br>الناشر : مطبعة عيسى البابى الحلبي     |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                        |
|-------|-------|---------------------------------------------------|
| ٨٣    | ٦     | المجموع                                           |
|       |       | للامام ابن زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى |
|       |       | ٦٧٦ هـ .                                          |
|       |       | الناشر : المكتبة العالمية .                       |
| ٨٤    | ٧     | قليوبى وعميره                                     |
|       |       | للشيخين شهاب الدين القليوبى المتوفى . .           |
|       |       | والشيخ عميره المتوفى . .                          |
|       |       | الناشر : مطبعة عيسى الحلبي وشركاه .               |
| ٨٥    | ٨     | روضة الطالبين .                                   |
|       |       | للامام ابن زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة   |
|       |       | ٦٧٦ هـ .                                          |
|       |       | الناشر : المكتب الاسلامى .                        |
| ٨٦    | ٩     | الشبيه                                            |

و- كتب الفقه الحنبلى

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                                 |
|--------------|--------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٧           | ١            | المفنى<br>تأليف أبى محمد عبد الله بن احمد بن قدامة المقدسى<br>المتوفى ٦٢٠ هـ .<br>الناشر : مكتبة القاهرة ١٣٩٠ هـ  |
| ٨٨           | ٢            | الشرح الكبير .                                                                                                    |
| ٨٩           | ٣            | كشف القناع<br>تأليف الشيخ منصور بن يونس البهوتى المتوفى ١٠٥١ هـ<br>الناشر : مكتبة النصر الحديثة .                 |
| ٩٠           | ٤            | حاشية الروض المربع<br>تأليف عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المتوفى ١٣٩٢ هـ<br>الناشر المطابع الأهلية الرياض . ١٤٠٠ هـ |
| ٩١           | ٥            | الانصاف<br>تأليف علاء الدين ابى الحسن على بن سليمان المرادى<br>المتوفى . . الناشر : مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٧ هـ  |

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                     |
|--------------|--------------|---------------------------------------|
| ٩٢           | ٦            | منتهى الارادات                        |
|              |              | تأليف : منصور البهوتي المتوفى ١٠٥١ هـ |
|              |              | الناشر : رئاسة البحوث                 |

.....

ز - كتب الفقه العامة

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                 |
|-------|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٩٣    | ١     | فتاوى الشيخ ابن تيمية رحمه الله .<br>جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم المتوفى . .<br>الناشر : رئاسة البحوث والافتاء بالرياض . |
| ٩٤    | ٢     | زاد المعاد<br>تأليف العلامة ابن القيم المتوفى ٧٥١ هـ<br>الناشر : مؤسسة الرسالة ١٣٩٩ هـ                                     |
| ٩٥    | ٣     | الافصاح<br>تأليف ابى المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة المتوفى ٥٦٠ هـ<br>الناشر : المؤسسة السعيدية بالرياض .                    |
| ٩٦    | ٤     | فقه الامام سعيد بن المسيب .<br>تأليف الدكتور هاشم جميل عبد الله<br>الناشر : رئاسة ديوان الأوقاف ط ١ - ١٣٩٤ هـ              |
| ٩٧    | ٥     | مختصر زاد المعاد<br>تأليف العلامة الامام محمد بن عبد الوهاب المتوفى ١٢٠٦ هـ<br>الناشر : المكتب الاسلامى ١٣٩٩ هـ            |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                              |
|-------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٩٨    | ٦     | المسئولية الجنائية                                                                      |
|       |       | تأليف الدكتور محمد الخضراوي - أستاذ بجامعة أم القرى<br>حالي. الناشر دار التأليف ١٩٦٧ م. |
| ٩٩    | ٧     | الدية في الشريعة الاسلامية                                                              |
|       |       | تأليف أحمد فتحي بهنسي<br>الناشر : مكتبة الأنجلو ١٣٨٧ هـ                                 |
| ١٠٠   | ٨     | المدخل لدراسة الفقه الاسلامي                                                            |
|       |       | تأليف الدكتور حسين حامد حسان<br>الناشر دار النهضة ١٩٧٢ م                                |
| ١٠١   | ٩     | الدية وأحكامها                                                                          |
|       |       | تأليف خالد رشيد الجميلي<br>الناشر مطبعة دار السلام بغداد ١٣٩١ هـ                        |
| ١٠٢   | ١٠    | جناية القتل العمد                                                                       |
|       |       | تأليف نظام الدين عبد الحميد<br>الناشر : دار الرسالة بغداد ١٣٩٥ هـ                       |

ح - كتب الأصول

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                             |
|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٣   | ١     | المستقصى<br>تأليف أبي حامد الفزالي المتوفى ٥٠٥ هـ<br>الناشر المطبعة الأميرية ببولا ق ١٣٢٢ هـ           |
| ١٠٤   | ٢     | كشف الأسرار<br>تأليف عبد العزيز أحمد البخاري المتوفى ٧٣٠ هـ<br>الناشر دار الكتاب العربي ببيروت ١٣٨٤ هـ |
| ١٠٥   | ٣     | حاشية العطار<br>تأليف العلامة حسن العطار<br>الناشر المكتبة التجارية بمصر                               |
| ١٠٦   | ٤     | الاحكام<br>تأليف الامام علي بن ابي علي الآمدي المتوفى ٦٣١ هـ<br>الناشر مكتبة محمد علي صبيح ١٣٨٧ هـ     |
| ١٠٧   | ٥     | شرح البد خشى<br>تأليف محمد بن الحسن البد خشى<br>الناشر مطبعة محمد علي صبيح                             |

.....

ط - كتب التاريخ

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                            |
|-------|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٨   | ١     | الكامل في التاريخ<br>تأليف أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد<br>الشيحاني المعروف بابن الأثير المتوفى ٦٣٠ هـ<br>الناشر دار الفكر |
| ١٠٩   | ٢     | سيرة ابن هشام<br>تأليف أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المتوفى ٢١٨ هـ<br>الناشر مكتبة الجمهورية .                                  |
| ١١٠   | ٣     | مختصر السيرة<br>للشيخ محمد بن عبد الوهاب المتوفى ١٣١٥ هـ<br>الناشر جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض.                       |
| ١١١   | ٤     | السيرة النبوية<br>للإمام أبي الفداء اسماعيل بن كثير المتوفى ٧٧٤ هـ<br>الناشر عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ                               |
| ١١٢   | ٥     | اعلام النبوة<br>للإمام أبي الحسن علي الماوردي المتوفى ٤٥٠ هـ<br>الناشر دار الباز مكة                                                  |



ي - كتب التراجم والطبقات

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                                     |
|-------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٣   | ١     | آداب الشافعي ومناقبه<br>تأليف الامام أبي محمد عبد الرحمن الرازي المتوفى ٣٢٧ هـ<br>الناشر دار الكتب العلمية .                   |
| ١١٤   | ٢     | اخبار أبي حنيفة وأصحابه<br>تأليف الفقيه أبي عبد الله حسين بن علي الصيمري المتوفى<br>٤٣٦ هـ<br>الناشر دار الكتاب العربي ١٩٧٦ م  |
| ١١٥   | ٣     | الاصابة في تراجم الصحابة<br>تأليف العلامة أحمد بن حجر المسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ<br>الناشر دار احياء التراث العربي ١٣٢٨ هـ       |
| ١١٦   | ٤     | تقريب التهذيب<br>تأليف ابن حجر<br>الناشر دار نشر الكتب باكستان ١٩٧٣ م                                                          |
| ١١٧   | ٥     | الخلاصة في أسماء الرجال<br>تأليف الامام أحمد بن عبد الله الخزرجي المتوفى بعد ٩٢٣ هـ<br>الناشر مكتب المطبوعات الاسلامية ١٣٩١ هـ |
| ١١٨   | ٦     | طبقات الشافعية الكبرى<br>تأليف عبد الوهاب السبكي المتوفى ٧٧١ هـ<br>الناشر دار المدفعة بيروت .                                  |

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                                        |
|-------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٩   | ٧     | شذرات الذهب في أخبار من ذهب<br>تأليف ابن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩ هـ<br>الناشر دار الأفاق الجديدة بيروت        |
| ١٢٠   | ٨     | الاستيعاب في معرفة الأصحاب<br>تأليف أبي عمر يوسف بن عبد البر المتوفى ٤٦٣ هـ<br>الناشر : دار احياء التراث العربى . |
| ١٢١   | ٩     | أبو حنيفة<br>تأليف محمد أبوزهرة<br>الناشر دار الفكر العربى                                                        |
| ١٢٢   | ١١٠   | كتاب الشافعى<br>تأليف محمد أبوزهرة .<br>الناشر : دار الفكر العربى بيروت .                                         |

.....

ك - كتب اللغة والنحو والأدب

| <u>العام</u> | <u>الخاص</u> | <u>اسم الكتاب</u>                                                                                             |
|--------------|--------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢٣          | ١            | ترتيب القاموس<br>تأليف الطاهر أحمد الزاوي<br>الناشر دار الفكر                                                 |
| ١٢٤          | ٢            | مختار الصحاح<br>تأليف الامام محمد بن أبي بكر الرازي المتوفى بعد ٦٦٠ هـ<br>الناشر المكتبة الأموية دمشق ١٣٩٨ هـ |
| ١٢٥          | ٣            | شرح ابن عقيل المتوفى ٧٦٩ هـ<br>الناشر المكتبة التجارية ١٣٨٦ هـ                                                |
| ١٢٦          | ٤            | المنجد<br>الناشر : دار الشرق بيروت ١٩٦٠ م                                                                     |
| ١٢٧          | ٥            | الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي<br>تأليف أبي منصور الأزهري<br>الناشر : ادارة الشؤون الاسلامية الكويت ١٣٩٩ هـ     |

ل - كتب المراجع العامة

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                                                                    |
|-------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢٨   | ١     | كتاب الخراج<br>تأليف القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة<br>الناشر :                               |
| ١٢٩   | ٢     | أرب الدنيا والدين<br>تأليف الامام الماوردي المتوفى ٤٥٠ هـ<br>الناشر دار الكتب العلمية بيروت . |
| ١٣٠   | ٣     | الأموال<br>تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤ هـ<br>الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .  |

.....

م - الكتب المخطوطة

| العام | الخاص | اسم الكتاب                                             |
|-------|-------|--------------------------------------------------------|
| ١٣١   | ١     | البيان في فروع الشافعية                                |
|       |       | تأليف الامام يحيى بن سالم العمراني المتوفى ٥٥٨ هـ      |
|       |       | مخطوط مصور عن مكتبة أحمد الثالث برقم ١١٠٥ فقه شافعي    |
| ١٣٢   | ٢     | الشامل                                                 |
|       |       | تأليف الامام أبي نصر عبد السيد بن محمد المعروف بابن    |
|       |       | الصباغ المتوفى ٤٧٧ هـ                                  |
|       |       | مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٩ فقه شافعي         |
| ١٣٣   | ٣     | الحاوي الكبير                                          |
|       |       | تأليف الامام أبي الحسن الماوردي                        |
|       |       | مخطوط بخط نسخ برقم ٨٣ فقه شافعي من مركز البحث العلمي   |
|       |       | بجامعة أم القرى .                                      |
| ١٣٤   | ٤     | حلية العلماء - المسمى بالمستظهر                        |
|       |       | تأليف أبي بكر القفال المتوفى ٥٠٧ هـ                    |
|       |       | مخطوط مصور من مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .      |
| ١٣٥   | ٥     | كفاية النبيه                                           |
|       |       | تأليف أبي العباس احمد بن محمد بن الرفعة المتوفى ٧١٠ هـ |
|       |       | مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٨٠ فقه شافعي .          |

.....

ثانيا - فهرس الآيات

| الصفحة | السورة                                                     | الآية | رقمها   |
|--------|------------------------------------------------------------|-------|---------|
| ٢      | المائدة - من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل                 |       | ٣٢      |
| ٢      | البقرة - كتب عليكم القصاص فى القتلى                        |       | ١٧٨     |
| ٨      | النساء - لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل            |       | ١٦٥     |
| ٩      | المائدة - لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا .                    |       | ٤٨      |
| ١١     | البقرة - يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى    |       | ١٧٧     |
| ١١     | المائدة - وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس .              |       | ٤٥      |
| ١١     | البقرة - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  |       | ١٩٤     |
| ١٢     | الأعراف - ويضع عنهم اصرهم والأغلال التى كانت عليهم         |       | ١٥٦     |
| ١٢     | النساء - فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم . |       | ١٦٠     |
| ١٣     | البقرة - ولكم فى القصاص حياة .                             |       | ١٧٩     |
| ١٦     | المائدة - انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله .            |       | ٣٣      |
| ١٦     | الحج - ولينصرن الله من ينصره                               |       | ٤٠      |
| ١٧     | البقرة - وقد كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد          |       |         |
|        | ايمانكم كفارا                                              |       | ١٠٩     |
| ١٧     | النساء - وادوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء            |       | ٨٩      |
| ٥٤     | النساء - ومن يقتل مؤمنا متعمدا . .                         |       | ٩٢      |
| ٥٤     | المائدة - واتل عليهم نبأ ابني آدَمَ بالحق . .              |       | ٢٧      |
| ٦٣     | النور - والذين لا يدعون مع الله الها آخر . .               |       | ٦٨ - ٧٠ |
| ٦٤     | الشورى - وهو الذى يقبل التوبة عن عباده . .                 |       | ٢٥      |

| <u>الصفحة</u> | <u>السورة</u> | <u>الآية</u>                                | <u>رقمها</u> |
|---------------|---------------|---------------------------------------------|--------------|
| ٧٢            | الاسراء       | ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق    | ٣٣           |
| ٩٣            | الحشر         | لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة           | ٢٠           |
| ٩٣            | النساء        | ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا   | ١٤١          |
| ٢٦٢           | النساء        | أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم | ٥٩           |
| ٢٧٣           | البقرة        | انى جاعلك للناس اماما                       | ١٢٤          |
| ٥٩٤           | النحل         | فخر عليهم السقف من فوقهم                    | ٢٦           |
| ٥٩٤           | آل عمران      | ويقولون بأفواههم                            | ١٦٧          |
| ٦٠٠           | يوسف          | فأوفنا لنا الكيل وتصدق علينا . .            | ٨٨           |

.....

ثالثا - فهرس الأحاديث والآثار

| الرقم | الصفحة                                                                                                                                    |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١     | ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان . . . ١١                                                                                               |
| ٢     | من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يقتص واما<br>أن يأخذ المال . . . ١٣                                                                |
| ٣     | الآثمه من قریش ٢١                                                                                                                         |
| ٤     | الناس تبع لقریش في شرهم وخيرهم ٢١                                                                                                         |
| ٥     | أشعر عن ابن عباس في عدم قبول توبة القاتل . . ٦٢                                                                                           |
| ٦     | أثر عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم<br>قال : " ان ابني آدم ضربا مثلا لهذه الأمة فخذوا من<br>خيرهما ودعوا شرهما . . . . . " ٦٢ |
| ٧     | ما نازلت ربي من شيء * كما نازلت في توبة القاتل فأبى على ٦٣                                                                                |
| ٨     | باب التوبة مفتوح . . . ٦٤                                                                                                                 |
| ٩     | ان الله لم ينزع التوبة عن أمتي الا عند الحشرجة . . ٦٤                                                                                     |
| ١٠    | لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث . . ٦٥                                                                                                 |
| ١١    | أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بقتيل فقال من لهذا . . ٦٧-٦٨                                                                               |
| ١٢    | زوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن . . . ٦٧ - ٦٨                                                                                       |
| ١٣    | سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكبائر أعظم . . ٦٧ - ٦٨                                                                              |
| ١٤    | من أعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة . . . ٦٩                                                                                               |
| ١٥    | ألا ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم . . . ٦٩                                                                                       |
| ١٦    | مثل القتل أنفى للقتل . . . ٧١                                                                                                             |



| الرقم | الصفحة                                                          |
|-------|-----------------------------------------------------------------|
| ١٧    | ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره . . . ٧٧-٧٦           |
| ١٨    | ثم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل من هزيل . . . ٧٨           |
| ١٩    | من قتل قتيلا فهو به بواء . . . ٧٨                               |
| ٢٠    | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل مقيس بن حبابه          |
|       | وان تعلق بأسنان الكعبة . . . ٧٩                                 |
| ٢١    | أثر عن علي بن أبي طالب أنه قال أن لا يقتل الذكر                 |
|       | بالأنثى الا أن تدفع نصف الدية . . . ٨٠-٨١                       |
| ٢٢    | أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا مع عمرو بن حزم            |
|       | الى أهل اليمن . . . ٨٢-٨٣                                       |
| ٢٣    | أن يهود يا رضح رأس جارية فأمر به رسول الله فقتل . . . ٨٢-٨٣     |
| ٢٤    | المسلمون متكافأ دماؤهم . . . ٨٥-٨٦                              |
| ٢٥    | ايتوني بأعمالكم ولا تأتوني بأنسابكم . . . ٨٥-٨٦                 |
| ٢٦    | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع               |
|       | من له عليّ مظلمة فليقتص . . . ٨٥-٨٦                             |
| ٢٧    | انما أهلك من كان قبلكم انه اذا أتى الشريف الحد لم يحد           |
|       | وحدّ الأدنى . . . ٨٥-٨٦                                         |
| ٢٨    | ان رسول الله قتل مسلما بكافر . . . ٨٨-٩٠                        |
| ٢٩    | ان عمرو بن أمية الصخرى قتل مشركا فقتله به رسول الله . . . ٨٨-٩١ |
| ٣٠    | أثر عن عمر بن الخطاب أنه أفاد كافرا من مسلم . . . ٨٨-٩١         |
| ٣١    | أثر عن الشعبي أنه يقتل المسلم بالكتابي . . . ٨٨-٩١              |
| ٣٢    | لا يقتل مؤمن بكافر . . . ٩٤-٩٥                                  |

| الرقم | الصفحة                                                         |
|-------|----------------------------------------------------------------|
| ٣٣    | لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد .. ٩٤ - ٩٥                |
| ٣٤    | أثر عن علي بن أبي طالب هل عهد اليكم رسول الله صلى              |
|       | الله عليه وسلم بشئ * لم يعهد به الى أحد .. ٩٤ - ٩٦             |
| ٣٥    | أثر عن علي بن الحسن قال أخرج الى سيف رسول الله                 |
|       | صلى الله عليه وسلم فاذا فيه العقل على المؤمنين عامة .. ٩٤ - ٩٦ |
| ٣٦    | لو كنت قاتلا مسلما بكافرا لقتلت خراشا بالهدلى .. ٩٨ - ٩٩       |
| ٣٧    | لا يقتل حرب بعد .. ١١٠                                         |
| ٣٨    | أثر عن علي بن أبي طالب لا يقتل حر                              |
|       | من قتل عبده قتلناه ... ١١٤                                     |
| ٤٠    | ان رجلا قتل عبده فجلبه النبي صلى الله عليه وسلم .. ١١٤         |
| ٤١    | لا تقام الحدود في المساجد .. ١٢٣                               |
| ٤٢    | ان رجلا حذف ابنه بسيف فلم يأمر عمر بقتله .. ١٢٤                |
| ٤٣    | لا يرث القاتل شيئا .. ١٢٧                                      |
| ٤٤    | لا يقتل اثنان بواحد .. ١٣٨                                     |
| ٤٥    | ان عمر قال لو شمالا عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعا به ١٤٠        |
| ٤٦    | أثر عن علي بن أبي طالب أنه قتل ثلاثة بواحد .. ١٤٠              |
| ٤٧    | أثر عنه أيضا أنه كتب الى أهل النهروان أن يقتل أكثر             |
|       | الذين اعتدوا على عامله .. ١٤١                                  |
| ٤٨    | أثر عن ابن عباس أنه قال إذا قتل جماعة شخص قتلوا                |
|       | به ولو كانوا مائة .. ١٤١                                       |
| ٤٩    | أثر عن علي بن أبي طالب أنه قال : لو علمت أنكما تعمدتما         |
|       | لقطعتكما .. ١٥٢                                                |

| الرقم | الصفحة                                         |
|-------|------------------------------------------------|
| ٥٠    | رفع القلم عن ثلاثة . . .                       |
| ٥١    | لا قود الا بالسيف . . .                        |
| ٥٢    | لا قود الا بحد يده . . .                       |
| ٥٣    | الا أن في قتل عمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من  |
|       | الابل . .                                      |
| ٥٤    | ضربت امرأة ضرة لها بعمود قسطاط . .             |
| ٥٥    | قضى في الجنين بغسرة . . .                      |
| ٥٦    | انها طعام طعم وشفاء سقم . .                    |
| ٥٧    | لا تعذبوا عباد الله بعذاب الله . .             |
| ٥٨    | البحر نار في نار . .                           |
| ٥٩    | لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . .             |
| ٦٠    | ان عمر الترمذية جنين امرأة اجهضت بسببه . .     |
| ٦١    | عفى لأمتي عن الخطأ والنسيان . . . .            |
| ٦٢    | من أطاع أميري فقد أطاعني . . .                 |
| ٦٣    | كفى بالسيف شا . . . . .                        |
| ٦٤    | أثر عن عمر أنه أهدر دم ذلك الشخص الذي دخل      |
|       | بيت أحد الصحابة وجد مع امرأته . . .            |
| ٦٥    | أثر فليحط برمته . .                            |
| ٦٦    | لو تمالا عليه أهل صنعا لقتلهم به . .           |
| ٦٧    | يقتل القاتل ويصبر الصابر . .                   |
| ٦٨    | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم |
|       | الضبابي من عقل زوجها . . .                     |
|       | ٣٣٥                                            |

| الرقم | الصفحة                                                               |
|-------|----------------------------------------------------------------------|
| ٦٩    | ان المرأة ترث من عقل زوجها .. ٣٣٥                                    |
| ٧٠    | قضى ان العقل ميراث بين ورثة القتل .. ٣٣٦                             |
| ٧١    | ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لأهل القتل .. ٣٣٨              |
| ٧٢    | أن ينحجزوا الأول بالأول .. ٣٤٦                                       |
| ٧٣    | ان أشقى الأولين والآخرين من غضب هذه من هذا .. ٣٥١                    |
| ٧٤    | أثر عمر الله أكبر عتق هذا الرجل .. ٣٦٣                               |
|       | القتله .. ٣٦٣                                                        |
| ٧٥    | نهي عن تحذيب البهائم .. ٣٦٣                                          |
| ٧٦    | أن قوما من المسلمين قتلوا اليمان لم يعلموا باسلامه ٣٧٢               |
|       | فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديته .. ٣٧٢                       |
| ٧٧    | قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي حملك ... ٣٧٧-٣٧٦ |
| ٧٨    | أثر على بن ابي طالب أو معاذ لا سبيل لك عليها ٣٧٧                     |
|       | حتى تضع .. ٣٧٧                                                       |
| ٧٩    | أثر عمر انه ضرب دية الجنين على قريش ٣٨٥                              |
| ٨٠    | أثر عن عمر وعلى من مات من حد أو قصاص فلا دية .. ٤٠٦                  |
| ٨١    | رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم .. ٤١٦                         |
| ٨٢    | لا قود الا بالسيف .. ٤٣٦                                             |
| ٨٣    | لا قود الا بعد يده .. ٤٣٦                                            |
| ٨٤    | لا يعذب بالنار الا رب النار ... ٤٣٧                                  |

| الرقم | الصفحة                                         |
|-------|------------------------------------------------|
| ٨٥    | من حرق حرفتها ... ٤٣٨                          |
| ٨٦    | نهى رسول الله أن يقاد من الجرح حتى يبرأ .. ٥١٨ |
| ٨٧    | يتأنا بالجراحات سنة .. ٥١٨                     |
| ٨٨    | أن رسول الله قال له ليس لك شيء قالها للشخص     |
|       | الذى اقتص من جرحه قبل أن يبرأ ٥١٩              |
| ٨٩    | من مثل بالشعر فليس له خلاق ٥٣٣                 |
| ٩٠    | أثر عن علي بن أبي طالب أنه قال للذى طاح عليه   |
|       | القدر المعنى انتظر سنة .. ٥٣٤                  |
| ٩١    | السن بالسن .. ٥٧٨                              |

.....

رابطا - فهرس الأعلام

| الاسم                    | الصفحة |
|--------------------------|--------|
| الحسن البصري ..          | ٦١     |
| أبو امامة بن سهل بن حنيف | ٦٥     |
| أبو سعيد الخدري          | ٦٧     |
| أبو هريرة                | ٦٧     |
| أبو عمرو القاري          | ٧٥     |
| أنس بن مالك              | ٧٦     |
| الربيع بنت النضر         | ٧٧     |
| أبو بكر بن محمد بن حزم   | ٨٢     |
| أحمد بن حنبل             | ٨٩     |
| أبو حنيفة                | ٩٠     |
| اسحاق بن ابراهيم         | ٨٩     |
| الشعبي                   | ٧٤     |
| ابن البيهقي              | ٩٠     |
| أبو موسى الأشعري         | ٩١     |
| الهدلسي                  | ٩٩     |
| أبو يوسف القاضي          | ١٠٤    |
| اسرائيل                  | ١١٠    |
| النخعي                   | ١١٤    |
| الأوزاعي                 | ١٠٢    |
| المغيرة بن شعبه          | ١٣٥    |

| الاسم                | الصفحة |
|----------------------|--------|
| الزهري               | ١٣٦    |
| ابن ابن ليلى         | ١٦٢    |
| الضحاك               | ١٣٧    |
| أبو شريح الكعبي      | ١٣٩    |
| أبو اسحاق المروزي    | ١٦٠    |
| المزني               | ١٢٢    |
| أبو العباس بن سريح   | ١٦٠    |
| أبو سعيد الاصطخري    | ١٦٠    |
| البراء بن عازب       |        |
| النحمان بن بشير      | ١٦٣    |
| أبو نذر الفخاري      | ١٨٠    |
| أبو حامد الاسفرائيني | ١٩٤    |
| ابن ابن هريرة        | ١٩٠    |
| أبو جعفر الترمذي     | ٢١٩    |
| ابن جريج             | ١٤٧    |
| أبو الطيب بن سلمه    | ٢٤٥    |
| أبو بكر الصديق       | ٢٦٣    |
| أبو صالح             | ٢٨٧    |
| ابن خيهرى            | ٢٨٩    |
| أبو عبيدة            | ٢٩٤    |
| الكشاشي              | ٣٠٢    |

| <u>الصفحة</u> | <u>الاسم</u>          |
|---------------|-----------------------|
| ٣٢١           | ابن ابي فديك          |
| ٣٢١           | ابن ابي فعب           |
| ٣٣٥           | اشيم الضبابي          |
| ٣٣٨           | أبو سلمه              |
|               | اليمان                |
|               | الغامدية              |
|               | القاضي أبو بكر النسوي |
| ٥١٨           | أبو الزبير            |
| ٥١٩           | أيوب السخستاني        |
| ٥٣٣           | ابراهيم بن ميسرة      |
| ٥٩٥           | أبو القاسم الصيمري    |
|               | أبو عازب الكوفي       |
| ٣١٣           | أبو حامد المروردي     |
| ٥٢٤           | الحسن بن صالح         |
| ٥٨٥           | الربيع بن سليمان      |
| ١١٦           | بشر بن المفضل         |
| ٥١٨           | جابر بن عبد الله      |
| ٩٦            | جابر الجعفي           |
| ١٣٧           | جوير                  |
| ٩٦            | حماد بن سلمه          |
| ١٦٧           | حمد بن مالك           |



الصفحة

الاسم

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| ٣٣٨ | حصين بن أبي الحر         |
| ١٤١ | خباب بن الأثر            |
| ٧٣  | داود الظاهري             |
| ١٣٧ | ربيعة بن أبي عبد الرحمن  |
| ١٠١ | زيد بن ثابت              |
| ١٠٣ | زكريا الساجي             |
| ٢٦٤ | زفر بن الهذيل            |
| ٧٣  | سعيد بن جبير             |
| ١١٠ | سليمان بن مسلم           |
| ١١٤ | سرة بن جندب              |
| ١١٧ | سفيان النوري             |
| ١٣٥ | سعيد بن المسيب           |
| ٢٨٧ | سعد بن عباد              |
| ٣٢١ | سعيد بن أبي سعيد المقبري |
| ٣٣٤ | سفيان بن جبير            |
| ١٦٥ | شعبه بن الحجاج           |
| ٥٥٧ | شريك بن عبد الله النخعي  |
| ٣٣  | طلق بن حبيب              |
| ١٢٣ | طاووس بن كيسان           |
| ٦٠  | عبد الله بن مسعود        |
| ٦٦  | عبد الله بن عباس         |

الصفحة

الاسم

|     |                      |
|-----|----------------------|
| ٨١  | علي بن أبي طالب      |
| ٦٥  | عثمان بن عفان        |
| ٦٦  | عكرمة بن أبي جهل     |
| ٦٦  | عبيد بن عمير         |
| ٦٦  | عائشة أم المؤمنين    |
| ١٦٨ | عبد الله بن عمرو     |
| ٨١  | عطاء الزيات          |
| ٨٦  | عكاشة بن محصن        |
| ٩١  | عمرو بن أمية الصخري  |
| ٩١  | عمر بن الخطاب        |
| ٩٥  | عمران بن حصين        |
| ٩٦  | علي بن الحسين بن علي |
| ١٠٣ | علي بن عمرو الأنصاري |
| ١١٠ | عمرو بن دينار        |
| ١١٠ | عمرو بن شعيب         |
| ١٨٣ | عمرو بن الحارث       |
| ٨٣  | عمرو بن حزم          |
| ١١١ | عامر بن وائل         |
| ١٣٦ | عبد الله بن الزبير   |
| ١٦٣ | عاصم بن صخره         |
| ٦٦  | عبيد بن عمير         |

| الاسم                  | الصفحة |
|------------------------|--------|
| عبد الرحمن بن ملجم     | ٣٤٣    |
| قتادة                  | ٥٨     |
| قيس بن عباس            | ٩٥     |
| مجاهد بن جبر           | ٥٨     |
| معمربن راشد            | ٦١     |
| معاوية بن أبي سفيان    | ٢٨٩    |
| مسروق بن الأجدع        | ٦٥     |
| مقيس بن صبابه          | ٧٩     |
| مالك بن أنس            | ٨٨     |
| مقل بن يسار            | ٩٥     |
| مالك الأشتر            | ٩٦     |
| معاذ بن جبل            | ١٠١    |
| موسى بن اسحاق الأنصارى | ١٠٣    |
| محمد بن الحسن          | ١١٧    |
| محمد بن عجلان          | ١٢٣    |
| محمد بن سيرين          | ١٣٦    |
| محمد بن مسلم الطائفى   | ٥٣٣    |
| هارون الرشيد           | ١٠٥    |
| هشام بن زيد            | ١٦٥    |
| يزيد بن عياض           | ٥١٨    |

خامسا - فهرس الأبيات

- ١ - شقى النفس أن قد بات بالقاع  
مشهدا تفرج ثوبيه دم الأخ سادع  
ثلاث أبيات ص ٧٩
- ٢ - يا قاتل المسلم بالكافير  
جرت وما الحادل كالجائسر  
أربعة أبيات ص ١٠٤
- ٣ - خذوا برمى هذا الكلام فانه  
رمانى بسهمى مقلتيه على عميد  
بيتان ص ١١٣
- ٤ - واشعث غره الاسلام منى  
خلوت بعمرسه ليل التمام  
ثلاثة أبيات ص ٢٨٨
- ٥ - فلا يعجبين ذا النحل كثرة ماله  
فان الشفا نقص وان كان زائق .



الصفحة

الموضوع

دراسة المخطوطه وتحتوى على المباحث الآتية :

١ - ترجمة الماوردى وفيها :

- أ - نسبه وولادته .
- ب - نشأته وحياته .
- ج - عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية .
- د - مشائخه .
- هـ - تلاميذه .
- و - جانب من تواضعه .
- ز - مؤلفاته .
- ح - منهجه فى كتابه
- ط - ما انفرد به
- ى - وفاته

٢ - النسخ التى اعتمدها .

٣ - منهجى فى التحقيق

|    |                              |
|----|------------------------------|
| ٣٦ | أ - نسبه وولادته . .         |
| ٣٦ | ب - نشأته وحياته . .         |
| ٣٧ | ج - عصره من الناحية السياسية |
| ٣٧ | د - مشائخه . .               |
| ٣٨ | هـ - تلاميذه . .             |
| ٣٨ | و - جانب من تواضعه . .       |
| ٤٠ | ز - مؤلفاته . .              |
| ٤٣ | ح - منهجه فى كتابه . .       |

| الموضوع                      | الصفحة |
|------------------------------|--------|
| ط - مسائل فقهية انفرد بها .. | ٤٥     |
| ي - وفاته ..                 | ٤٦     |
| النسخ التي اعتمدها ..        | ٤٧     |
| منهجى في التحقيق             | ٤٩     |

-----

### كتاب الجنايات

#### الباب الأول : باب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن

لا يجب

٥٣

وفيه ١٢ مسألة و ١٤ فصلا .

١ - المسألة الأولى : قال الشافعى رضى الله عنه قال الله جل

ثناؤه (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها )

الأصل فى ابتداء القتل وتحريمه ما أنزله الله جل اسمه على

رسوله .....

٥٣

١/أ - فصل فاذا ثبت تحريم القتل بالكتاب والسنة مع انقضاء

الاجماع وشواهد العقول .....

٧٠

٢ - المسألة الثانية : قال الشافعى رحمه الله : فاذا تكافأ

الدمان من الأحرار أو المسلمين أو العبيد المسلمين أو

الأحرار من المصاهدين أو العبيد منهم فيلزم كل صنف تكافأ

دمه منهم الذكر اذا قتل بالذكر .....

٨٠

٢/أ - فصل : واما التكافأ بالأنساب فخير معتبر بالاجماع ...

٨٥

| الموضوع                                                       | الصفحة |
|---------------------------------------------------------------|--------|
| ٣ - المسألة الثالثة : قال الشافعي : ولا يقتل مؤمن بكافر       | ٨٨     |
| أ/٣ - فصل : فإذا ثبت أن المسلم لا يقتل بالكافر فحالهما        |        |
| تنقسم أربعة أقسام :                                           | ١٠٦    |
| ٤ - المسألة الرابعة : قال الشافعي رحمه الله : ولا يقتل حر     |        |
| بعبد ..                                                       | ١٠٩    |
| أ/٤ - فصل واستدل النخعي وداود على قتل السيد بعبد ..           | ١١٤    |
| ب/٤ - فصل فإذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد فكذلك لا يقتل       |        |
| بكل من جرى عليه حكم الرق ..                                   | ١١٦    |
| ٥ - المسألة الخامسة : قال الشافعي " وفيه قيمته وإن بلغت       |        |
| ديارات " وهذا كما قال                                         | ١١٧    |
| أ/٥ - فصل : فإذا ثبت أن العبد مضمون بالقيمة وإن زادت          |        |
| على الدية .. الخ                                              | ١٢١    |
| ٦ / المسألة السادسة قال الشافعي " ولا يقتل والد بولد لأنه     |        |
| اجماع .. الخ .                                                | ١٢٢    |
| أ/٦ - فصل : فإذا ثبت أن لا قود على الأبوين ومن علا من الأجداد |        |
| والجدات ..                                                    | ١٢٧    |
| ب/٦ - فصل : وإذا تنازع رجلان في أبوة ولد ثم قتلا أو أحدهما    |        |
| فلا يخلو من أحد أمرين .... الخ                                | ١٢٨    |
| ج/٦ - فصل : وإذا قتل الرجل زوجته وترك ولدا فله حالتان ..      | ١٣١    |
| ٧ - المسألة السابعة قال الشافعي ويقتل العبد والكافر بالحر     |        |
| والمسلم والولد بالوالد .. الخ                                 | ١٣٢    |



الصفحة

الموضوع

- ٨ - المسألة الثامنة : قال الشافعي ومن جرى عليه القصاص في النفس جرى عليه القصاص في الجراح . . . ١٣٣
- ٩ - المسألة التاسعة : قال الشافعي : ويقتل المد والواحد ١٣٥
- ١٠ - المسألة العاشرة قال الشافعي ولو جرحه أحدهما ماته جرح وجرحه الآخر جرحا واحدا كانوا في القود سواء . . ١٤٥
- ١٠/أ فصل والقسم الثاني أن يكون كل واحد منهم جارحا أو قاطعا غير صوح . . ١٤٧
- ١٠/ب فصل والقسم الثالث : أن يكون أحدهما جارحا والآخر موحيا فهذه على ضربين . . ١٤٩
- ١٠/ج فصل ولو جرحه أحدهما موضحه وجرحه الآخر جائفه ثم مات قبل اندمالهما كانا قاتلين . . الخ ١٥٠
- ١١ - المسألة الحادية عشرة : قال الشافعي ويجرحون بالجرح الواحد اذا كان جرحهم اياه مما لا يتجزأ . . الخ ١٥٢
- ١١/أ - فصل فاذا ثبت قطع الأطراف بطرف . . الخ ١٥٤
- ١٢ - المسألة الثانية عشرة قال الشافعي ولا يقتص الا من بالغ . . ١٥٥ ✓
- ١٢/أ فصل فاذا تقرر أن لا قود عليهما اذا جنيا لم يؤخذ به بعد البلوغ والحقل . . الخ ١٥٧
- الباب الثاني : باب صفة قتل العمد وجراح العمد الذين فيهما القصاص ١٥٨

الصفحة

الموضوع

- ١ - المسألة الأولى قال الشافعي رحمه الله وإذا عمد رجل بسيف أو خنجر أو بسنان رمح أو ما يشق بحدّه إذا ضرب أو أدمى به الجلد واللحم دون المثقل فجرحه جرحاً كبيراً أو صغيراً فمات منه فعليه القود ... ١٥٨
- ٢ - المسألة الثانية - قال الشافعي "ولو شدّ خه بحجر أو تابع عليه الخنق أو والى عليه بالسوط حتى يموت .. الى قوله أو نحو ذلك مما الأغلب أنه يموت منه فعليه القود .. ١٦٢
- أ/٢ فصل فإذا ثبت أن في القتل بالمثقل قوداً فالمثقل ينقسم ثمانية أقسام ... ١٧٠
- ب/٢ - فصل وأما الخنق فعلى ضربين ... ١٧٣
- ج/٢ فصل : وأما إذا طين عليه بيتاً حبسه فيه حتى مات فهذا على ضربين ... ١٧٧
- د/٢ فصل : إذا ألقاه في نار مؤججة أو ألقى عليه نارا أججها فهذا على ضربين .. ١٨١
- هـ/٢ - فصل - إذا ألقاه في الماء فغرق فهذا على ضربين .. ١٨٤
- و/٢ - فصل : إذا أرسل عليه سباً فافترسه فهذا على ضربين : ١٨٦
- ٣ - المسألة الثالثة : قال الشافعي رحمه الله "ولو قطع مريه أو حلقومه أو قطع حشوته فأبانها من جوفه أو حيره في حال المذبوح ثم ضرب عنقه آخر فالأول قاتل دون الثاني .. الخ ١٨٩

| الموضوع                                                                                                               | الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ٤ - المسألة الرابعة قال الشافعي ولو أجافه أو خرق امعاؤه ولم يقطع عشوته ثم ضرب عنقه آخر فالأول جرح والآخر قاتل ... الخ | ١٩١    |
| ٥ - المسألة الخامسة قال الشافعي ولو جرحه جراحات فلم يميت حتى عاد اليه فذبحه أو ضرب عنقه صار الجراح نفسا               | ١٩٣    |
| ٦ - المسألة السادسة قال الشافعي ولو برأت الجراح ثم عاد فقتله كان عليه ما على الجراح منفردا وما على القاتل منفردا ...  | ١٩٦    |
| ٧ - المسألة السابعة : قال الشافعي : ولو تداوى المجرع فمات أو خاط الجراح في لحم حتى فعلى الجاني نصف الدية ...          | ١٩٧    |
| أ/٧ وأما القسم الثاني وهو القاتل الذي لا يوحى في الحال ويقتل في ثاني حال ..                                           | ١٩٨    |
| أ/٧ فصل : وأما القسم الثالث من أقسام السم وهو القاتل في الأغلب وان جاز أن لا يقتل ...                                 | ٢٠٣    |
| ب/٧ فصل - وأما القسم الرابع من أقسام السم وهو أن لا يقتل في الأغلب وان جاز أن يقتل ... الخ                            | ٢٠٤    |
| د/٧ فصل - وأما الفصل الثاني من فصول المسألة وهو أن يخطئ المجرع جرحه فيموت فهذا على ضربين ..                           | ٢٠٥    |
| هـ /٧ فصل وأما القسم الثاني وهو أن يكون أبو المجرع تولاها فهذا على ضربين .. الخ                                       | ٢٠٧    |

- ٢٠٩ فصل و/٧ واما القسم الثالث وهو أن يتولاها الامام أو من يقوم مقامه من خلفائه أو من يأمر الامام بها لأن أمر الامام مطاع فهذا على ضربين . . الخ
- ٢١٠ فصل ز/٧ وأما القسم الرابع وهو أن يتولاها أجنبي أو من لا ولاية له عليه من أقاربه فهما سواء ولا يخلو ماله من أحد أمرين . . . الخ
- ٢١١ ح/٧ فصل : وإذا اختلف الجرح والولى فى الخياطه فقال الولى كانت فى لحم ميت فعليك القود . . الخ
- ٢١٢ ٨- المسألة الثامنة : قال الشافعى ولو قطع يد نصرانى فأسلم ثم مات لم يكن قود . . . الخ
- ٢١٥ أ/٨ فصل - فأما اذا جرح المسلم مرتدا فأسلم المرتد ثم مات لم يجب فيه قود . . الخ
- ٢١٦ ٩- المسألة التاسعة : قال الشافعى : ولو أرسل سهما فلم يقع على نصرانى حتى أسلم أو على عبد فلم يقع عليه حتى اعتق لم يكن عليه قصاصا . . . الخ
- ٢٢٠ ١٠- المسألة العاشرة ولو جرح مسلما ثم ارتد ثم أسلم ثم مات فالدية والدية ولا قود للحال الحادثة . . الخ
- ٢٢٣ ١٠/أ - فصل - ويتفرع على هذه المسألة أن تتعكس الردة فتكون من الجانى دون المجنى عليه . .
- ٢٢٤ ١١- المسألة الحادية عشرة : قال الشافعى ولو مات مرتدا كان لوليه المسلم أن يقتص بالجرح . . . الخ

الصفحة

الموضوع

- أ/١١ فصل - فإذا ثبت أن الجناية مضمونه بالأمرين وان سقط  
حكم السراية في الأمرين . . الخ ٢٢٦
- ١٢ - المسألة الثانية عشرة قال الشافعي : ولو فقأ عيني عهد  
قيمه مائتان من الأبل فاعتق ثم مات لم يكن فيه إلا دية ٢٣٠
- أ/١٢ فصل - فإذا ثبت أن الواجب فيها بعد السراية ألف دينار  
وان وجبت بالاند مال ألفان . . ٢٣٤
- أ/١٣ المسألة الثالثة عشرة : قال الشافعي : ولو قطع يد عهد  
فاعتق ثم مات فلا قود . . . الخ ٢٣٦
- أ/١٣ فصل - ويتفرع على هذه المسألة أن يقطع حر إحدى يدي  
عبد فيعتق ثم يعود الحر الجاني فيقطع إحدى رجليه ٢٣٩
- ١٤ - المسألة الرابعة عشرة : ولو قطع ثان بعد الحرية رجله  
وثالث بعدها يده فمات فعليه دية . . الخ ٢٤٣
- أ/١٤ فصل - وأما إذا كان عدد الجناة أكثر من اثنين كالثلاثة  
فصاعدا فهذا على ثلاثة أقسام . . . ٢٤٩
- ب/١٤ فصل - ويتفرع على هذا الأصل فرع لم يحمل عليه نظائره . . ٢٥٥
- ج/١٤ فصل - ويتفرع على ما قدمناه أن يكون عبد بين شريكين فيقطع  
حرد إحدى يديه ثم يعتق أحد الشريكين حصته . . الخ ٢٥٩
- د/١٤ فصل - فأما الزنى فإنه يحكم على فصلين ٢٦١
- ١٥ - المسألة الخامسة عشرة قال الشافعي وعلى المتغلب باللصوصية ٢٦٢
- أ/١٥ فصل - وأما أبو حنيفة فقد وافق في وجوب القود على الامام الأمر  
ردا على أبي يوسف . . الخ ٢٦٨

| الموضوع                                                                                                        | الصفحة |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ١٥ ب - فصل - فإذا تقرر ما ذكرنا من حكم إكراه الإمام فكذلك الحكم فيمن استخلفه الإمام . . الخ                    | ٢٢٢    |
| ١٥ ج - فصل - وأما القسم الثاني وهو أن يكون الأمر بالقتل متخلها فهذا على ضربين . . الخ                          | ٢٢٤    |
| ١٥ د - فصل - وأما القسم الثالث أن يكون الأمر مساوياً للأمور لا يفضل عليه بقوة ولا ن فالإكراه من مثله معدوم . . | ٢٢٨    |
| ١٦ / المسألة السادسة عشرة قال الشافعي وعلى السيد القود إذا أمر عبده صغيراً أو أعرجاً بقتل رجل . . الخ          | ٢٢٩    |
| ١٦ أ - وإذا أمر أبنى عبده غيره بالقتل . . الخ                                                                  | ٢٨١    |
| ١٧ - قال الشافعي : ولو قتل مرء نصرانيا ثم رجع ففيها قولان                                                      | ٢٨٢    |
| ١٧ أ - فإذا ثبت توجيه القولين فإن قلنا لا قود عليه كانت دية النصراني في ماله                                   | ٢٨٤    |
| ١٧ ب - فصل - فأما إذا قتل نصراني مرءا ففيه ثلاثة أوجه . .                                                      | ٢٨٥    |
| ١٧ ج - فصل - فأما إذا وجب قتل الزاني المحصن . . الخ                                                            | ٢٨٧    |
| ١٨ - المسألة الثامنة عشرة قال الشافعي ويقتل الذابح دون المصك . .                                               | ٢٩٢    |
| ١٩ - المسألة التاسعة عشرة : قال الشافعي ولو ضربه بما الأغلب أن يقطع عضواً أو يوضح فعله القود . . الخ           | ٢٩٦    |
| ١٩ أ - فصل - فأما إذا سقاه سما فمات فالسم على ستة أقسام                                                        | ٢٩٨    |
| ٢٠ - المسألة العشرون قال الشافعي ولو عمد عينه بأصبعه ففقاها                                                    |        |
| اقتص منه . . الخ                                                                                               | ٣٠٢    |

الصفحة

الموضوع

- ٢١ - قال الشافعي وان كان الجاني مغلوبا على عقله فلا قصاص عليه الا السكران فانه كالصاحي . . الخ ٣٠٥
- ٢١/أ فصل - فاذا ثبت وجوب الدية لم تخل جنايتها من أن تكون على وجه الخطأ أو العمد . . الخ ٣٠٦
- ٢١/ب - فصل - فأما السكران من شرب المسكر من خمر ونبيذ فالقود عليه . . . الخ ٣٠٨
- ٢٢ - المسألة الثانية والمشرون قال الشافعي ولو قطع رجل ذكر خنثى مشكل . . . الخ ٣٠٩
- ٢٢/أ فصل - فاذا تقررت هذه المقدمات الخمس اشتمل مسطور المسألة على خمسة فصول . . الخ ٣١١
- ٢٢/ب فصل - وأما الفصل الثاني - وهو أن تقطع امرأة ذكر خنثى مشكل . . الخ . ٣١٤
- ٢٢/ج - فصل - وأما الفصل الثالث وهو خنثى مشكل جنى على رجل فقطع ذكره . . الخ ٣١٦
- ٢٢/د - فصل - وأما الفصل الرابع فهو خنثى مشكل جنى على امرأة فقطع شفريرها . . ٣١٧
- ٢٢/هـ - فصل - وأما الفصل الخامس وهو خنثى مشكل جنى على خنثى مشكل فقطع ذكره وانثيه . . الخ ٣١٨
- ٢٢/و - فصل - واذا حلق لرجل ذكران فان كان يبول من أحدهما ولا يبول من الآخر . . . ٣٢٠

الصفحة

الموضوع

- ١ - المسألة الأولى قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن  
ابن أبي نضيب . . . الخ ٣٢١
- ١/١ - فصل - فإذا ثبت أن استحقاق الدية في قتل العمد لا  
تقف على مراضة القاتل . . . الخ ٣٢١
- ١/ب - فصل - فإذا تقرر توجيه القولين كان القود مستحقا . . ٣٢٩
- ٢ - المسألة الثانية : قال الشافعي ولم يختلفوا في أن العقل  
يورث كالمال . . ٣٣٤
- ١/٢ - فصل - فأما القود فهو عندنا موروث ميراث للأموال . . ٣٣٧
- ٢/ب - فصل - فإذا ثبت أن القود موروث كالمال لم يخل حال  
القتيل من ثلاثة أحوال . . . ٣٤٠
- ٣ - المسألة الثالثة : قال الشافعي ولا يقتل إلا باجتماعهم . . ٣٤٢
- ٣/أ - فصل - فإذا ثبت وقوف القود على بلوغ الصبي وفاقصة  
المجنون . . . ٣٤٨
- ٤ - المسألة الرابعة قال الشافعي وأبيهم عفا عن القصاص كان  
على حقه من الدية . . . ٣٥٠
- ٤/أ - فصل - فإذا ثبت أن عفو أحدهم موجب لسقوط القود في  
حق جميعهم . . . الخ ٣٥٤
- ٥ - المسألة الخامسة قال الشافعي فإن عفوا جميعا وعفا المفلس  
..... الخ ٣٥٥



الباب الرابع - باب القصاص بالسيف وغيره .

١ - المسألة الأولى : قال الشافعي : قال الله تعالى (ومن

٣٥٩ قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ) الآية . . الخ

٢ - المسألة الثانية : قال الشافعي ثم يده وضرب عنقه فان

٣٦٤ ضربه بما لا يخطئ مثله من قطع رجل أو وسط عزر . . الخ

٢/١ - فصل - فان ضربه فوق السيف في غير عنقه . . الخ ٣٦٥

٢/ب - فصل - ولو كان الجاني قد قطع يد المجني عليه وقتله . ٣٦٧

٣ - المسألة الثالثة : قال الشافعي ولو أذن له فتحن به

٣٦٨ فعفا عنه الولي . . . الخ

٣/أ - فصل - واما الضرب الثاني وهو التوكيل في استيفاء القصاص

٣٧٠ فعلى ضربين . . . الخ

٣/ب - فصل - فاذا تقررا وصفنا فصورة سألتنا أن يوكفه في

٣٧١ القصاص ثم يعفو عنه . . .

٣/ج - فصل - فاذا تقررا ذكرنا من القولين فان قيل بالأول أنه

٣٧٤ لا ضمان على الوكيل . . الخ

٤ - المسألة الرابعة : قال الشافعي : ولا تقتل الحامل حتى تضع

٣٧٦ . . . الخ

٥ - المسألة الخامسة : قال الشافعي ولو عجل الامام فاقتص منها

٣٨١ . . . الخ

٥/أ - فصل - فاذا ثبت أن الجنين مضمون بالفرة ان لم يستهل

٣٨٣ . . . الخ

| الصفحة | الموضوع                                                         |
|--------|-----------------------------------------------------------------|
| ٣٨٥    | ٥/ب - فصل - فاذا استقر تعيين من يجب عليه الضمان . .             |
|        | ٦ - المسألة السادسة : قال الشافعى ولو قتل نفرا قتل بالأول       |
| ٣٨٧    | ... الخ                                                         |
|        | ٦/أ - فصل - فاذا ثبت أن قاتل الجماعة يقتل بأحدهم لم             |
| ٣٩١    | يخل حال قتله . . الخ                                            |
|        | ٧ / المسألة السابعة : قال الشافعى ولو قطع يد رجل وقتل           |
| ٣٩٥    | آخر . . الخ                                                     |
|        | ٧/أ - فصل - ولو ابتدأ الجانى فقتل رجلا ثم قطع يد آخر اقتص       |
| ٣٩٧    | من يده بالقطع . . الخ                                           |
|        | ٧/ب - فصل - فاذا ابتدأ الجانى فقطع أصبع رجل من يده              |
| ٣٩٨    | اليمنى وقطع من آخر يده اليمنى . . الخ                           |
| ٤٠٠    | ٨ - المسألة الثامنة : قال المزنى فان مات المقطوعة يده الأول . . |
|        | ٨/أ - فصل - فاذا قطع احدى يدي رجل فاقتص منها ثم سرت             |
| ٤٠٢    | الى نفسه . . الخ                                                |
|        | ٨/ب - فصل - ولو قطع احدى يدي رجل فأخذ المقطوع يديها             |
| ٤٠٣    | نصف الدية . . الخ                                               |
| ٤٠٤    | ٨/ج - فصل - فاذا قطع نصرانى يد مسلم فاقتص المسلم من النصرانى    |
|        | ٨/د - فصل - سراية الجناية مضمونة على الجانى وسراية القصاص غير   |
| ٤٠٦    | مضمونه على المقتص                                               |
|        | ٨/هـ - فصل - فاذا قطع رجل يد رجل فاقتص المجنى عليه من يد        |
| ٤٠٨    | الجانى ثم سرت القطعان الى النفس . .                             |

| الموضوع                                                    | الصفحة |
|------------------------------------------------------------|--------|
| ٩ - المسألة التاسعة قال الشافعي : ولو قتله عبدا ومعه       |        |
| صبي أو معتوه .. الخ                                        | ٤٠٩    |
| ٩/أ - فصل - وأما أبو حنيفة فاستدل على أن شريك الأب لا يقتل | ٤١٤    |
| ٩/ب - فصل - فأما البالغ العاقل اذا شارك في القتل صغيرا     |        |
| أو مجنونا .. الخ                                           | ٤١٦    |
| ٩/ج - فصل - فأما العاقد اذا شارك في القتل سبعا أو ثلثا     |        |
| أو نمرا .. الخ                                             | ٤١٨    |
| ٩/د - فصل - واذا اشترك في قتل العبد سيده وعبدا آخر         |        |
| فلا ضمان على السيد ...                                     | ٤١٩    |
| ٩/هـ - فصل - فأما كلام المزني فيشمل على فصلين ..           | ٤٢٠    |
| ١٠/أ - المسألة العاشرة : قال الشافعي : ولو قتل أحد الوليين |        |
| القاتل بخير أمر صاحبه ..                                   | ٤٢٢    |
| ١٠/أ - فصل - فاذا تقرر توجيه القولين تفرع الحكم عليهما ..  | ٤٢٥    |
| ١١/ المسألة الحادية عشرة : قال الشافعي : ولو قطع يده من    |        |
| مفصل الكوع فلم يبرأ حتى قطعها آخر .. الخ                   | ٤٢٩    |
| ١١/أ - فصل - فاذا ثبت أنهما قاتلان فللولي أن يقتص من الأول | ٤٣٢    |
| ١٢ - المسألة الثانية عشرة قال الشافعي : واذا تشاح الولاة   |        |
| قليل لهم لا يقتله الا واحد منكم ...                        | ٤٣٣    |

| الموضوع                                                                                                                           | الصفحة |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| الباب الخامس : باب القصاص بغير سيف                                                                                                | ٤٣٥    |
| ١ - المسألة الأولى : قال الشافعي : وان طرحه في نار حتى يموت طرح في النار حتى يموت . . .                                           | ٤٣٥    |
| ١/١ - فصل - فاذا ثبت اعتبار المماثلة في القصاص بكلمة يقتل بمثله فهو على العموم بكل ما قتل الا بثلاثة أشياء                        | ٤٤٠    |
| ١/ب - فصل - نبدأ بما بدأ به العزني من حرقه بالنار فيكون الولي بالخيار بين أن يعدل عن حرقه بالنار الى قتله بالسيف . .              | ٤٤٢    |
| ٢ - المسألة الثانية : قال الشافعي ولو ضربه بحجر فلم يقلع عنه حتى مات أعطى وليه حجرا مثله يقتله به . .                             | ٤٤٤    |
| ٣ - المسألة الثالثة : قال الشافعي في المحبوس بلا طعام ولا شراب حتى مات أنه يحبس فان لم يموت من تلك المدة قتل بالسيف . . .         | ٤٤٧    |
| ٣/أ - فصل - فان حبسه في بيت مفعى فتمشقه أفعى فمات نظر فان كانت أفاعيه تغيب عنه وتعود اليه فلا ضمان                                | ٤٤٨    |
| ٤ - المسألة الرابعة : قال الشافعي لو غرقه في الماء وهو صحيح فولى الفريق بالخيار بين قتل المغرق بالسيف لأنه أوحى وبين تخريقه . . . | ٤٥٠    |
| ٥ - المسألة الخامسة : قال الشافعي : ولو قطع يديه ورجليه فمات فعل به الولي مثلاً فعل بمصاحبه . .                                   | ٤٥١    |

| الموضوع                                                 | الصفحة |
|---------------------------------------------------------|--------|
| ٥/أ - فصل - فإذا ثبت أنه يقتص من أطرافه ثم من نفسه      |        |
| فان الولي أن يستوفي القصاص من النفس ..                  | ٤٥٥    |
| ٦/ المسألة السادسة : قال الشافعي : ولو كان أجافه أو قطع |        |
| ذراعه فمات كان لوليه أن يفعل ذلك به ..                  | ٤٥٧    |
| ٦/أ - فصل - قال المزني : قد أبي أن يوالى عليه بالجوائف  |        |
| كما يوالى عليه بالنار والحجر اذا والى بهما ..           | ٤٦٠    |

.....

#### الباب السادس

باب القصاص في الشجاج والجراح والأسنان ومن به نقص أو شلل

|                                                          |     |
|----------------------------------------------------------|-----|
| ١ - المسألة الأولى : قال الشافعي والقصاص دون النفس شيئان |     |
| جرح يشق وطرف يقطع ..                                     | ٤٦١ |
| ٢ - المسألة الثانية : قال الشافعي : فإذا شجه موضحة فبرأ  |     |
| علق موضعها من رأس الشاج ثم شق بعد يدة قدر عرضها          |     |
| وطولها ...                                               | ٤٦٥ |
| ٢/أ فإذا أراد القصاص من الموضحة بدأ باعتبارها من رأس     |     |
| المشجوج فاعتبر فيها ثلاثة أشياء ..                       | ٤٦٩ |
| ٢/ب - فصل - فإذا تقرر ما يعتبر في الاقتصاص فيها لم يخل   |     |
| حالتها من أن تكون في بعض الرأس أو جميعه ..               | ٤٧١ |
| ٢/ج - فصل - فإذا استوفى القصاص على ما ذكرنا لم نعتبر بعد |     |
| الاقتصاص اختلاف الشجيتين ..                              | ٤٧٦ |

الصفحة

الموضوع

- ٤٧٨ ٢/د - فصل - وإذا أوضحه موضحتين وأكثر ..
- ٤٨٠ ٣/ مسألة : قال الشافعي : وكذا كل جرح يقتص منه
- ٤٨٣ ٤/ مسألة : قال الشافعي : ولو جرحه فلم يوضحه اقتص منه
- ٤٨٣ بقدر ما شج من الموضحة ...
- ٤٨٨ ٥/ مسألة : قال الشافعي : وتقطع اليد باليد والرجل بالرجل من الفاصل ...
- ٤٩١ ٥/أ - فصل - وهكذا القصاص في الرجل ينقسم على هذه الأحوال
- ٤٩٢ الخصى ...
- ٤٩٢ ٦/ مسألة : قال الشافعي : والأنف بالأنف ..
- ٤٩٤ ٧/ مسألة : قال الشافعي : والأذن بالأذن ..
- ٤٩٦ ٨/ مسألة : قال الشافعي : والسن بالسن ..
- ٤٩٧ ٩/ مسألة : قال الشافعي : ولو كان قاطع الكف ناقصا اصبحا ..
- ٥٠٠ ٩/أ - فصل - وإن كان كف المقطوع ناقصه الأصابع وكف القاطع
- ٥٠٠ كاملة ...
- ٥٠١ ١٠/ مسألة : قال الشافعي : فإن كانت شلا فله الخيار إن شاء اقتص ..
- ٥٠٢ ١١/ مسألة : قال الشافعي : فإن كان المقطوع أشلا لم يكن له
- ٥٠٥ القود ..
- ٥٠٥ ١١/أ - فصل - فأما إذا قطع الأشل يدا شلا ..
- ٥٠٦ ١٢/ مسألة : قال الشافعي : ولو قطع اصبعه فتأكلت فذهبت
- ٥٠٦ أقيد من الاصبع ..

- ١٢٢ أ - فصل - واستدل من أوجب القصاص في الجناية  
والسراية... ٥٠٩
- ١٢٢ ب - فصل - فإذا ثبت وجوب القصاص في الجناية دون  
السراية... ٥١٠
- ١٣ / مسألة : قال الشافعي : ولا ينتظر به السراية الى مثل  
جنايته... ٥١٣
- ١٣ / أ - فصل - فإذا ثبت أن سراية القصاص الى الكف لا تكون  
قصاصا... ٥١٥
- ١٤ / مسألة : قال الشافعي : ولو سأل القود ساعة قطع  
أصبحه أقدم به... ٥١٧
- ١٥ / مسألة : قال الشافعي : ولو كان مات منها قتلته بسبه  
لأن الجاني ضامن لما حدث... ٥٢٥
- ١٦ / مسألة : قال المزني سمعت الشافعي يقول : لو شجبه  
موضوعة فذهب منها عيناه... ٥٢٦
- ١٦ / أ - فصل - فإذا تقر ما ذكرناه من هذه المقدمة فصورة مسألتنا  
في رجل شج رجلا موضحة فذهب منها ضوء عينيه وشعر رأسه ٥٢٩
- ١٦ / ب - فصل - فأما ان لطمه فأذهب ضوء عينه... ٥٣١
- ١٧ / مسألة : قال الشافعي : ولا أبلغ بشعر رأسه ولا شعر لحيته  
دية... ٥٣٢
- ١٧ / أ - فصل - فأما ان قلع شعره قلحا لم يحد نباته... ٥٣٤
- ١٨ / مسألة : قال الشافعي : ولو أصابته من جرح يده أكلة فقطع  
الكف لثلا تمشى الأكله في جسده... ٥٣٧

| الموضوع                                                                                           | الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| أ/١٨ - فصل - فأما اذا قطع الجاني قطعة لحم من بدن المجنى عليه ...                                  | ٥٣٩    |
| ١٩ / مسألة : قال الشافعي : وان كان في يد المقطوع اصبعان شاذ وان لم يقطع به الجاني ولورضى ..       | ٥٤٠    |
| أ/١٩ - فصل - وان في كف الجاني شلل فعلى ضربين ..                                                   | ٥٤٣    |
| ٢٠ / مسألة : قال الشافعي : ولو كان القاطع مقطوع الاصبعين                                          | ٥٤٤    |
| ٢١ / مسألة : قال الشافعي : ولو كان للقاطع ست أصابع                                                | ٥٤٥    |
| ٢٢ / مسألة : قال الشافعي : ولو كان الذي له خمس أصابع هو القاطع ..                                 | ٥٤٨    |
| أ/٢٢ - فصل - ولو كانت الاصبع الزائدة في كف القاطع والمقطوع معا ..                                 | ٥٥٠    |
| ٢٢ ب - واذا كان لرجل أربع أصابع من أصل الخلقة ..                                                  | ٥٥١    |
| ٢٣ / مسألة : قال الشافعي : ولو قطع له أنملة لها طرفان ..                                          | ٥٥٣    |
| ٢٤ / مسألة : قال الشافعي ولو قطع أنملة طرف ومن آخر الوسطى ...                                     | ٥٥٤    |
| أ/٢٤ - فصل - ولو ابتدأ الجاني فقطع الأنملة الوسطى مسن                                             |        |
| سبابة رجل ...                                                                                     | ٥٥٦    |
| ٢٥ / مسألة قال الشافعي ولا أقيد يميني بيسرى ولا يسرى بيمينى                                       | ٥٥٢    |
| ٢٦ / قال الشافعي : ولو قلع سنه أو قطع أذنه ثم ان المقطوع منه ذلك الصقة بدنه وسأل القود فله ذلك .. | ٥٥٩    |



الصفحة

الموضوع

- ٥٦١ ٢٦/أ - فصل - والقسم الثاني : أن يقطع أذنه الى نصفها
- ٥٦٢ ٢٦/ب - فصل - والقسم الثالث : أن تقطع أذنه وتتعلق بالجلد
- ٢٧ / مسألة : قال الشافعي ويقاد بذكر رجل وشيخ وخصي
- ٥٦٣ وصبي والذي لا يأتي النساء ..
- ٢٧/أ - فصل - فان قطع حشفة الذكر كان فيها القصاص لأنها
- ٥٦٥ مملومة ..
- ٢٨ / مسألة : قال الشافعي : وبأنثى الخصي لأن كل ذلك
- ٥٦٦ طرف ..
- ٢٩ / مسألة : قال الشافعي : فان قال الجاني خبيت عليه وهو
- ٥٦٨ موجود ..
- ٢٩/أ - فصل - فاذا تقر ما وصفنا من شرح المذهب ..
- ٥٧١ ٣٠ / مسألة - قال الشافعي : ويقاد أنف الصحيح بأنف الأخرم
- ٥٧٢ ٣١ / مسألة : قال الشافعي : وأذن الصحيح بأذن الأصم
- ٥٧٨ ٣٢ / مسألة : قال الشافعي : ومن قلع سن من قد شفر قلع سنه
- ٥٨١ ٣٢/أ - فصل - وان قلع سن من لم يشفر فلا قصاص في الحال
- ٣٢/ب - فصل - واذا كان المقلوع سنه مشفور فعاد ت سنه ونبتت فيه
- ٥٨٤ ففيها قولان ..
- ٥٨٨ ٣٣ / مسألة : قال الشافعي : ولو قلع سنا زايده ففيها حكومة
- ٣٤ / مسألة : قال الشافعي : ولو قال المقتص أخرج يمينك فأخرج
- ٥٩١ يساره ...

الصفحة

الموضوع

٣٥ / مسألة - قال الشافعي : ويحضر الامام القصاص عدلين

٥٩٤

عادلين ...

٣٦ / مسألة - قال الشافعي : ويرزق من يقيم الحدود ويأخذ

٥٩٧

القصاص ...

٣٦ / أ - فصل : فاذا ثبت ما ذكرنا أن أجرة القصاص على

٦٠١

المقتص منه دون المقتص له ...

-----

الصفحة

الموضوع

- ٦٠٢ باب هـ المعنى عليه ثم يموت . . .
- ١ / مسألة : قال الشافعي : ولو قال المجنى عليه عمدا  
قد عفوت عنه . . .
- ٦٠٢ ٢ - مسألة : قال المزني : وقد قطع يعني الشافعي بأنه  
لوعفا والقاتل عبد . . .
- ٦٠٢ ٣ / مسألة : قال الشافعي : ولو جنى عبد على حر  
فابتاعه . . .
- ٦٠٩ ٣ / أ فعل - وان اشتراه المجنى عليه أو وليه بأرث جنائته  
فهي مسألة الكتاب فيكون ذلك عفوا . . .
- ٦١٢

oooooooooooo

ooooo

\*  
P